

كراسات التحالف 22

تطور الاقتصاد المصري في نصف قرن



د. محمد حسن خليل

عضو الحزب الاشتراكي المصري

تطور الاقتصاد المصري في نصف قرن

حلم التنمية المستقلة ومأزق التبعية

د. محمد حسن خليل

الكتاب: تطور الاقتصاد المصري في نصف قرن

المؤلف: د. محمد حسن خليل

الغلاف: محمد أمين

رقم الإيداع: 2025/29939

الترقيم الدولي: 978-633-8303-54-9



الطبعة الأولى
2025





34شارع يحيي إبراهيم - محمد مظهر – الزمالك - القاهرة
ت/ 01114398994

مقدمة

شهد الاقتصاد المصري والمجتمع المصري مرحلة جديدة خلال نصف القرن الأخير، بالتحديد منذ عام 1974، بدأت بخطاب الرئيس أنور السادات في 16 أكتوبر عام 1973 أثناء حرب أكتوبر، ثم أتت علامتها البارزة ممثلة في ورقة أكتوبر التي صدرت في يناير من العام 1974. تحددت في تلك الورقة الخيارات السياسية والاقتصادية الجديدة من خلال ثلاثة محاور؛ كان أولها: "علاقات خارجية متوازنة"، ووعد الرئيس بالحديث فيها لاحقا عن المصاعب التي لاقيناها مع الاتحاد السوفيتي، ونجاحنا في تحييد أمريكا، وسعينا لكسبها لصفنا في العلاقة مع إسرائيل. كما كان ثانيها: "سياسة الانفتاح الاقتصادي"، بإقرار الحرية الاقتصادية لحركة السلع ورؤوس الأموال في الداخل والخارج. أما ثالثها فكان "الديمقراطية"، وتصريح بأن الديمقراطية الاجتماعية يجب ألا تكون بديلا للديمقراطية السياسية.

في التطبيق، تعززت العلاقات بأمريكا، وكان المسار الذي انتهى بمعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979. أما الديمقراطية، فبدأت بإنشاء المنابر، ثم تحولها إلى أحزاب. أما موضوع هذا الكتاب الأساسي فهو التطورات الاقتصادية، والمراحل المختلفة للانفتاح الاقتصادي خلال نصف القرن التالي. بدأت الفترة بأزمة اقتصادية، فتم اللجوء إلى مؤسسات التمويل الدولية، أساسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. علاقة مصر بصندوق النقد الدولي قديمة. تم عقد أول قرضين صغيرين معه عامي 1962 و1964 بقيمة 42 و40 مليون دولار على التوالي.

أما خلال فترة الانفتاح طوال نصف القرن الأخير، فقد تم عقد أحد عشر اتفاقا على قروض بين مصر والصندوق، منهم أربع قروض تم سحب نسب متفاوتة منها بين أعوام 1977 و1991، تتراوح قيمتها الاسمية بين 125 و600 مليون دولار، ولكن ما تم سحبه منها لم يتجاوز في أكبر مرة مبلغ 147 مليون دولار؛ ثم تلاهما قرضان لم يتم السحب منهما مطلقا (أعوام 1993 1996). أما في السنوات بين 2016 و2024، فقد تم عقد خمسة قروض، كلها بالمليارات وليس بالملايين من الدولارات، وتتراوح قيمة كل قرض منها بين 2 إلى 12 بليون دولار. لهذا تميزت

السنوات الأخيرة بين 2014 و2024 بقفزة ضخمة في قيمة الاستدانة عمومًا، فتضاعفت فيها قيمة الدين العام (الخارجي + الداخلي) بنحو أربعة اضعاف.

مشكلة الديون في جميع أرجاء العالم هي أنها، وفق تقرير التنمية العربية الخامس، تضع المدين في وضع الضعيف أمام إرادات الدائنين في الشروط السياسية والاقتصادية، حتى لو تعارضت أحيانا مع إرادات الدولة المدينة. ولم تعد شروط الدول الدائنة يتم فرضها من دول منفردة، بل بالأحرى من خلال منظمات التمويل الدولية، التي تنوب عن الدول الكبرى، حيث قيادات تلك المنظمات هم بالطبع الدائنون الكبار، للدول المدينة. من أهم تلك المؤسسات، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يتم هذا بالطبع وفقا للعقيدة الثابتة لتلك المؤسسات التي تتبنى الأفكار النيو-ليبرالية، والتي تركز على تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وبالتالي دعم خصخصة مرافق الدولة، وبالذات في الإنتاج. كذلك تبرز أهمية أن يلعب القطاع الخاص، المحلي والدولي، الدور الرئيسي في التنمية. من هنا تنبع أهمية فتح السبل أمامه من خلال من تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتأمين حرية دخول وخروج رؤوس الأموال.

كما تقتضي تلك السياسات فرض سياسات تقشفية لتقليل أعباء الحكومة، فتفرض تحجيم نسبة الأجور والمعاشات من الناتج المحلي الإجمالي. وتنعكس تلك السياسات، بالذات تحرير سعر الصرف، واتجاه قيمة العملة المحلية إلى الانخفاض المتواصل أمام العملات العالمية الحرة. ويتسبب هذا المناخ في العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالذات من حيث الاستقطاب في توزيع الدخول، وارتفاع الأسعار المحلية، وانتشار ظاهرة الفقر، مما يدعو مؤسسات التمويل الدولية إلى أن تتضمن برامجه برامج للحماية الاجتماعية توجه لأكثر فئات السكان احتياجا، متمثلة أساسا في مساعدات نقدية موجهة، وبعض الخدمات، تستهدف تلك الفئات.

كيف تطور تطبيق سياسات الانفتاح في مصر؟ وما هي آثارها الاقتصادية في المحل الأول، وما يستتبعها من آثار اجتماعية وسياسية على مستوى المجتمع؟ ذلك ما نحاول تتبعه عبر المتابعة الملموسة والإحصائية خلال تلك الفترة، وبالذات خلال تسارعها الملحوظ في الفترة الأخيرة. لهذا نقسم الانفتاح الاقتصادي إلى خمس

مراحل مر بها خلال نصف القرن المنصرم، بالذات آخر مرحلتين منها، التي تميزت بكثافة مشاريع اتفاقيات القروض من صندوق النقد الدولي (خمس قروض بين أعوام 2016 و2024)، ونحاول دراسة أوجه آثارها المتعددة على مختلف النواحي، بالذات من منظور ما هو مستهدف من تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة واحتوائية.

نرجو أن يكون إسهامنا المتواضع في النقاش الاجتماعي حول تلك المواضيع شديدة الأهمية بهذا الكتاب، محفزا لكثير من الحوار المجتمعي داخل دوائر الفكر والمجتمع، من أجل بلورة مفاهيم مستقلة حول مستقبل مصر، وازدهار التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي نتوق لها جميعا.

دكتور محمد حسن خليل

مصر الجديدة، أكتوبر 2025

الباب الأول: رأس المال في مصر بين الاستقلال والتبعية

قبل العام 1974، أجمع كل المؤيدين، وكذلك المعارضين، للنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم، على أن هذا النظام بكل مزاياه وعيوبه، كان قراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي قرارا داخليا للمصريين الذين يمسكون بمراكز صنع القرار في يدهم، أيْ كان قرارا مصريّا من حيث الأساس. وكان تسليم ذلك القرار لكي يصير خاضعا للتدخل الاستعماري الإمبريالي في كل المجالات هو ما يعنيه تحديدا التبعية للغرب. وكان الإعلان المدوي لهذا الإعلان متجسدا فيما أعلنه السادات بعد عشرة أيام من بدء حرب أكتوبر، "أنا ما احاربشي أمريكا"، وكأنها أول مرة يدرك فيها أن أي حرب مع إسرائيل ستكون بالضرورة حرب مع أمريكا. وعندما يصرح في نفس الخطاب أن "أمريكا تملك 99% من أوراق اللعبة" فإنه يقر بألا إرادة له لمقاومة أو رفض المشروع الأمريكي الاستعماري المطروح!

في ظل حرب لم تحرر سوى أقل من 5% من سيناء المحتلة، يصرح رئيس الجمهورية بأنه لن يواصل الحرب! لا بديل عن هذا إلا التسليم بمطالب العدو، وهو ما يتيحه له توازن القوى القائم وقتها، وهو بالتأكيد في مصلحة العدو؛ ويصبح الاستعداد للسلام وفقا لأسس ميل ميزان القوى الهش لصالح القوى الاستعمارية، هو السلام الوحيد المطروح على الساحة. بالتالي كان معنى القرار هو التخلي عن منطق الحرب أو المقاومة كله، وليس حتى وقف القتال كهدنة يعقبها حرية الاختيار بين عرض إنهاء مشرف للحرب أو الاستمرار في الحرب لحين تحقيق توازن للقوى يتيح تحقيق الأهداف الوطنية. فما هي الأسباب التي دفعت السادات إلى اختيار "السلام" أو الصلح مع أعدائنا التاريخيين، إسرائيل وأمريكا، بالذات في هذا التوقيت؟

إنه المأزق الذي وجد الحكم نفسه فيه، في حدود اختياراته وإمكانياته. ما أن انتهت تجربة النمو الاقتصادي عند انتهاء الخطة الخمسية الأولى عام 1965، حتى وجد النظام نفسه في خضم أزمة اقتصادية داخلية، وركود وفائض سلعي. ولعل التعبير عن تلك الأزمة هو رأي الخبير الاقتصادي شارل بيتلهايم الذي زار مصر في تلك

الفترة، فعرضوا عليه نتائج الخطة الخمسية، وتحقيق معدل نمو متوسط 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، بل وتجاوز 10% في بعض السنوات. كان رد الخبير الاقتصادي هو أن النمو المعتمد على صناعات استهلاكية قد ينجح في تحقيق تلك النسبة، لكن معيار النجاح ليس فقط بمعدل النمو، ولكن في القدرة على صنع هيكل إنتاجي متوازن ومتكامل، يشتمل على الصناعات الثقيلة والخفيفة، من أجل السيطرة على عملية إعادة الإنتاج الصناعي نفسها. لهذا كانت خطة التنمية الخمسية الأولى هي الخطة الأخيرة!

وجاءت الأزمة الضخمة التالية، وهي هزيمة يونيو 1967، التي وضعت النظام المصري الحاكم تحت أشد ضغوط احتلال سيناء، من أجل التخلي عن خط الاستقلال الوطني والتضامن مع حركات التحرر العربية والعالمية، والتخلي تدريجيا عن السيادة المصرية على اقتصادها وعلى قراراتها السياسية والاقتصادية وكافة السياسات الداخلية والخارجية، في الحدود الممكنة. كان هذا أيضا مدفوعا بأعمق ميول الطبقات الرأسمالية كلها إلى العودة إلى المعسكر الرأسمالي العالمي، وإلى نمط الاستهلاك الغربي، وإلى حرية رأس المال الخاص في العمل دون تهديد بالتأميم.

أوضحت أحاديث السادات لتعبئة رجاله لحرب 1973 أن الاقتصاد المصري وصل إلى درجة الصفر، ولابد من تحريك الموقف على الجبهة من أجل حل تلك المشكلة من أجل السلام والرخاء. بل ودعاهم إلى حرب "تحريك الموقف" وليس تحرير الأرض ولو على مراحل، إلى درجة قوله لهم "تحرير ولو 10 سنتيمتر مربع" فالمهم هو تحريك الأزمة الراكدة، بما يمكن من القبول بشروط السلام الأمريكي-الإسرائيلي المتاح، لإنهاء الأزمة.[1]

---

[1] يمكن في هذا الصدد مراجعة كتاب الفريق محمد فوزي "حرب أكتوبر 1973- دراسة ودروس" على الرابط: noor-book.com/jl3ehos

كذلك يمكن الرجوع إلى كتاب هيكل "الطريق إلى رمضان" على الرابط:
https://foulabook.com/ar/book/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%86-1-pdf

كان هذا مصداقا لتخوفات الحركة الوطنية المصرية عندما هتف الطلاب المصريون في مظاهرات عام 1973 قبل الحرب: "يا خوفي يوم النصر نكسب سينا ونخسر مصر"! هذا للأسف ما حدث. السادات يبلغ أمريكا يوم 7 أكتوبر 1973 سرا بأننا لا ننوي أكثر من حرب محدودة! وفي يوم 16 أكتوبر يعلن في خطابه بمجلس الشعب بأنه لن يحارب أمريكا، وأن مصر ضربت دبابات أمريكية، ووجد أن عداد الدبابة يبين أنها سارت فقط 120 كيلومترا في حياتها، لأن سفن الأسطول الأمريكي أنزلتها في العريش ضمن الجسر الجوي والبحري الذي عملته أمريكا لنجدة إسرائيل. ورغم هذا يقول أن أمريكا تملك 99% من أوراق اللعبة، فيسلك طريق مسالمتهم، ويذهب تدريجيا للموافقة على كل مقترحاتهم ومطالبهم.

صدرت الوثيقة المعبرة عن ذلك سريعا، في يناير عام 1974، وهي وثيقة أكتوبر، التي تعلن بداية عصر السلام وتوجهاته الداخلية والخارجية. بهذه الوثيقة دخلت مصر في فلك فقدان الاستقلال السياسي، والاستقلال الاقتصادي النسبي، لتدخل، وبشكل متنامي، في وضع التبعية للغرب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتدخل في السلام مع إسرائيل. وثيقة أكتوبر تعلن صراحة عن انقلابها عن كل السياسات القائمة، وتحديد معالم السياسة الجديدة متمثلة في ثلاث مجالات، مطروحة بوضوح وشفافية وعلنية كاملة:[2]

أولا: علاقات خارجية "متوازنة"، وفسر كلمة متوازنة في الورقة نفسها: "سأعرض عليكم تفاصيل ما فعله السوفيات" يقصد سوءاتهم بالطبع، وكان قد رَحَّل خبراءهم وجنودهم قبل أكتوبر 1973 بسنة وبعضة أشهر. أما أمريكا، التي أعلن عن قيامها بحماية إسرائيل بأضخم جسر جوي وبحري من السلاح لإسرائيل، فإنه يصرح في نفس الورقة "لقد نجحنا في تحييد أمريكا"؟! و"أمريكا هي الوحيدة التي تستطيع أن تضغط على إسرائيل"!!! ولم يكن هذا سوى إعلان استسلام للغرب! وهذا بعد أقل من ثلاثة أشهر من حرب أكتوبر، التي أعلنها "آخر الحروب"، بينما

---

[2] نص ورقة أكتوبر المتوفر ورقيا من عام 1974، لم يمكن وجوده بسهولة على الإنترنت على المواقع المفتوحة، ولكن توجد صلات كثيرة لتحاليل عنها، أحدها مقالة تفصيلية ليسرى الشرقاوي بالأهرام بعنوان: "مع استعراض أهداف ورقة أكتوبر" على الرابط التالي:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/917351.aspx

أكثر من 95% من سيناء مازال محتلا، ورغم بسالة وتضحيات جنود وضباط الجيش في تحقيق إنجازات كبيرة، مما يتيح للقوى الاستعمارية ممارسة كل الضغوط لتغيير السياسات من أجل الجلاء عن سيناء!

ثانيا: أعلنت الورقة أيضا سياسة "الانفتاح الاقتصادي في الداخل والخارج"، بإتاحة "حرية التجارة" أو انتقال السلع بين داخل مصر وخارجها. كذلك "حرية الاستثمار"، أي منح حرية حركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج للمصريين والأجانب، عارفا كيف سيؤدي هذا إلى تهلل الطبقات الرأسمالية في الداخل ورأس المال العالمي بهذه "الحرية" التي طالبوا بها مرارا وتكرارا.

ثالثا: الوعود بالديمقراطية في الداخل، وانتقاد مبدأ "الحرية الاجتماعية كبديل عن الحرية السياسية". أفصحت أحاديث السادات عن ضرورة الحرب، لأن البلد لا تتحمل انفجار حركات جماهيرية معارضة كل سنة، وللانتقال إلى توسيع الحريات. تضمن تطبيق ذلك النوع من الديمقراطية تدريجيا، بانتهاء سيطرة الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكي، والتحول إلى التعددية المقيدة، من خلال اصطناع ثلاثة منابر داخله، يمين ويسار ووسط؛ بعد قليل تحولت المنابر إلى أحزاب، ثم السماح بأحزاب أخرى بالقطارة. هكذا بدأ عصر التعددية المقيدة، بتوسيع محدود للحريات الجماهيرية كما بدا في انتخابات 1976، وتحويل نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية المقيدة دون تداول سلطة، لأن السلطة أصلا لم تكن تحكم بحزبها ولا ببرلمانها، ولكن بالسلطة التنفيذية ومركزها هيئة رئاسة الجمهورية فقط! ولأن الانتخابات تأتي بحزب السلطة كأداة لتعبير الطبقة المتنفذة عن آرائها، دون أن تستطيع المعارضة فرض آرائها أو التأثير في القرار السياسي، ناهيك عن وصول المعارضة للسلطة.

بهذه المكونات الثلاثة تم تحديد السياسة الجديدة بعد أكتوبر. وبينما الشعب كله، بعد الجهود والتضحيات الخارقة التي بذلها في حرب أكتوبر من أجل تحرير الوطن واستعادة الكرامة القومية بعد هزيمة 1967، يأتي السادات ليضخم في الانتصار المحدود الذي تم إنجازه، لكي يسوق للسياسات الجديدة "للحريات" السياسية و"الحريات" الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال العلاقة مع أمريكا والغرب، مع وعود بالرخاء المنتظر الناتج عن السلام مع الأعداء التاريخيين لأمتنا. وهذا ما

وصفه الكاتب عادل حسين بحق باعتباره انتقالا من الاستقلال إلى التبعية، واتخذه عنوانا لكتابه الأشهر: "الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية" الصادر عام 1981.

عملية صنع القرار السياسي

من المناسب هنا أن نتحدث عن التغيرات الحقيقية التي حدثت في مركز صنع القرار في مصر. منذ 23 يوليو 1952، بدأت محاولة من أعلى لاستكمال سيطرة نظام قومي له تناقضاته مع الاستعمار سياسيا من أجل الاستقلال، واقتصاديا من أجل السيطرة على سوقه القومية. وصل رأس المال القومي للمشاركة في السلطة في أعقاب ثورة 1919، في ظل تواجد الاستعمار البريطاني وقاعدته المتمثلة في كبار الملاك وقلبهم مؤسسة الملكية. تطور الاستقلال تدريجيا مع معاهدة 1936، ثم إلغاء المعاهدة عام 1951، حتى تحقق الاستقلال تدريجيا خلال الخمسينات وأوائل الستينات. تم هذا من خلال ضرب الأعداء عبر مسار استغرق نحو عقد من الزمان. تم تحقيق الاستقلال السياسي عن انجلترا، فقط بعد حرب 1956، وإلغاء معاهدة مصر مع إنجلترا لعام 1954، التي تضمنت تنازلات تضمنت إمكانية إعادة احتلال القاعدة البريطانية في التل الكبير، إذا حدث أي حرب في الشرق الأوسط أو تهديد لقناة السويس.

كما تم بالطبع كما يعرف الجميع ضرب القاعدة الاجتماعية لطبقة كبار الملاك الزراعيين عن طريق الإطاحة بالأسرة المالكة وتأميم وتوزيع أراضيها، من خلال الإصلاح الزراعي الأول. أما باقي طبقة كبار الملاك فتم تحديد ملكياتهم ببالغ الكرم، بمائتي فدان للفرد و300 للأسرة، مع إعطاء مهلة لبيع المساحات الزائدة. أما الضربات الأساسية للطبقة الريعية الزراعية، فتمت بعد تأميمات الستينات وتخفيض سقف الملكية الزراعية إلى 100 ثم 50 فدان، وعمل لجنة تصفية الإقطاع عام 1966 لمواجهة الذين هَرَّبوا أراضيهم بخداع قانوني. أيضا تم توجيه ضربة كبيرة لرأس المال الأجنبي عام 1957 بتمصير رؤوس الأموال الأجنبية، وكان بها الكثير من التوكيلات الاستعمارية.

طوال تلك الفترة كانت أداة الحكم ومركز اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي في مصر هي رئاسة الجمهورية. منذ 23 يوليو وإعلان تطبيق "مبادئ الثورة الستة"، تم تطبيق مبدأ "إقامة حياة ديمقراطية سليمة" على النحو المقصود منها نصا تماما: فهي تعني أن الحياة السياسية الحالية فاسدة نظرا لفساد الأحزاب. مُنِح للأحزاب مهلة ستة أشهر لتطهير نفسها. وبعد ستة أشهر، في يناير 1953، تم حل الأحزاب بدعوى إنها لم تطهر نفسها كما يجب؛ كما تم إلغاء دستور 1923. منذ ذلك التاريخ والقرار في بلدنا مركزي في يد مؤسسة الرئاسة، التي قادت من أعلى كل مراحل الانتقال إلى السيادة الكاملة لطبقة رأس المال القومي؛ ولم تكن التشكيلات السياسية التي أقامتها الثورة من هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي وسيلة للحكم، بل كانت أقرب إلى الدعاية والديكور الشعبي والتنفيس، بينما السلطة الحقيقية في يد مؤسسة الرئاسة.

ما يهمنا هنا هو أن هذا الوضع المستمر لم يتم تعديله بالتغيرات التي عملها السادات من زاوية الديمقراطية كما استعرضنا من قبل إلا في أقل القليل. لكن حدثت التغيرات الفعلية في مجال آخر تماما. كيف كان يتم صنع القرار السياسي والاقتصادي داخل مؤسسة الرئاسة؟ كان عبد الناصر مثقفا، وقاد وصول تنظيم الضباط الأحرار للسلطة، وكان يستدعي للتشاور الخبراء المختصين والنقاش معهم، ونعرف الآن كيف فكر وأدار عملية تأميم قناة السويس، وكيف استدعى دكتور إسماعيل صبري عبد الله من السجن لكي يناقش معه مسائل في خطة التنمية الخمسية، ثم يعيده ثانية للسجن! كما كان مستشاره المقرب، "مستشار الأمن القومي" إذا استعرنا ذلك التعبير، في حال كانت لدينا هذه الوظيفة، هو محمد حسنين هيكل. لقد تجاوز دور الصحفي أو المؤرخ أو المفكر، بل كان عضوا أساسيا في الحلقة الضيقة لصنع القرار وقت عبد الناصر، بل ووقت السادات حتى يناير 1974.

ليس أدل على هذا من أنه هو الذي قام بصياغة أبرز وثائق ثلاث للفترة الناصرية: كتاب فلسفة الثورة الذي نُشِر باسم عبد الناصر، والميثاق الوطني للقوى الشعبية لعام 1962 للتنظير لمرحلة تأميمات 1961 وللجهاز السياسي الجديد، الاتحاد الاشتراكي العربي. وثالث وثيقة هي "بيان 30 مارس لعام 1968"، الصادر بعد

حركة الطلاب التالية لهزيمة 1967. أما السادات فلم تكن له ثقافة عبد الناصر طبعا، ولكن كان له تكوين سياسي منخرط في السياسة منذ شبابه، ومشاركته في عضوية تنظيم الضباط الأحرار. ولكنه أدار مرحلة الانتقال "من الاستقلال إلى التبعية"، بعد الإطاحة بما سُمِّيَ مراكز القوى في 15 مايو 1971، ثم قيادة التحول الكبير بعد أكتوبر 73، باختيار شخصيات من نوع كمال محمد علي وآخرين. استقال الكثير من رجاله أثناء تلك المسيرة، ومنهم ثلاثة وزراء خارجية وشؤون خارجية.

أما مبارك الذي لم يكن مثقفا أيضا، كما لم يكن له تاريخ في العمل السياسي قبل توليه منصب نائب رئيس الجمهورية، لكنه كان يعتمد على المخابرات العامة كأجهزة التحليل السياسي وإبداء الرأي. بدأ مبارك استعادة حريات التعددية المقيدة، مع تركيز القمع على التيار الإسلامي الذي اغتال السادات، وهذا من أجل امتصاص السخط الاجتماعي، وعزل التيار الإسلامي الإرهابي المتشدد، ببعض الحريات للفكر الديمقراطي. وهكذا لم تكن هناك مؤسسات للمشاركة في الحكم السياسي ولو بالرأي، سواء للآراء الشعبية أو لرأس المال الخاص أو حتى للوزارات أو للبرلمان. كان هناك درجة من حرية التعبير في البرلمان، ولكن دون أن يقود العملية التشريعية حقا، وظل الحكم في يد السلطة التنفيذية من خلال مؤسسة الرئاسة أساسا.

التغير الهام الذي حدث بشأن هيكل اتخاذ القرار السياسي هو إنه بعد استئناف العلاقات المصرية الأمريكية في أعقاب حرب أكتوبر، بدأ توافد البعثات المقيمة في مختلف الوزارات للهيئات الأمريكية مثل هيئة المعونة الأمريكية، وهيئات التمويل الدولية، بالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. عمليا، وبالذات بعد كامب دافيد، 1978، لم تكن هناك وزارة واحدة مستثناة من وجود تلك البعثات، حيث في كل وزارة، واحدة من تلك الهيئات، أو اثنتين منهما، أو حتى الهيئات الثلاثة معا. قامت تلك الهيئات بتشكيل **لجان سياسات**، تكونت من خبراء الهيئات الأجنبية، من ممثلي الوزارات من موظفين قياديين، وخبراء، بما فيهم من تم التعاقد معهم من أعضاء هيئات تدريس الجامعات الأمريكية مثل هارفارد وغيرها، وينضم إلى هؤلاء بعض وكلاء الوزارة المحالين إلى المعاش مما كان بيدهم مفاتيح الإدارة

التنفيذية، للتعيين بمكافأة شهرية من إحدى تلك الهيئات المتواجدة. كما ضمت تلك الهيئة باحثين من جامعات مصرية وخبراء آخرين.

قامت تلك الهيئات بثلاث وظائف: الأولى إعطاء بعض المنح المحدودة لتمويل أنشطة من الحكومة الأمريكية، بعضها مجانية، والبعض الآخر بقروض ميسرة. تضمنت المنح بعض منح السفر للتدريب في أمريكا لمدد محدودة، في إطار ربط المتنفذين والمفكرين بالفكر الليبرالي والنيو-ليبرالي. اشتملت المنح أيضا تعزيز بعض الخدمات العينية حسب مجال الوزارة، مثل تعميم محلول معالجة الإسهال والجفاف للأطفال، وبرامج التطعيمات في وزارة الصحة مثلا. أما الوظيفة الثانية فهي عمل دراسات وأبحاث بما فيها أبحاث ميدانية، حول مجال عمل الوزارة، لفهم تركيبة الواقع المصري. والوظيفة الثالثة هي استخدام تلك الأبحاث في اقتراح سياسات لتطوير العمل في تلك المجالات، لتغيير الواقع الراهن، من أجل "إصلاحها" وفق مقتضيات تعميم الرؤية النيو-ليبرالية. يتم عادة عمل برامج تسمى برامج "الإصلاح"، علما بأن مصطلح "الإصلاح" كترجمة لمصطلح Reform ليس دقيقا، والأدق ترجمتها "إعادة هيكلة"، أي تغيير شكل، وهو المعنى الحرفي لكلمة reform.

هذا "الإصلاح" أو هذه "الإعادة للهيكلة" لم يكن مضمونها شيئا سوى إعادة هيكلة الاقتصاد الإنتاجي شاملا الصناعة والزراعة، وكذلك الخدمات مثل التعليم والصحة، وسواها، وفقا لرؤية تلك المؤسسات النيو-ليبرالية للنظام الأمثل لمصر. بالطبع لم يكن في صالح الرأسمالية العالمية تحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد المصري، لأن هذا يضيق السوق أمام صادراتهم، فمشاكل الاقتصاد الغربي تتمثل في وجود فائض سلعي يسعون لتسويقه، وفائض رؤوس أموال يسعون لتصديرها، لكي تدر لهم ربحا. لذا فإن هدفهم هو إضعاف الهيكل الإنتاجي المحلي، وتوجيهه للتكامل مع احتياجات السوق العالمية استيرادا وتصديرا. تلك هي أهداف إعادة الهيكلة، حيث يبررون هذا بأن فتح الأسواق على مصراعيها مع السوق العالمية يساعد على إعادة تخصيص الموارد بشكل عقلاني، حيث كل دولة تنتج وتصدر ما تبرع فيه، أما ما تنتجه البلدان الأخرى فالأفضل استيراده منها، حتى لو أغلقت مصانعها التي تفشل في المنافسة الدولية.

بالطبع كان مستوى "الديمقراطية المقيدة الموجودة" يتيح تلك الفرص: مركز اتخاذ القرار هو مؤسسة الرئاسة، أما الوزارة برئيسها ووزرائها فهم "مجرد سكرتارية لرئاسة الجمهورية" كما صرح أحد رؤساء الوزارات أثناء وجوده برئاسة الوزارة، في حديث مع جريدة الأهرام، وهو المرحوم الدكتور عاطف صدقي! كانت برامج الإصلاح التي توصلت إليها بحوث تلك الهيئات بالاستعانة بالخبراء الداخليين والخارجيين في لجان السياسات، تقدم كتابة من قِبَل الوزارة المصرية المختصة، فتوافق الهيئة الممولة عليها! وعادة ما يستغرق تنفيذ كل برنامج خمس سنوات، يمكن تجديدها لمرة واحدة، فتتواصل لمدة عشر سنوات.

في البداية كانت أي اتفاقيات تتضمن تمويلا أجنبيا يجب إقرارها في مجلس الشعب. ومن المفارقات أن أحد البرامج الذي تم إقراره مع وزارة الصحة واستمر لعشر سنوات، من 1987 إلى 1997، كان اسمه cost recovery program، أي "استرداد تكلفة العلاج" في المستشفيات الحكومية التي كانت مجانية وشبه مجانية. وعندما تم عرض المشروع على مجلس الشعب تم عرضه تحت اسم "برنامج النقاهة" باعتبار أن كلمة recovery تعني نقاهة كما تعني استرداد، وتم الموافقة عليه والنسخة العربية مسماه، في المشروع المقيد في مضابط البرلمان، "برنامج النقاهة"! يبقى أن نلاحظ أن لجان السياسات في مختلف الوزارات تجمعت في لجنة السياسات التي شكلها ورأسها جمال مبارك في الحزب الوطني! هكذا تجسدت التبعية في التدخل في القرار السياسي في سياسة التعليم والصحة والزراعة والصناعة والبنوك بما فيها البنك المركزي، وكل كبيرة وصغيرة في شؤون مصر؛ وسنرى فيما سيلي تجسيد هذا في التغيرات التي تلت طوال تاريخ مصر خلال نصف القرن الأخير.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية، سواء بمؤسساتها التي تحمل اسمها أو بالمؤسسات التي أسستها هي، للتأثير في مراكز صنع القرار في مصر، ومن خلالهم في إعادة هيكلتها وفق عقيدتها النيو-ليبرالية. وبالطبع لم تكن نهاية المطاف، إذ سرعان ما دخل على الخط كل من الاتحاد الأوروبي، والجايكا (هيئة المعونة الحكومية اليابانية)، وفق نفس العقيدة النيو-ليبرالية. نموذج لهذا أن هيئة المعونة الأمريكية أصدرت عام 2011 مقالة بعنوان "ثلاثون عاما من التعاون بين مصر

وهيئة المعونة الأمريكية"[3]. نفس المكتب ونفس الشركاء وتتغير البرامج، فبعد نهاية كل برنامج يأتي برنامج جديد، وكلما تمت دراسات أوسع للواقع المصري، تمت صياغة برامج أعمق لتحويل الهيكل المصري. بالطبع كان باب الدخول المُشْرَع هو الأزمة الاقتصادية الخانقة، والحل هو "الإصلاح الاقتصادي" الذي يحقق تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتعميم حرية التجارة الخارجية والداخلية، وحرية رأس المال المحلي والأجنبي في الاستثمار دون قيود، وتخفيض قيمة العملة المحلية. والعملية تدرجية من أجل التحرير المتزايد لهيكل الإنتاج والخدمات إلى هيكل نيو-ليبرالي تابع.

ولكن لابد من دراسة الواقع المصري، أعني من وجهة نظر الإمبريالية، حتى يمكن إعادة تشكيله لصالح التبعية الزاحفة. وهذا لا يتم على مرحلة واحدة، كما إنه يختلف حسب قدرة الإمبريالية على ممارسة الضغوط. كان مظهر تفجر الأزمة التي تتكرر كل بضع سنوات هو أزمة سيولة في العملات الدولية، وما يصاحبها من عجز عن سداد الديون، كمظهر للأزمة الجوهرية باعتبارها **أزمة نقص إنتاج**. عندما يقتصر الإنتاج المحلي على سلع الاستهلاك، تشتد الحاجة للسوق الرأسمالية العالمية كمورد للآلات ومستلزمات الإنتاج، ويتجدد هذا كلما احتاجت الرأسمالية المحلية لتجديد الآلات أو تحديثها أو حتى لإصلاحها بقطع غيار مستوردة. ويتم حل الأزمة كل مرة بديون جديدة وشروط جديدة تعمق التبعية وتخفض قيمة العملة وتزيد السياسة التقشفية وترفع الأسعار وتزيد الفقر. تخف الأزمة لبضع سنوات لتتفجر بعدها من جديد، وهكذا.

هذا ما جعل الاستقلال السياسي يعاني نقطة اقتصادية ضعيفة: فهو يحتاج للسوق الرأسمالي العالمي لاستيراد الآلات وبعض مستلزمات الإنتاج بحكم اقتصاره على

---

[3] Egypt health and population legacy review. 2011. USAID report from the website of Egypt USAID at http://egypt.usaid.gov/en/programs/Documents/egypt_legacy_report_final_may_2011.pdf
من الأمانة الإقرار بأنني حصلت على نص تلك الوثيقة عام 2013 أثناء عملي على دراسة تخص التعاون بين هيئة التنمية الأمريكية ووزارة الصحة، وأنزلتها من على موقع هيئة التنمية. وحاليا، حينما حاولت أن أتأكد من وجودها على نفس الرابط جاء الرد document no found!

الصناعات الخفيفة، ولا يحقق في أفضل أوضاعه سوى استقلال اقتصادي نسبي وليس استقلالا كليا، لأن تجديد الإنتاج لا يتم بدون السوق الرأسمالية العالمية. وساهم هذا في عودته إلى السوق الرأسمالية العالمية من موقع التابع بعد 1974. كما إن الطموحات الاستهلاكية للطبقات الثرية في التشبه بالغرب تحتاج إلى استيراد مختلف سلع الترف الأوروبية من السيارات الفارهة إلى مختلف أدوات الترف.

إن عجز هيكل الزراعة عن إنتاج الاحتياجات المحلية يجعل النظام عاجزا عن تجديد قوة العمل نفسها، العاملين، بتوفير الغذاء الكافي، فيضطر للاستيراد بالأسعار العالمية. كما إن منتجاته من الصناعات الخفيفة واستيراد الآلات وقطع الغيار تجعل تكلفة إنتاجه عالية وغير قادرة على التصدير والمنافسة إلا بشكل محدود جدا. وقد لجأت إلى التخلي عن استقلال قرارها السياسي، ومعه التخلي عن تطوير هيكلها الإنتاجي، والاكتفاء بما تمنحه لها السوق الرأسمالي العالمي من مساحة للعمل، أساسًا في التركيز على الصناعات التي لا يقبل عليها الغرب، مثل الصناعات الملوثة للبيئة (تكرير البترول، الأسمنت، السيراميك، الأسمدة... الخ)، وتخضع لشروط بيع قطاعات إنتاجية، والمشاركة على أخرى مع رأس المال الدولي.

فقط الدول التي نجحت في تجاوز هذه العقبة وأنجزت هيكلا متكاملا يشمل الصناعات الثقيلة والخفيفة، وإنتاج قدر كاف من الغذاء، وسيطرة على التكنولوجيا التي تمكنها من ذلك، هي الوحيدة التي حافظت على استقلال بدرجة مهمة، مثل كوريا الجنوبية، والهند، والبرازيل. كما تحقق هذا المسار في التجارب الاشتراكية التي بنت استقلالها على الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي المتكامل بدءا بالصناعات الثقيلة مثل الاتحاد السوفيتي والصين. وهذا لا يعني أن علينا أن نأخذ بحرفية تلك النماذج، لأن كل طريق له إمكانياته وظروفه. كل من الهند والبرازيل تمثل شبه قارة، بعدد سكان ضخم ومساحة أقرب إلى قارة كاملة، بما يشتمل على تنوع هائل في الموارد الطبيعية. وفي كوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، سمحت السيادة الأمريكية لتلك الدول بما لم تسمح به لدولة مثل مصر، مثل الإجراءات الحمائية لسوقها، وتمكينها من الإنتاج المتكامل والدخول في الصناعات الثقيلة، لأن

تركيزها هنا كان على دعمها في مواجهة النظم الأسيوية الاشتراكية بالذات في الصين.

بل ونصحت أمريكا كل من كوريا الجنوبية وتايوان بإجراء إصلاح زراعي جذري بحد أقصى للملكية الزراعية خمسة أفدنة في أولاهما وعشرين فدانا في الثانية، لتوسيع السوق، وإجبار رؤوس الأموال على اللجوء للاستثمار الرأسمالي وتحجيم النمو الريعي في الزراعة. كما تغاضت الولايات المتحدة عن الفترات الطويلة من الاستبداد والحكومات العسكرية في تلك الدول. أما في حالة منطقتنا الشرق-أوسطية فكان حظنا هو الهجوم المتوالي على "الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان"، وعلى الإجراءات الحمائية ومحاولات تحجيم اندماجها في السوق العالمية. هذا غير ممارسة كل الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية كما رأينا.

وعند متابعة تطور التبعية منذ عام 1974 إلى الآن في بلادنا يمكننا أن نرى بشكل ملموس كيف تطورت، وكيف ارتبط تزايد عمق التبعية مع اشتداد الأزمة الاقتصادية، في خمس مراحل رئيسية:

الباب الثاني: خمس مراحل من سياسة الانفتاح:

المرحلة الأولى للانفتاح: 1974- 1991

بدأت المرحلة الأولى[4] عام 1974 كما رأينا، بورقة أكتوبر وإعلانها فتح الأسواق، واستمرت حتى عام 1991. تميزت المرحلة الأولى من الانفتاح، بما يسمى بما نطلق عليه "الحريات الأربع" للانفتاح الاقتصادي: حرية التجارة الداخلية والخارجية، وحرية الاستثمار وحركة رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وحرية تبادل وتحويل العملة المصرية والأجنبية لزوم التجارة والاستثمار، وحرية التعامل مع قوة العمل البشرية بتوسيع حرية أصحاب الأعمال في التعيين والفصل للموظفين، بما يعنيه هذا من تقليص ضمانات العمالة. يتم كل ذلك في خطوات متدرجة ومتزايدة دوما. يتسق هذا بالطبع مع منطق صندوق النقد الدولي وأسس السياسة النيو- ليبرالية التي ترى أن التجارة هي قاطرة التنمية، وأن تحرير التجارة داخليا وخارجيا (التقليل من تدخل الدولة وتوسيع حريات القطاع الخاص) هو ما يقود لأفضل تخصيص للموارد.

لهذا فإن مؤشر النمو الذي تقيسه مؤسسات التمويل الدولية هو نسبة اندماج النظام في السوق العالمية، وهو مؤشر عبارة عن نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفع أصبحت التقييم الدولي أكثر إيجابية، لأنه دليل على اندماج أعلى في السوق العالمي، بزعم أن هذا يؤدي للرشادة في تخصيص الموارد وتوفير فرص العمل وتقليل الفقر!

بالطبع فهذا على العكس تماما من المنطق التنموي الذي نراه بأن قاطرة التنمية الأساسية هي الإنتاج الموجه لإشباع حاجات أغلبية السكان، وإقامة هيكل إنتاجي متكامل ومستقل. وبالطبع فهذا يتناقض مع فتح الأسواق على مصراعيها، فالمنافسة تكون في صالح رؤوس الأموال الأجنبية صاحبة الإنتاجية الأعلى والتكلفة الأرخص عادة، وكل الدول التي أرادت أن تبني هيكلا مثل هذا احتاجت للسياسات

---

[4] أنظر أفضل تصوير لمعالم تلك المرحلة في كتاب فؤاد مرسي المبكر "هذا الانفتاح الاقتصادي" عام 1976، ويمكن قراءته أو شراؤه من موقع: https://www.goodreads.com/book/show/22717476

الحمائية، على الأقل لفترة طويلة. كما أن تحرير تبادل العملة يؤدي إلى إضعاف العملة المحلية لأن سندها هو الهيكل الإنتاجي الذي ينتج السلع التي تلبي الطلب على تلك العملة، وفي حالة ضعفها تتدهور قيمة العملة. ولنا أن نتذكر أن القيود على حيازة وتبادل العملة الأجنبية في مصر قديمة منذ وزارة النقراشي وأزمة نقص العملة، فأصدر القانون رقم 80 لسنة 1947 الخاص بفرض الرقابة على النقد الأجنبي[5].

وقتها كان التصدير بما فيه تصدير القطن في يد القطاع الخاص، وكذلك كل الاستيراد؛ ولكن فرض القانون على كل مُصَدِّر أن يقوم بإيداع العملة الأجنبية التي حازها خلال 72 ساعة في البنك الأهلي (القائم بأعمال البنك المركزي)، حتى يمكن حصرها، وإعطاء تصاريح وأذون استيراد في حدود العملة الصعبة المتاحة، مرتبة وفق أولوياتها. تزايدت النزعة الحمائية خلال فترة الناصرية بتأميم التجارة الخارجية (كل الاستيراد و75% من الصادرات)، والرقابة الشديدة على الصرف، مع تجريم حيازة وتداول العملة الأجنبية بشدة، حتى أتى الانفتاح.

بعد 1974 بدأ تحرير التجارة الخارجية بصورة تدريجية، فبدأت الدولة في السماح بالاستيراد والتصدير في حدود سلة سلع معينة، ثم تزايدت تدريجيا حتى أصبح الأصل هو إباحة الاستيراد مع بقاء عدد محدود من السلع، ويتناقص باستمرار، تستوردهم الدولة وحدها، ويتم إطلاق كامل الحرية للقطاع الخاص. نفس المنطق التدريجي ينطبق على تخفيض الرقابة على الصرف، والمزيد من تحرير حيازة واستخدام العملة الأجنبية، ثم السماح بحيازة العملة الأجنبية، وتبادلها في البنوك، حتى السماح بحرية إنشاء شركات الصرافة. وصلنا إلى مستوى عالٍ من توسيع دور الدولار كعملة حتى في السوق المحلية، أي دولرة الاقتصاد.

ولما كان الهيكل الإنتاجي يعجز عن سد حاجات السكان، وقدرته على التصدير مقابل ما يستورده محدودة، ينشأ نتيجة لهذا عجز العمل الأجنبية. يدعو الصندوق إلى علاج أعراض المشكلة وهي العجز الخارجي، وتزايد العجز في العملة الأجنبية نتيجة لتفوق الطلب عليها مقابل المتوفر فعليا من التصدير، حتى إذا أضفنا موارد

[5] أنظر نص قانون الرقابة على النقد الأجنبي رقم 80 لسنة 1947 على الرابط:
https://manshurat.org/node/69862

العملة الأجنبية الأخرى مثل تحويلات أجور العمالة بالخارج، وإيراد الخدمات مثل إيراد قناة السويس والنقل والسياحة. والحل الذي يقدمه الصندوق هو تخفيض قيمة العملة المحلية أمام الدولار لكي يتوازن العرض المحدود مع الطلب المتزايد؛ فينصح صندوق النقد بتخفيض قيمة العملة المحلية من أجل توفير العملة الأجنبية المطلوبة. أما العجز الداخلي في الموازنة العامة للدولة نتيجة لقلة إيرادها عن نفقاتها، فينصح صندوق النقد الحكومة باتباع إجراءات تقشفية وتقليص الدعم والإنفاق على الخدمات. كما تنصح بما تسميه "احتواء فاتورة الأجور" أي تقليل نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي، من أجل أن تتوازن الموازنة.

نذكر جميعا شروط أول قرض للصندوق لمصر عام 1977، عندما نفذت الحكومة المصرية حل الصندوق الانكماشي، بتقليل الدعم ورفع الأسعار حتى تضاعف سعر الرغيف وأنبوبة البوتاجاز وغيرها من السلع الأساسية، فانفجرت انتفاضة الخبز في يناير 1977، واضطرت الحكومة إلى سحب تلك القرارات. واصلت الحكومة تنفيذ تلك السياسات بالتدريج، بعد أن تسبب العلاج السريع بالصدمة الذي أثار رد الفعل الجماهيري الواسع شديد الغضب. وفي عام 1978 خفضت الدولة سعر الجنيه أمام الدولار، حيث ارتفع الدولار من 40 قرشا إلى 70 قرشا. ثم استمر سعر الدولار في الارتفاع، حتى تصاعدت الأزمة من جديد، وتصاعد معها الاقتراض حتى وصلت الديون الخارجية المصرية إلى 59 مليار دولار، فأوصلنا حل هذه الأزمة إلى حل به الكثير من التنازلات، وهو ما ينقلنا للمرحلة التالية من الانفتاح والأزمة.

المرحلة الثانية: 1991- 2002

بدأت المرحلة الثانية عام 1991. بعد غزو صدام حسين للكويت في أغسطس 1990، تشكل تحالف دولي بقيادة أمريكا لما سُمِّيَ بحرب تحرير الكويت، انضمت مصر إليه مع الولايات المتحدة. وكانت مكافأة مصر على مشاركتها في الحرب هي تخفيض نصف ديونها الخارجية، بقيمة 29 مليار دولار. دفعت دول الخليج تلك المبالغ كاملة فورا ضمن دفعها لتكلفة الحرب، حتى تكلفة الدبابات الأمريكية التي أحضرتها ولم تعدها لأمريكا لضخامة تكاليف إعادة الشحن. لكن الدفع الفوري لدول الخليج لهذه المبالغ من ديون مصر لم يؤدِ إلى إسقاط الديون فورا، حيث أنابوا

عنهم صندوق النقد الدولي في إدارة تلك العملية برمتها[6]. قام الصندوق بتقسيم الديون إلى ثلاث شرائح لخفض الديون بالتدريج، والشريحة الثالثة والأخيرة قيمتها 85% من قيمة التخفيض في الدين.

وبالطبع سبب التقسيم لشرائح مؤجلة هو التأكد من تنفيذ الشروط المفروضة أولا. وكانت الشروط هي تخفيض كبير في سعر العملة، والتعويم المحكوم لسعر الجنيه، وتقنين بداية خصخصة الهيكل الإنتاجي المصري. تجسد كل هذا في اتفاقين لمصر، اتفاق مع صندوق النقد الدولي (برنامج التثبيت)، واتفاق مع البنك الدولي (برنامج التكيف الهيكلي). وتم بنشاط تنفيذ تلك الشروط، ومعظمها تم تنفيذه، أو على الأقل تم إصدار القوانين الخاصة بتنفيذه، قبل المرحلة الثالثة من تخفيض 85% من قيمة الدين.

كالمعتاد، تنعكس شروط كل اتفاق في صورة قوانين جديدة تحقق الأغراض التي يرمي إليها صندوق النقد. كان أول قانون هو قانون رقم 203 لسنة 1991[7]، المعروف بقانون قطاع الأعمال العام. تحول "القطاع العام" المملوك للشعب ملكية عامة ولا يجوز خصخصته، إلى "قطاع أعمال عام" مملوك للدولة ولكن ملكية خاصة، ويجوز بيعها وخصخصتها. تحولت المؤسسات العامة بمقتضاه (المؤسسة العامة للصناعات المعدنية، المؤسسة العامة للغزل والنسيج.. وهكذا) إلى شركات قابضة تملك الشركات التابعة في مجالها: فالشركة القابضة للصناعات المعدنية تملك مصانع الحديد والصلب، ومصنع الكوك، ومجمع الألومنيوم، ومصانع النحاس... الخ.

---

[6] أفضل تقييم لبرنامجي التثبيت والتكيف الهيكلي الذي تم توقيعهما عام 1991 تجدونه في الوثيقة التالية من وثائق بنك التنمية الأفريقية، أنظر: قرض التكيف الهيكلي 1991-1994، تقرير إتمام المشروع، 1991-1999. الذي أصدره بنك التنمية الأفريقي بالإنجليزية بعنوان: "African development bank, Structural adjustment loan 1991-1994, Project completion report, 1999-2001"، وحيث إن بنك التنمية الأفريقي أعطى قرضا شريكا لقرض الصندوق مع لجان متابعة مشتركة، ويوضح نتائج "الإصلاح" في تلك الفترة بالاستناد إلى تقارير الصندوق. تجدون تلك الوثيقة على الرابط التالي: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/ADB-BD-IF-99-130-EN-EGYPT-PCR-SAL.PDF

[7] أنظر نص القانون 203 لسنة 1991 المعروف بقانون قطاع الأعمال العام على موقع منشورات قانونية على الرابط: https://manshurat.org/node/71081

فارق أساسي بين الهيئات العامة والشركات القابضة هو أن المؤسسات العامة كانت تعمل على تكامل الشركات المختلفة التابعة لكل منها في مجالها، وتديرها كوحدة واحدة، مما يكسبها قوة إضافية في السوق، بالذات في المنافسة مع المنتجات الأجنبية. أما الشركات القابضة فتوسع سلطات مديري الشركات التابعة، وكأنهم مالكيها، وتعمل على أساس المنافسة الفردية لكل شركة، مما يضعف تنافسيتها في السوق. أيضا فالقانون يعطي الشركات القابضة حق خصخصة الشركات التابعة بمختلف الأشكال، سواءً ببيعها لمستثمر رئيسي أو بتسجيلها في البورصة وبيع جزء منها أو كلها، ولها كامل الحرية في التصرف في المحفظة المالية للشركات التي تتبعها. وهذا التفتيت للإدارة مقصود من شروط البنك والصندوق أيضا، لأنه ييسر منافسة القطاع الخاص المصري والأجنبي لقطاع الدولة الذي يدار كشركات منفصلة بدلا من إدارته كوحدة واحدة.

تلا ذلك صدور قانون البورصة المصرية رقم 95 لسنة 1992،[8] وهو مجال للخصخصة، وليس مجالا لمساعدة الشركات الناشئة تمويليا بطرح أسهمها، حيث فرض القانون على الشركات حينما تريد تسجيل نفسها في البورصة أن تقدم أخر ميزانيتين وأن تكونا رابحتين، وبالتالي فالشركات الناشئة لا تستطيع أخذ تمويل من بيع أسهم في البورصة!

تم تخفيض سعر الجنيه المصري أمام الدولار[9] بنسبة 20%، من 2.5 جنيه للدولار عام 1990 إلى 3 جنيه عام 1991. وبالطبع انعكس هذا، كما في كل مرة تخفيض في قيمة العملة، في ارتفاع أسعار الواردات الزراعية والصناعية بنفس النسبة، وبالتالي في ظواهر الغلاء والتضخم وتدهور مستوى معيشة القطاع الأفقر من المجتمع، وزيادة نسبة الفقراء. إن تكرار ذلك مرات كثيرة جعل شعبنا يدرك جيدا أن كل مرحلة "إصلاح اقتصادي" على طريقة صندوق النقد يتبعها بالضرورة تخفيض قيمة العملة، ورفع الأسعار، والصعوبة المتزايدة للأوضاع المعيشية. "الصندوق يساوي الإفقار" في كلمة بسيطة، مما يذكرنا بالمقولة الشهيرة

---

[8] قانون رقم 95 لسنة 1992 الخاص بالبورصة على الرابط: https://manshurat.org/node/235

[9] لمعرفة البيانات التاريخية عن تطور سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار أنظر: البيانات التاريخية لأسعار صرف البنك المركزي على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/cbe-exchange-rates/historical-data

للاقتصادي الإنجليزي المشهور "جون ماينارد كينز": إذا أردت أن تدمر اقتصادا، خفض قيمة العملة"!

إذا كان ما سبق عرضه هو خطوات المرحلة الثانية تلك في خصخصة الهيكل الإنتاجي الصناعي والسياسات الكلية النقدية والمالية، فإن التتمة الهامة من وجهة نظر هيئات التمويل الدولية هي الاستكمال بإعادة هيكلة الزراعة المصرية، وفق نفس النموذج النيو-ليبرالي للاندماج في علاقات السوق الحرة والاقتصاد العالمي. بدأ هذا تدريجيا منذ 1974، وكانت حلقة حاكمة فيه عام 1992 عندما تم عقد "مؤتمر تحرير الزراعة المصرية"[10] أو "تحرير الفلاح" كما وُصِف، ونظمته هيئة المعونة الأمريكية بالتعاون مع وزارة الزراعة المصرية، والباحثين المصريين في المجال من أساتذة كليات الزراعة. بالطبع جاء هذا المؤتمر في أعقاب الدراسات التي أعدتها لجنة السياسات في وزارة الزراعة ومعرفة تفاصيل الزراعة المصرية، والطريقة التفصيلية التي يتم بها "تحريرها"، أي إدماجها في علاقات السوق المحلية والدولية.

كانت توصيات المؤتمر تَدَّعي تحرير الفلاح من سطوة الدولة. كيف؟ أولا بجعل الفلاح حرا في أن يزرع ما يشاء، أي بإلغاء الدورة الزراعية! حرية بائسة تسمح للفلاح بأن يزرع أي شيء ولا تسمح لشعبنا بأن يخطط لكي يحصل على احتياجاته

[10] حاولنا بكل السبل مرات متعددة الحصول على أصل الاتفاق، سواء على موقع منظمة الولايات المتحدة للتنمية USAID أو على موقع وزارة الزراعة، أو على أي موقع آخر، ولم أجد شيئا، وهذا هو نفس ما قاله لي أحد أساتذة الاقتصاد البارزين، هو أن كل ما يخص هذه التغير قد مُحِيَ منذ زمن بعيد. ولكن من الثابت، فضلا عن الشهادات الشفوية للبحاثة الاقتصاديين المرموقين وكتاباتهم، ومنهم د. جودة عبد الخالق الذي نشر عن هذا في جريدة الأهالي، فإن الثابت من الإجراءات الفعلية، وهو ما تبينه الدراستين المرفقتين، هو التوجه التدريجي "للإصلاح الليبرالي" منذ بدء الانفتاح، والسرعة الشديدة في معدلاتها بعد 1992. أنظر دراسة سعد طه علام "التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة" في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط العدد الأول، على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://inp.journals.ekb.eg/article_168176_7e84b3137e02bb5c424432285c3bb7d1.pdf
وكذلك دراسة مصطفى عبد الغني عثمان "الآثار المترتبة على إلغاء الدعم الزراعي في إطار برامج التكيف الهيكلي في الزراعة المصرية" المنشورة في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط العدد الأول، على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://inp.journals.ekb.eg/article_168163_d5f3269988fbeed80b1ac8b0c936cc9d.pdf

من زراعاته، فيضطر إلى الاستيراد! ثم تحرير الفلاح من سيطرة الدولة التي تمده بمستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات وآلات للاستئجار، ومن أن تسوق له محاصيله، ومن تسليفه بفائدة منخفضة تسليفا تعاونيا! كانت أغلب الخدمات تتم من خلال الجمعيات الزراعية. "تحرر" الفلاح فعلا من تدخل الدولة، ليترك تحت رحمة التجار: تجار مستلزمات الإنتاج وسوقهم الاحتكارية التي تبيعه بأعلى الأسعار، وتجار المحاصيل الذين يشترون منه بأقل الأسعار، ويستغلون حاجته للتمويل، فيشترون منه المحصول بأقل من قيمته قبل نضجه، خصوصا بعد أن تحول بنك التسليف التعاوني إلى بنك القرية الذي يسلف بفائدة تجارية ضخمة. وهكذا تحرر ليقع تحت سيطرة من لا يرحم: قانون السوق الغاشم!

كما صدر أيضا القانون رقم 96 لسنة 1992 الخاص بتعديل بعض مواد مرسوم بقانون الإصلاح الزراعي لعام 1952[11]. يقضي التعديل بالنسبة للأراضي الزراعية المؤجرة بزيادة قيمة الإيجار من 7 أمثال الضريبة إلى 22 مثل للضريبة، والقيمة تزيد بزيادة الضريبة. يسري هذا فقط لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، حتى أكتوبر 1997، حيث تنتهي العلاقة الإيجارية كليا، وتخضع قيمة الإيجار للقانون المدني والعرض والطلب، دون حد أدنى لمدة الإيجار، أو حد أقصى للقيمة الإيجارية. أما القانون المصري فانتقل من قيمة إيجارية متواضعة أكلها التضخم 32 جنيها للفدان قبل القانون، إلى قانون شديد الظلم للمستأجر، دون إحساس بالأمان يدفعه لتحسين الأرض، وبدخل ضئيل للمستأجر رغم إنه المُنْتِج الفعلي وليس مجرد مالك عقاري، فوصل إيجار الفدان في عشرينات القرن الواحد والعشرين إلى ما بين 38 و48 ألف جنيه!

في فرنسا الليبرالية، ينص قانون إيجار الأرض الزراعية على ألا تقل مدة الإيجار عن تسع سنوات، وهناك حد أقصى للقيمة الإيجارية حسب المحافظات ودرجة خصوبة الأراضي. بل إن الانحياز لفائدة المزارع القائم بالعمل الزراعي تعلو على الانحياز لمالك الأرض الذي يحصل على عائد ملكية بدون عمل. يأتي هذا من

---

[11] أنظر لنص القانون رقم 96 لسنة 1992 الخاص بتعديل بعض مواد مرسوم بقانون الإصلاح الزراعي لعام 1952، على موقع منشورات قانونية على الرابط: https://manshurat.org/node/14889

ضرورة تأمين المزارع القائم بالإنتاج الفعلي؛ ويستند هذا إلى تواجد جمعيات المزارعين القوية، وكذلك لانحياز الدولة والقانون والمناخ السياسي العام لهم[12].

ثم بعد المؤتمر تطبيق توصياته من خلال إلغاء الدورة الزراعية، وتوقف من قبلها تعيين مرشدين زراعيين نتيجة توصيات هيئة المعونة الأمريكية التي أوصت بوقف التعيينات لعلاج التضخم البيروقراطي فتدهورت كل الخدمات في الدولة منذ العام 1984. بالفعل كان جهاز الدولة الإداري، بالذات في المحليات، يعاني من التضخم، ولكن نتيجة وقف التعيينات كانت تدهور الخدمات لنقص كل الوظائف الفنية، من المهندسين الزراعيين العاملين في الإرشاد الزراعي، والأطباء في الهيكل الحكومي بالذات في القرى، والمدرسين، والأطباء البيطريين، وحتى الحرفيين المهرة من سباكين ونجارين وغيرهم، حيث كان الزيادة في الوظائف الإدارية فقط وليس الفنية. وهكذا جاء علاج "البطالة المقنعة" في الوظائف الإدارية عن طريق إضعاف الوظائف الفنية، ونتيجتها تدهور الإنتاج والخدمات.

ثم جاء تحرير إيجارات الأماكن الزراعية ليعمل بحرية منذ عام 1997، بعد انقضاء مهلة السنوات الخمس على إصدار القانون رقم 96 لسنة 1992، ليكون كارثة بالنسبة للفلاحين المستأجرين، وتصدى كثير من الفلاحين رافضين ترك أرضهم، فجاءهم الأمن المركزي لإجلائهم بالقوة، حيث سقط منهم العديدون، كما ذكرت مصادر صحفية متعددة[13]. بهذا توجهت الزراعة للعشوائية في تحديد المحاصيل، واتجه كل أغنياء الزراع إلى زراعة محاصيل التصدير التي تستجيب لاحتياجات السوق العالمية على حساب احتياجات المواطنين. أما من استمر يؤجر

---

[12] **The tenant farming statute in France**, on the link: أنظر: قانون الزراعة المستأجرة في فرنسا (بالإنجليزية)
https://www.agter.org/bdf/en/corpus_chemin/fiche-chemin-54.html

[13] ما سبق منقول من دراسة: "محو آثار الإصلاح الزراعي والازدراء الاجتماعي للمستأجرين الزراعيين" إعداد صقر النور، تحرير وتقديم ريم سعد الناشر الذاكرة والمعرفة للدراسات، على الرابط:
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mksegypt.org/storage/pdfs/report-arabic-a4-edit-87123.pdf

الأرض فقد أخذ يؤجرها بآلاف أضعاف القيمة الإيجارية القديمة، بينما لا ينوب المزارع المستأجر القائم بالعمل الفعلي إلا أقل القليل.

مما له دلالة شديدة حول نجاح مضمون الإصلاحات الليبرالية هو قياس نتيجة "الإصلاحات" كما يقرأها أحد الممولين الشركاء لمؤسسات التمويل الدولية، ألا وهو بنك التنمية الأفريقي، الذي منح مصر قرضا في نفس التوقيت مقداره 100 مليون درهم إماراتي (كان الدرهم يساوي وقت القرض ثلثي دولار، وفي نهاية القرض كانت تساوي 1 دولار)؛ بعد موافقة صندوق النقد على القرض وشروطه، وهو يقيس "النجاحات التي تم تحقيقها"، وبالتالي نص بعض الإنجازات بنفس لغته، كالآتي:

"... خفض الدين من 100% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 إلى 60% عام 1994، مع انخفاض أعباء خدمة الدين في نفس الفترة من 47% إلى 17% من ن م إ. أصدرت الحكومة قوانين الاستثمار عام 203 لسنة 1991 و95 لسنة 1992؛ كما أصدرت لوائح الشركات القابضة والتابعة. منذ 1990 تم تحرير أسعار المنتجات الزراعية ماعدا السكر؛ كما تم تحرير أسعار كل المنتجات الصناعية باستثناء الأدوية؛ وتم فرض ضريبة المبيعات، كما تم تقليص الدعم وجعله موجها. ارتفعت أسعار الكهرباء من 24% من السعر العالمي عام 1989 إلى 74% عام 1994. تم رفع أسعار تذاكر السكك الحديدية منذ عام 1991 بنسبة 5% سنويا لتصل النسبة الكلية إلى 100% عام 1998. إلغيت الحواجز غير النقدية على الواردات بقدوم عام 1994، تقلصت السلع المتمتعة بالحماية الجمركية من 22.7% من الواردات عام 1991، حتى 10.1% عام 1993؛ وتقلص مدى الجمارك من 5-100% من قيمة السلعة إلى 5-70% فقط عام 1993."[14].

كان الود يسود بين الحكومة ومؤسسات التمويل الدولية منذ أوائل التسعينات وبدء إجراءات الخصخصة التي صاحبت اتفاق التثبيت والتكيف الهيكلي مع صندوق النقد والبنك الدوليين عام 1991. استراحت أمريكا لإجراءات الخصخصة

---

[14] أنظر: قرض التكيف الهيكلي 1991-1994، تقرير إتمام المشروع، 1991-1999. الذي أصدره بنك التنمية الأفريقي بالإنجليزية بعنوان: "African development bank, Structural adjustment loan 1991-1994, Project completion report, 1999-2001"، مصدر سابق.

وتخفيض قيمة العملة، كما ارتاحت بالطبع للمشاركة السياسية للنظام المصري مع غيره من نظم عربية في تقديم الغطاء لتدميرها العراق! انعكس هذا في إشادتها بحكمة مبارك، وكيف أن مصر عنصر توازن في المنطقة. ولكن كالمعتاد، بعد بضع سنوات عادت الانتقادات الأمريكية بأن "الجنيه المصري مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية" وأنه لابد من تخفيض جديد لقيمة الجنيه أمام الدولار. كما امتدت الانتقادات إلى "تباطؤ وتيرة الخصخصة". أخذت الولايات المتحدة في ممارسة الضغوط في هذا السياق، بينما مصر عادة تناور، وتستسلم في النهاية ولكن بعد فترة، بالطبع لمعرفتها أن لتلك الإجراءات ثمن هو ارتفاع الأسعار واحتمالات السخط الشعبي.

المرحلة الثالثة: 2003-2010

بدأت المرحلة الثالثة من اندماج مصر مع السوق العالمية على أساس السياسات النيو-ليبرالية منذ عام 2003 وحتى ثورة يناير 2011. اختلفت البداية هذه المرة عما حدث في المراحل السابقة، التي كانت عادة ما تبدأ بأزمة ديون والاحتياج لقروض، بما يسمح بممارسة الضغوط لعقد اتفاق بتنازلات جديدة. لكن التغير حدث لسبب مختلف هذه المرة. في أعوام 1998 و1999 تسرب حديث بأن الرئيس مبارك ينوي تعيين نائب له، وكان المرشحان لمنصب النائب هما المشير طنطاوي وزير الدفاع وعمر سليمان رئيس المخابرات. ثم فجأة اختفى المرشحان بعد أن بدأ مشروع التوريث لجمال مبارك. كان جمال قد بدأ دخول الساحة السياسية بانضمامه إلى الحزب الوطني، حزب الرئيس، عام 2000. ثم صاحب الرئيس مبارك في رحلته السنوية للولايات المتحدة في يوليو 2002، مع ما تردد عن أن السبب هو استطلاع رأي أمريكا في موضوع التوريث، فهي طرف شديد الأهمية في المعادلة المصرية.

يمكن استنتاج الرد الأمريكي من الإجراءات التي تلت الزيارة، خصوصا وموقف أمريكا معلن من قبلها بسنوات، ويتمثل في المطالبة المتكررة بالمزيد من تخفيض العملة والإسراع بمخططات الخصخصة. بالطبع أمريكا لا يهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان ولا توريث الحكم، بل يشغلها شهيتها لتمرير إصلاحاتها النيو-

ليبرالية. لهذا من المنطقي أن تقول إنها سوف تؤيد من ينفذ تلك الإصلاحات الاقتصادية الضرورية. تم اعتبار هذه الإجابة بالموافقة على التوريث.

بعد الزيارة بشهرين، عُقِد المؤتمر الثامن للحزب الوطني الحاكم، والذي أصبح من حينها مؤتمرا سنويا، وبدأ العد منه (المؤتمر السنوي الثاني، ثم الثالث... للحزب الوطني). تم الإطاحة أو تحجيم "الحرس القديم"، يوسف والي وكمال الشاذلي وصفوت الشريف، وتم انتخاب جمال مبارك أمينا عاما مساعدا للحزب الوطني ورئيسا للجنة سياسات الحزب الوطني المنشأة له خصيصا. اعتاد الحزب الوطني الاحتفاء بمؤتمراته السنوية، وعقدها لعدة أيام في منتجعات نائية، وتقدم في كل مؤتمر مجموعة من الدراسات في مختلف المجالات، وهي دراسات عميقة، لاستنادها إلى عمل لجان السياسات، وكلها تبشر بالسياسات النيو-ليبرالية الجديدة في جميع المجالات.

من الجدير بالذكر أن لجنة السياسات تلك تكونت من لجان سياسات الوزارات المختلفة التي بدأها ممثلو مؤسسات التمويل الأمريكية. بدأ جمال مبارك فورا بتنفيذ التوصيات الأمريكية: أول قرار للجنة السياسات هو تخفيض الجنيه المصري أمام الدولار في 30 يناير 2003، من 4.6 جنيه للدولار عام 2002 إلى 6.82، ثم استقر حول 5.5 جنيها للدولار، وتم إقرار التعويم المحكوم او المدار للجنيه المصري!

ثم أتت الوزارة التالية من داخل لجنة السياسات، وزارة نظيف الأولى والثانية، والتي سُمِّيَت وزارة رجال الأعمال، تولت منذ عام 2004 حتى بداية ثورة يناير 2011. في ضوء الإطاحة بأي تقاليد ديمقراطية عالمية: أصبح وزير السياحة هو مالك إحدى كبريات شركات السياحة، ووزير الصحة أيضا مالك أحد أكبر المستشفيات الخاصة! الأكثر أهمية هو الاندفاع في الخصخصة، حتى أشارت إحدى الدراسات إلى أن إجمالي قيمة الشركات التي تم خصخصتها منذ إقرار المبادئ القانونية للخصخصة عام 1991 وحتى ثورة يناير 2011، تنقسم إلى قسمين من ناحية سرعة الخصخصة: الفترة قبل وزارتي نظيف (ثلاثة عشر عاما) تم فيها خصخصة 31% فقط من رؤوس الأموال، بينما في فترة وزارة نظيف،

(ستة أعوام)، تمت خصخصة 69% من رؤوس أموال الشركات التي تمت خصخصتها[15].

كما أشارت دراسة هامة أخرى إلى أن عدد الشركات التي تمت خصخصتها منذ تشريع قانون قطاع الأعمال العام 203 لسنة 1991الذي أجاز الخصخصة وحتى 2009 تبلغ 382 شركة، تم خصخصة 172 شركة منها (45% من عدد الشركات خلال وزارتي نظيف في ستة أعوام[16].

بل إن الكثير من تلك الصفقات شابها فساد واضح وتقليص مخل في قيمة الأثمان المدفوعة في شرائها، ووصل إلى القضاء عدد هام من القضايا، وحَكَم فيها القضاء بإلغاء صفقات الخصخصة لما شابها من فساد ظاهر[17]. من المهم ملاحظة تدهور الأوضاع المعيشية للجماهير نتيجة للتضخم الناتج عن تخفيض قيمة العملة وزيادة السيولة والرواج الزائف الناتج عن تدفق رؤوس الأموال لشراء الأصول بالبخس، وكذلك عن الإسراف في الاقتراض الداخلي، الذي تضاعف من نصف ترليون

---

15 أنظر دراسة الأستاذ إلهامي الميرغني: "هل انتهى برنامج الخصخصة؟" المؤرخة في 2011/10/25، منشورة فقط على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الإنترنت. أنظر أيضا لنفس الكاتب كتيب "القطاع العام إلى إين؟!" والمنشور على موقع أكاديميا على الرابط: https://www.academia.edu/37861961/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_%D8%A5%D9%84%D9%8A_%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D8%A5%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%85%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%BA%D9%86%D9%8A

16 أنظر الدراسة الهامة للأستاذ نبيل عمر بعنوان: "تحولات الاقتصاد المصري: نموذج الحديد والصلب" 2024، مركز حلول للسياسات البديلة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، على الرابط: https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/1355/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A:-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8

17أنظر الأستاذ إلهامي الميرغني كتيب "القطاع العام إلى إين؟!" والمنشور على موقع أكاديميا، مصدر سابق

جنيه عام 2005 إلى ترليون جنيه عام 2011[18]، بينما زادت الديون الخارجية من 29.5 مليار دولار عام 2004 إلى 40 مليار دولار في 2011 بنسبة 40%[19].

إن اجتماع كل تلك المؤشرات معا، أي التضخم والغلاء الذي رفع من نسبة الفقر من 16.7% عام 1999/2000 إلى 25.2% عام 2010/2011[20]، والفساد الذي يزكم الأنوف، بالإضافة إلى مظاهر عنف الشرطة والاستبداد وعدد من قُتِلوا في أقسام الشرطة من قبل أمناء الشرطة والضباط، والذين أدانت المحاكم منهم عددا هاما منهم، كل هذا أثر بشدة على تطور الحركة الاحتجاجية الجماهيرية. كانت الحركة قبل 2003 أقرب إلى الهبات المتفرقة المتباعدة، أما بعد هذا التاريخ، فصارت الاحتجاجات متواترة، وارتفع سقف شعاراتها حتى شملت هتافات مثل "يا مبارك يا جبان يا عميل الأمريكان" و "يا علاء قول لأبوك كل الشعب بيكرهوك"! وبعد التزوير الفج لانتخابات مجلس الشعب نوفمبر 2010 وإسقاط كل المعارضين، وبعد قتل خالد سعيد بالإسكندرية على يد أحد المخبرين، وأحداث كنيسة القديسين في رأس السنة عام 2010، بلغ السخط مداه، وتجمعت كل السحب الكافية لانطلاق ثورة 25 يناير عام 2011.

نعيد التركيز على تطور التبعية، موضوعنا الأساسي. أدت الثورة إلى الإطاحة برأس النظام ومجموعته الحاكمة، فتم عزل مبارك، وحل البرلمان والحزب الوطني والمحليات. انتقل مركز الحكم وصنع القرار السياسي إلى المجلس العسكري، الذي أدار العملية السياسية والاقتصادية. بعد انفجار الثورة، كان من الضروري امتصاص السخط الشعبي بإجراءات على العكس من الإجراءات التي

---

18 أنظر تطور الدين الداخلي بين أعوام 2005 و2020، على موقع البنك المركزي، على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series/downloadlist?category=F016705643D24C51959577587914DA5C

19 أنظر: البنك المركزي المصري، الوضع الخارجي للاقتصاد المصري (بالإنجليزية)، External position of Egyptian economy, Issue 39, date June 2004، على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/web-parts/webpartwpq2_10_4_34_ar.pdf

20 أنظر: كتاب "مصر في أرقام"، مارس 2022، عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء، مرجع رقم 71-01112-2022 صفحة 136

قامت بها لجنة السياسات: تم تحقيق المطلب الجماهيري برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه (فقط لأصحاب المؤهلات الجامعية!)، وتم تعيين أكثر من مليون مواطن في أجهزة الدولة والحكم المحلي لتقليل البطالة وامتصاص السخط، وتوقف مؤقتا تنفيذ مخطط الخصخصة. وأدت الأزمة السياسية والاقتصادية إلى زيادة الإنفاق الحكومي، والصرف من احتياطي رصيد العملات الأجنبية حتى انخفض بشدة. بالطبع عرض صندوق النقد الدولي قروضا بشروط إصلاحات من النوع المعتاد، ولكن رأى المجلس العسكري رفض تلك الإصلاحات، وكان البديل أن أودع المجلس العسكري ملياريّ دولار كوديعة من أموال الجيش في البنك المركزي!

لن نفصل كثيرا في الملابسات السياسية التي حدثت، إلا في حدود ما يلزم لبيان التغيرات في السياسة الاقتصادية، وتعميق التبعية. كان على المجلس العسكري أن يتعامل مع هذا الخطر الجديد، خطر الثورة، الذي أجبر النظام على التخلي عن رئيسه وحل هيئاته الأساسية، وبالطبع يخشى من المزيد من الخسائر. بدأ بالتنازلات، ومحاولة حصرها في أضيق الحدود، بهدف تبريد الثورة، حتى يتمكن من استعادة نفوذه. كان من الطبيعي أيضا أن يسعى إلى التفرقة بين الفصائل المعارضة له، ويجتذب أقربها له، الإخوان المسلمين، لكي يتمكن من احتواء الثورة؛ فالإخوان المسلمين ينتمون إلى الطبقة المالكة، الرأسمالية الكبيرة، لكنها ليست جزءا من التحالف الحاكم؛ أي إنها شريك اقتصادي نيو-ليبرالي مضمون، وغير ديمقراطي حقيقي. سُمِح لهم بالسيطرة على لجنة تعديل الدستور، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، حيث حاز التيار الإسلامي أغلبية مقاعد البرلمان، بينما تعهد الإخوان بألا يقربوا السلطة التنفيذية، ولا يرشحون رئيسا. ظلت مرحلة حتى 2015 انتقالية فرضتها الأحداث.

مركز السلطة هو رأس السلطة التنفيذية، وسلاحها في أجهزة الأمن، أي الجيش والبوليس والقضاء، لذا لا بأس إن نال الإخوان السلطة التشريعية، وساعدوا في قمع الثورة، بالمشاركة مع المجلس العسكري. إلا أن الإخوان طمعوا في الانفراد بالسلطة. ترشح مرسي للرئاسة، وضغط الأمريكان لإنجاحه، وبالطبع ساعدهم أن الشعب أعطاهم، هم والسلفيون، 70% من مقاعد البرلمان. السبب هو محدودية

وعي الشعب، الذي اعتبر أن كل معارضي مبارك جديرون بالثقة، ولم يفرق بين إخوان أو ليبراليين أو يسار وتقدميين، رغم أن شعارات الثورة، عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية، هي كلها شعارات ذات طابع ديمقراطي ويساري. بمجرد استلام مرسي للرئاسة، سعى للتمكين للجماعة، وبدأ بإلغاء الإعلان الدستوري الذي يجعل للجيش حق اختيار وزير الدفاع، واستبدله بإعلان دستوري جديد. ثم عمل الإخوان على الهيمنة على القضاء بمحاولة إحالة أغلبية كبار القضاة للمعاش بتخفيض سن الإحالة للمعاش، وتعيين محاميي نقض من الإخوان محلهم؛ وحاصرت قواتهم مدينة الإنتاج الإعلامي.

ما يهمنا هنا هو أن هذا أحدث أكبر شقاق بين أمريكا ونظام المجلس العسكري، الذي اضطر إلى الدفاع عن سلطته، وبدأ في مواجهة الإخوان. استعد الإخوان من جهتهم بتدريب المزيد من الميليشيات، ليس لإنها يمكن أن تهزم الجيش، ولكن لأن القدرة على مواجهة الجيش لمدة قصيرة، سوف تسمح لأمريكا بالتدخل، كما حدث في السيناريو الليبي والسوري. ساهمت السعودية والإمارات في دعم النظام، بعد أن رأوا أن الإخوان يهددونهم أيضا. قاموا بالتمويل، وذهب السيسي، وزير الدفاع، لمقابلة بوتين ليضمن موردا للسلاح بعد أن انقطع المدد من أمريكا، فاستوردوا صواريخ SS300، وطائرات ميج 29. كذلك فضح الإخوان أنفسهم وعرف الشعب حقيقتهم كفصيل انتهازي وعميل ومستبد، فانتفض أيضا في مواجهتهم. لهذا نجح 30 يونيو 2013 في الإطاحة بهم. واصل الأمريكان ضغوطهم على النظام الجديد بعد الإطاحة بمرسي، واشترطوا لدعم النظام من جديد إقامة ديمقراطية "لا تقوم على الإقصاء" بالإفراج عن الإخوان وعودتهم.

استمر الشقاق بين المجلس العسكري وأمريكا لمدة عام ونصف بعد 30 يونيو 2013، اتسع فيهم ضغوط الإخوان على النظام من خلال الإرهاب، والضغط الأمريكي السياسي. ولكن خلال تلك المدة نجح السيسي في تحجيم الإرهاب بشدة، كما نجح في استعادة ما سماه "أسس الشرعية"، بإصدار دستور من أفضل دساتير مصر (من أجل استمالة الشعب إلى جانبه باستجابته لبعض مطالبه التشريعية)، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. أدرك الأمريكان أن أوان استعادة الإخوان قد مر ونجح السيسي في إرساء أسس نظامه ولو نسبيا، وأن مصر ليست بالبلد التي

يخسرونها. جاء مدخلهم إلى استعادة العلاقة مع مصر من باب الأزمة الاقتصادية التي يعرفون إنها نقطة ضعف النظام. كان هذا الاستطراد السياسي ضروريا لتوضيح أسباب تجميد تطوير التبعية بين فترة قيام ثورة 2011 وحتى نهاية عام 2014؛ أعني الثورة، والشقاق مع أمريكا حول موضوع الإخوان.

المرحلة الرابعة: 2015-2020

بدأت تلك المرحلة من الخصخصة منذ يناير 2015، واستمرت حتى 2020. منذ يناير 2015 أعطت أمريكا الضوء الأخضر للبنك الدولي للموافقة على إقراض مصر، وخلال يناير وفبراير اقترضت مصر أكثر من 4 مليار دولار من البنك الدولي لمشروعات، بالذات في التعليم والصحة. وفي المقابل، وافقت الحكومة على عقد مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي في 13 مارس 2015. تحضيرا للمؤتمر، وفي يوم 12 مارس، قبل انعقاد المؤتمر الاقتصادي مباشرة، تم إصدار ثلاثة مراسيم بقوانين:

الأول: يخص تعديل قوانين الاستثمار بإصدار القانون رقم 17 لسنة 2015 لمنح مزيد من التسهيلات والمزايا والإعفاءات للمستثمرين الأجانب.[21]

الثاني: تعديل قانون الإجراءات الجنائية لإعطاء حصانة لعقود الخصخصة ومنع الطعن عليها إلا لأطراف التعاقد، وهو القانون رقم 16 لسنة 2015،[22] لتفادي

---

[21] أنظر نص القانون رقم 17 لسنة 2015 بخصوص منح المستثمرين مزيدا من الإعفاءات، على موقع قانون مصر على الرابط:
https://lawegypt.net/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-17-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83/

[22] أنظر نص القانون رقم 16 لسنة 2015 بتعديل قانون الإجراءات الجنائية بقصر حق الطعن على أحكام الخصخصة إلا لطرفيّ التعاقد على موقع منشورات قانونية على الرابط:
https://manshurat.org/node/14420

عرض عقود بيع الأصول أمام القضاء ليحكم بإبطالها كما حدث من قبل في عقود خصخصة شركات قطاع عام متعددة[23].

الثالث: قانون الوظيفة المدنية الذي يوسع سلطات رب العمل في الفصل، ويخفض العلاوة الدورية، وغيرها من حريات أصحاب الأعمال في مواجهة العمال. ظل هذا رغم تعديلات دخلت عليه، ليصدر في عام 2016 تحت رقم 81.[24]

العلامة الرئيسية لتلك المرحلة هي عقد اتفاق على قرض كبير بقيمة 12 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016، لحل أزمة الاقتصاد المصري، من وجهة النظر النيو-ليبرالية التي يتبناها الصندوق وتقرها الحكومة المصرية.[25] كل ما سيلي تقريبا ترجمة حرفية من الإعلان الصحفي وتقرير الخبراء الصادر عن الصندوق بشأن الموافقة على منح مصر قرض 12 مليار دولار. أسباب أزمة الاقتصاد المصري في تلك الفترة التي استدعت القرض، حسب حديث الصندوق، هي "عجز ميزان المدفوعات بسبب تقييم الجنيه المصري بأكثر من قيمته، ونقص موارد العملة الأجنبية، بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة، مما يؤدي لزيادة الدين العام وانخفاض معدل النمو وتزايد البطالة".

والحل الذي يقدمه الصندوق هو "حزمة من السياسات الاقتصادية الضرورية لاستعادة ثقة المستثمرين وتخفيض التضخم إلى رقم واحد (أي أقل من 10%)، وتشجيع النمو القائم على قيادة القطاع الخاص". البدء ب "تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه المصري لاستعادة الثقة في الاقتصاد، والقضاء على نقص العملة الأجنبية، وتشديد السياسة النقدية (متضمنا رفع سعر الفائدة)، من أجل إعادة

---

23 لتفاصيل العديد من الأحكام القضائية بفساد خصخصة شركات، أنظر "محاكمة مسار الخصخصة في مصر" عمرو عدلي (محرر) على الرابط: https://mksegypt.org/ar/posts/7

24 أنظر نص القانون رقم 81 لسنة 2016 للخدمة المدنية، بعد أن تم تعديل المسودة الأولى التي طرحت على القانون عام 2015 بعد المعارضة الجماهيرية الواسعة له، وذلك على موقع منشورات قانونية على الرابط: https://manshurat.org/node/13128

25 أنظر البيان الصحفي وتقرير خبراء صندوق النقد الدولي بالموافقة على قرض 12 مليار دولار عام 2016 على موقع صندوق النقد الدولي بالإنجليزية والعربية على موقع الصندوق على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangement

بناء احتياطات العملة الأجنبية. وتدعم هذا الاتجاه سياسة مالية تقشفية عن طريق احتواء فاتورة الأجور في القطاع الحكومي (أي تقليل نسبتها في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وتقليل الدعم وتوجيهه إلى المستحقين، وتقليل دعم الطاقة (الكهرباء- البترول) لكي تصل أسعارها تدريجيا بنهاية فترة البرنامج (3 سنوات حتى عام 2019) إلى الأسعار العالمية، وزيادة الإيرادات الحكومية بزيادة الضرائب غير المباشرة وتحويل ضريبة المبيعات (10%) إلى ضريبة القيمة المضافة VAT، أي تطبيقها على الخدمات وليس السلع وحدها، مع رفعها إلى 14% على مرحلتين".

كل ما سبق هو تقريبا بالنص نفس الحجج التي قيلت في قرض 1991، وكل ما سوف تقال في القروض في الأعوام القادمة عام 2020 و2022 و2024. إنه فقط عجز الموازنة بسبب إسراف الحكومة في زيادة الأجور والدعم، وعجز ميزان المدفوعات نتيجة لتقييم الجنيه بأكثر من قيمته أمام الدولار! وبالطبع فالحلول هي نفسها، بعد طرحها بمعدلات زمنية خلال فترة القرض، وباستهداف الوصول لأرقام معينة: أسعار عالمية للطاقة بحلول عام 2019، تقليل الأجور والدعم حتى يقل إنفاق الموازنة بنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي (نحو عُشر الموازنة)، واستخدام 1% منها لدعم الفئات الفقيرة من خلال الوجبة المدرسية، ودعم الأسر الفقيرة وكبار السن (أي برنامجيّ تكافل وكرامة). والبدء طبعا بتخفيض الجنيه وتعويمه تعويما كاملا (أي أن يكون سعر العملة حسب العرض والطلب)، والخصخصة الواسعة، لا تقل عن نسبة معينة من ن م إ حددها الصندوق، من أجل "نمو بقيادة القطاع الخاص، محلي أو عربي أو أجنبي!

لكي يتأكد صندوق النقد من التنفيذ الحرفي والكامل للبرنامج، فإن مبلغ القرض يصرف على ست دفعات نصف سنوية، بعد قدوم لجنة مراجعة من الصندوق، تتأكد من تنفيذ مراحل البرنامج المتفق عليه، سواءً في الخصخصة أو رفع الدعم أو باقي التوصيات. النتائج هي ما يمكن توقعه، حيث تم خلال مدة القرض (2016-2019)، رفع تدريجي لأسعار الطاقة من كهرباء ووقود، حتى وصلت إلى السعر العالمي عام 2019، ولم يعد يذكر بعدها أي دعم للطاقة في الموازنة. وصل سعر الطاقة إلى السعر العالمي رغم أن مستوى المرتبات في مصر هو نحو 10% من

الحد الأدنى للأجور في الدول المتقدمة! وبالطبع يساهم هذا في المزيد من الإفقار. كما تم تخفيض الجنيه أمام الدولار وتعويمه. كانت قيمته 7.7 جنيه قبل مارس 2016 فوصلت إلى 20 جنيها، ثم ليستقر عند نحو 16 جنيها؛ والأخطر: التعويم الكامل (Full Floatation)، بدلا من التعويم المحكوم أو المدار (Controlled Floatation) المقر منذ عام 2003.

طبعا من الواضح أنه كان هناك اكتفاء ذاتي من البترول والغاز في معظم السنوات، أو على الأقل الاكتفاء بنسبة كبيرة، وسعر تكلفته ليست ضخمة بقدر السعر العالمي بالطبع. إذن لا يوجد دعم! ولكن وزير المالية يصرح بأن الدعم هنا هو الفرصة البديلة، بمعنى لو صدرنا الوقود لكان مكسبنا أكبر! وهو معنى خطير، لأنه يعني أن ثروات باطن الأرض في مصر ليست ملكا للشعب، ولكن للحكومة تمن بها على الشعب لو لم تربح من تصديرها، ولهذا فعلى الشعب أن يشتريها بالسعر العالمي. مثلت تلك الإجراءات نقلة ضخمة في مستوى عمق التبعية: إن زيادة قيمة الدولار بأكثر من الضعف ضاعفت كل أسعار السلع المستوردة التي تشمل نصف الغذاء وأكثر من نصف مستلزمات الإنتاج، فزاد مستوى التضخم ليبلغ 37% عام 2017، بما يرفع الأسعار أيضا. أدت تلك السياسات إلى ارتفاع نسبة الفقراء إلى 32%، وازدادت الأزمة المجتمعية.

لا حديث إطلاقًا عما نراه السبب الجوهري لأزمتنا الاقتصادية، ألا وهو **نقص الإنتاج**. تمت تجربة الحلول المالية والنقدية منذ عام 1974 وحتى الآن، طوال نصف قرن، ولم تتحقق أي من النتائج التي وعد بها الصندوق: لا "نمو بقيادة القطاع الخاص"، وإنما تبديد للأصول المصرية ببيعها بأقل الأثمان، لكي يتم تصفية المشاريع واستغلال الأرض المقامة عليها كاستثمار عقاري، أو باستمرار الإنتاج ولكن لصالح القطاع الخاص الأجنبي والعربي عادة، فهو من يملك الأموال الضخمة اللازمة للشراء، مع مزيد من استنزاف النقد الأجنبي في تحويل فائض أرباحها منه للخارج! كذلك التخفيض المتزايد للجنيه أمام الدولار، وارتفاع التضخم، وزيادة إفقار الجماهير. النتيجة الثابتة هي المزيد من إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، والاعتماد على الخارج في استيراد الاحتياجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وبالتالي عودة العجز الخارجي، وزيادة العجز

الداخلي يدعمه الإسراف الحكومي المهلك، ونهب فوائض عمل الشعب المصري وتوجيهه للخارج.

المرحلة الخامسة: 2020-2025

مثلت المرحلة الحالية (2020- 2025) أخطر وأعمق مراحل التبعية. كالمعتاد، نبدأ بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي قادت إلى أزمة اقتصادية جديدة، تأخذ كالمعتاد شكل أزمة نقص توافر نقد أجنبي، وتدفع لعقد قرض جديد. بعد تطبيق بنود اتفاق صندوق النقد لعام 2016، ورغم الغلاء والإفقار، إلا أنه تحسن توافر العملة الأجنبية، وتم استئناف الواردات، وتحلحلت الحالة الاقتصادية. اندفع النظام في المزيد من الاقتراض، والتوسع الشديد في إنشاءات الطرق والكباري والمدن الجديدة، حتى تفاخر النظام بأن ما تم إنفاقه على كل ذلك خلال سنوات حكم الرئيس السيسي تجاوز عشرة ترليون جنيه مصري. تطوير البنية التحتية لا يُدِّر عائدا، على الأقل في المدى المباشر، وكذلك المدن الجديدة الشاغرة في معظمها. وهذه المبالغ الضخمة التي تم إنفاقها جاء معظمها من الديون الداخلية والخارجية، حتى تفجرت أزمة المديونية، مما استوجب إجراءات جديدة.

تطالب جهات التمويل الدولية مصر، مثل جميع دول العالم الثالث، بأن تركز على تطوير البنية التحتية والمرافق، وتبتعد عن الاستثمار الإنتاجي، وتخصخص ما تمتلكه منها، لكي تجتذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي سوف تأتي بالتنمية، وارتفاع معدل النمو، وخلق الوظائف وفرص العمل. لكن هذا الاندفاع الشرس في البناء نتج عنه إنشاء 27 مدينة جديدة، أغلبيتها الساحقة مدن أشباح بنسبة إشغال أقل من 5%، لأنها لم يتم بناؤها حول أنشطة إنتاجية تدفع البشر للاستيطان في تلك المناطق، بل فقط كأماكن للسكن بعيدة كل البعد أن أماكن العمل المتفرقة للمواطنين. وكذلك لم تخدم شبكة الطرق والكباري مناطق إنتاج على غرار الستينات، التي كانت تخدم منشآت إنتاجية، على غرار إنشاء مدن صناعية كالتبين حول مجمع الحديد والصلب، ومساكن نجع حمادي حول مصنع الألومنيوم، وطرق أسوان، والواحات، والإسكندرية، لتخدم مشروعات السد العالي والحديد والصلب وغيرها.

للأهمية البالغة لتلك المرحلة الخامسة والأحدث حتى الآن من الانفتاح، سنستعرض فيما يلي أهم ملامح تلك المرحلة عبر عدد من العناوين الرئيسية؛ ولكن قبل ذلك من المهم الحديث عن "مايسترو" فرض التغيرات الاقتصادية، أعني مؤسسات التمويل الدولية المانحة للقروض، والتي تفرض شروط "التثبيت والتكيف الهيكلي" المسؤول عن الكثير من ملامح تلك المرحلة.

الباب الثالث: كلمات حول أزمة الديون ودور مؤسسات التمويل الدولية

دعنا نبدأ بكيف يعرف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما أبرز مؤسستين دوليتين، كيف يعرفان نفسيهما، من واقع حديثهما عن نفسيهما على موقعهما على الإنترنت، فيقول نصا: " يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 191 بلدا عضوا. وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية. والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها". وهو يترجم هذا في "ثلاث مهمات حيوية: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء"[26].

بخصوص مهام الصندوق يقول: " للصندوق ثلاث مهمات حيوية: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء". ما هي الترجمة العملية لتلك الأهداف، لن نلجأ فقط لنصوص لترجمتها، ولكن للممارسات الفعلية للصندوق، وتبريرها معلن وليس سريا. لماذا يربط الصندوق بين "تشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي"؟ لأن عقيدة الصندوق هي أن التجارة هي قاطرة النمو، ولهذا، يجب إزالة كل الحواجز أمام التجارة الحرة، بمعنى إلغاء أو التخفيض الشديد للجمارك، وحظر قيام الدول بحظر واردات معينة أو تحديد حصص كمية منها". بالطبع منطق "التجارة قاطرة التنمية" معاكس تماما لمنطق الشعوب "الإنتاج هو أساس التنمية"! ومن ثم، فلا يجب تقييد حرية التجارة من أجل إنشاء أو دعم الصناعة مثلا.

---

[26] أنظر النص المعنون "ما هو صندوق النقد الدولي" على موقع الصندوق باللغة العربية، على الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

كذلك يعزز الصندوق تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ويركز الصندوق على أن القطاع الخاص هو القطاع الخاص المحلي والأجنبي بدون تفرقة، أي ما يسمونه "تهيئة أرض الملعب" أو تحقيق العدالة التنافسية بمنع تقديم أي امتيازات لرأس المال المحلي مثلا في مواجهة القطاع الخاص الأجنبي. من أجل "تقليص دور الدولة في الاقتصاد"، تمثل الخصخصة أو بيع أصول الدولة للقطاع الخاص، تمثل توصية دائمة من توصيات الصندوق؛ ليس فقط بيع المشروعات الصناعية في مصر مثلا، بل بيع خصخصة مرافق الدولة، كما هو حادث في لبنان واليونان. لماذا؟ لأن القطاع العام يرتبط بالبيروقراطية ونقص الكفاءة، بينما القطاع الخاص هو الأكفأ في قيادة النمو، وهذا كعقيدة ثابتة، دون أي التفات خبرة التجارب التنمية كلها بمساهمة الدولة في القطاعات الاستراتيجية في البلاد، بل واضطرار الدول المتقدمة خلال الأزمات إلى التدخل في الاقتصاد خلال الحرب مثلا، أو تأميم بنوك أثناء الأزمة الاقتصادية في أمريكا عام 2008.

أما "تعزيز التعاون النقدي الدولي" فهو يعني بمهمته الأولى، وأداة ضغطه الأولى كذلك، أي تقديم القروض الميسرة. لماذا؟ هل هي منشأة خيرية مثلا؟ كلا! إن القروض تترابط مع فرض سياسات الصندوق باعتبارها هي "الطريق إلى تحقيق النمو والرخاء"؛ فإن " إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي متابعة السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن السياسات، ويُعرف هذا النشاط بأنه الرقابة. وفي سياق هذه العملية، التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي، يرصد الصندوق المخاطر المحتملة ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي"، وفق نص حديث الصندوق؛ لأن الصندوق "يعتمد على الرقابة للحفاظ على الاستقرار ومنع الأزمات في النظام النقدي الدولي".

كما تشمل أدوار الصندوق "تقديم القروض والمساعدة المالية الميسرة للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات". التوصية شبه الثابتة في توصيات الصندوق تتمثل في النصائح بتخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الدولية مثل الدولار. لماذا؟ يقولون مثلا إن الجنيه المصري مقوم

بأكثر من قيمته الحقيقية. فما هي تلك القيمة الحقيقية؟ هل هي القيمة الشرائية مثلا؟ بالقطع لا! الدليل على ذلك هو أنه بجانب السعر الرسمي لتبادل العملات، بين الدولار والجنيه المصري، هناك ما يسمى "بقيمة تعادل القوى الشرائية"؛ أي في مصر مثلا أسعار شراء المكونات الغذائية في أمريكا، وقيمة العملات المصرية التي تشتري نفس المكونات في مصر، فتكون تلك القيمة معادلة لقيمة شرائها بالدولارات في أمريكا. هذا ما تعترف به المؤسسات الدولية. النتيجة بالنسبة لمصر مثلا، نجد أنه بمتابعة القيمة التبادلية للسعر الرسمي للجنيه مقابل الدولار، نجد إنها دائما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف سعر التبادل الرسمي! ومع هذا لا يكف الصندوق عن طلب تخفيض السعر الرسمي، فلماذا؟

ابحث عن صاحب المصلحة: يدور الحديث عن أزمات الدول النامية، ماذا عن الجانب الآخر، أي أزمات الدول المتقدمة؟ إن أزمتنا الحقيقية التي لا يعترف الغرب بها هي نقص الإنتاج، سواءً في الغذاء أم مستلزمات الصناعة من آلات وقطع غيار، أو سلع مصنعة. هذا جوهر أزماتنا، التي تغفلها مؤسسات التمويل الدولية، وتتحدث فقط عن مظاهرها: العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة للدولة)، والعجز الخارجي، أي عجز ميزان المدفوعات، وأساسه عجز الصادرات القليلة عن الوفاء بقيمة الواردات الكثيرة. أما مشاكل الاقتصاديات المتقدمة، فهي، نتيجة للطفرة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي، هي الركود، كساد إنتاجها الذي لا يجد مجالات لتسويقه، وتراكم رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات للتصدير للدول الأخرى على شكل القروض والاستثمارات.

من أجل هذا تستفيد الدول المتقدمة من تقليل الإنتاج المحلي، وتقليل التصنيع، حتى تتمكن من تسويق إنتاجها هي. كما تستفيد من تصدير رؤوس الأموال، وتخلق لها إمكانيات لشراء الأصول من البلاد التابعة أمثالنا بأقل سعر، حيث إن الآثار المدمرة لتخفيض سعر الصرف هي تقليل قيمة أصولنا الإنتاجية والخدمية المقومة بالعملة المحلية عند بيعها بالعملة الأجنبية.

إذا كان هناك مصنع تكلف إنشاؤه مليون جنيه مثلا، فقيمة خصخصته إذا تمت عام 1977 هي 250 مليون دولار؛ حيث سعر الدولار أربعون قرشا. أما عند الخصخصة عام 2005، فقيمة نفس المصنع هي مائتي ألف جنيه، لأن سعر الدولار

وقتها خمس جنيهات مصرية، وإذا تمت الخصخصة الآن، فسعر المصنع لا يتجاوز 20 ألف دولار، حيث سعر الدولار نحو خمسين جنيها! كما إن أعباء ديوننا الخارجية تزيد بنفس النسبة كلما انخفض سعر العملة، فقرض بدَيْنٍ بمائة ألف دولار سيسدد بما يقابل أربعين ألف جنيه مصري في الستينات، ولكنه الآن سيسدد بخمسة مليون جنيه! هذا هو ما يسمى بتدهور معدلات التبادل بيننا وبين الدول ذات العملة القوية "عندنا فقط فهي تضعف في بلادها بحكم مشاكلها هي الاقتصادية".

لهذا أيضًا "يقدم الصندوق أنشطة لتنمية القدرات، وهي مساعدات فنية وتدريبية للمسؤولين الحكوميين تهدف إلى معاونة البلدان الأعضاء على تدعيم المؤسسات الاقتصادية وتحسين الإحصاءات، بالإضافة إلى تعزيز القدرات في مجالات مثل الإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصرف، والرقابة على النظام المالي وتنظيمه، والأطر التشريعية. ومن هنا نفهم أيضا لماذا تتجه المعونة المالية إلى إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي متابعة السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن السياسات، ويُعرف هذا النشاط بأنه الرقابة. وفي سياق هذه العملية، التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي، يرصد الصندوق المخاطر المحتملة ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي". إن هذه هي طريقة إعداد قيادات اقتصادية مقتنعة بسياسات الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية.

من هنا نفهم الهدف الثالث للصندوق الذي أوردناه أعلاه فهو ليس فقط الحث والتشجيع على اتباع وصفاته، "...بل وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء"؛ وهي بالطبع السياسات المكروهة من الصندوق التي عرفناها، كل مساهمة للدولة في الإنتاج، أو حماية جمركية للقطاع الخاص المحلي أمام المنافس الأجنبي، أو رفض بيع الأصول الوطنية، أو رفض تخفيض قيمة العملة. ولهذا نفهم أيضا منطق إدارة الصندوق البعيد عن الديمقراطية! فهو يقول: "... والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها" بما يوحي بأنها مؤسسة ديمقراطية، يساهم أعضاؤها (191 دولة) في إدارتها؛ ولكن: "أساس التصويت في صندوق النقد الدولي يعتمد على نظام الحصص (Quotas)، حيث يحصل كل عضو على

عدد من الأصوات الأساسية بالإضافة إلى أصوات إضافية تتناسب مع مساهمته المالية (حصة العضوية). تساهم الحصة المالية في تحديد قوة العضو التصويتية، مما يعكس المركز الاقتصادي النسبي للبلدان الأعضاء."

إذن فمن هو المسؤول عن إدارة الصندوق؟ الإجابة هي الإجابة على "... من أكبر المساهمين في الصندوق؟ الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة". وظيفة الصندوق الأساسية هي الدفاع عن مصالح الدول الكبرى، وتتمثل في إضعاف الإنتاج والاستقلال وسيادة الدول الصغرى على سوقها القومية، وعلى استقلالها النقدي في تحديد قيمة عملتها على أساس قيمة عادلة اقتصاديا، أي إنها صورة حديثة من "صندوق دين" يفرض مصالحه على الدول الأضعف اقتصاديا، مثلما فعل الغرب في فرض سياسة الباب المفتوح على محمد علي في مصر بعد هزيمته أمامها عسكريا، وفي إجبار الخديوي إسماعيل على بيع أسهم لمصر في قناة السويس، ورهن إيراد خمس مديريات وغيرها وفاءً للديون. ومن هنا أيضا خطورة استسهال الاقتراض بدلا من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الإنتاجية، وفي تعبئة المدخرات للوفاء بمقتضيات التنمية من الاستثمارات.

لهذا فلا تكمن المشكلة فقط في سياسات الصندوق المثبطة لكل تنمية مستقلة وتحقيق السيادة على السوق القومية، وعلى قيمة العملة المحلية. إنها أيضا مسؤولية القوى المتنفذة والحاكمة في البلدان النامية، التي تعيش أنماط استهلاك سفيهة، ولا تخطط لتوجيه مواردها إلى التنمية، وتستسهل وتستمرئ الاقتراض، فتقع في فخ الديون الذي يقود إلى التأثير في القرارات السياسية، وكذلك الاقتصادية، حتى السيادية منها، فتستجيب لتوصيات مؤسسات التمويل، بالتقشف على الشعب رغم إسراف الطبقات الموسرة الفج، وتخصخص قدراتها الإنتاجية ومؤسساتها الخدمية، وتخفض قيمة العملة.

إن نشأة أهم المؤسسات المالية، الصندوق والبنك الدوليين، جاء عام 1944، عندما اتضح أن مسار الحرب العالمية الثانية قد اتجه لتحقيق انتصار معسكر الحلفاء، لتحديد قواعد الاقتصاد الدولي، وتتمثل في حرية سوق السلع ورأس المال، وهيمنة السيادة النقدية لأقوى عملة، عملة أمريكا، الدولار المضمون بالذهب، عندما كان

بإمكان حتى كل فرد في العالم أن يذهب إلى بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ليبدل كل 35 دولارا بأوقية من الذهب. إنها قاعدة الذهب كعملة تداول تجاري دولية، وكعملة احتياطي أيضا لشراء الاحتياجات، مضمونة بالذهب عينه. ورغم الضعف التدريجي الذي طرأ على قوة أمريكا الاقتصادية الدولية، ظل الدولار عملة رئيسية بحكم النفوذ السياسي والعسكري الشامل أيضا.

بدأ الأمر بتقليل حرية تبديل الدولار إلى ذهب وقصرها على البنوك المركزية للدول، ثم بعد هذا تم إسقاط ارتباط الدولار بالذهب تماما وفقا لقرارات نيكسون في أغسطس عام 1971، ووصل سعر أوقية الذهب الآن إلى نحو أربعة آلاف دولار، أي قلت قيمة الدولار إزاء الذهب إلى أقل من 1% من قيمتها حتى عام 1971! مع هذا ظل الدولار يتربع على عرشه، نظرا للقوة الاقتصادية الإنتاجية، وكذلك القوة العسكرية، لأمريكا التي تحتل المكانة الأولى في العالم. عند إلغاء تبديل الدولار بالذهب بسعر موحد معلن عام 1971، عمل كيسنجر، بالاستناد إلى النفوذ الاقتصادي والعسكري، على اتخاذ الدولار عملة وحيدة لبيع البترول في دول الخليج، وبالتالي احتل مكانة متميزة كعملة التداول التجاري العالمية في أهم سلعها؛ وظل بالتالي أيضا عملة الاحتياطي الدولية الرئيسية لنفس السبب: أفضل عملة تشتري سلعا وتتمتع بأعلى استقرار.

تعدل تدريجيا هذا الوضع، رغم بقائه من حيث الأساس، بصعود القوى المنافسة مثل الصين ودول البريكس، سواءً على الجبهة الاقتصادية أو العسكرية، وبدأ يبرز بشكل واضح ملامح عصر الأقطاب المتعددة. لكن المسألة تتطلب، من أجل السيادة التجارية والسيادة على قواعد التعامل مع العملة ومنع التعويم، تتطلب تحديا للنفوذ الأمريكي، وهو ما جعله أكثر يسرا بوجود قوى مناوئة له في العالم، ولكن هذا يعتمد على موقف القوى المتحكمة في السياسة في كل دولة، وما إذا كانت ترى مصالحها في التحدي من أجل الاستقلال والتنمية، أم في القناعة بمنصب التابع للقوة المتنفذة، أمريكا والغرب، وبالنصيب المتواضع من الثروات نتيجة تلك المشاركة، وتستمر المعاناة نصيب السواد الأعظم من الشعب.

نأتي لكلمات قليلة حول مؤسسة البنك الدولي، شقيقة صندوق النقد الدولي، والمنشأة معه بمقتضى نفس الاتفاقية، اتفاقية بريتون وودز، عام 1944. الاثنان أولا

مؤسستان أمريكيتان نشأتا قبل وبدون علاقة مع الأمم المتحدة. تم إنشاؤهما من خلال مؤتمر دولي، هو مؤتمر بريتون وودز، الذي حضرته 44 دولة مؤسسة. ولكل من البنك والصندوق نظامه الخاص، وهو غير مرتبط بالأمم المتحدة، وإن كان البنك الدولي بالذات قد ارتبط بتعاون على مدى ما مع بعض مؤسسات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية، ولكن دون أن يكون أي منهما مؤسسة تابعة فعليا للأمم المتحدة وخاضعة لقوانينها أو لرئاستها أو إدارتها، فمسؤولية الإدارة لكليهما في يد الإدارة التي رأينا كيف تتقنع بتمثيلها لمعظم دول العالم، ولكن في الواقع تديرها الدول الرأسمالية الكبرى.

بدأ البنك الدولي مؤسسة واحدة مثل صندوق النقد الدولي، لكنه تطور عبر العقود ليصبح "مجموعة البنك الدولي" تتبعها خمس مؤسسات متعاونة، هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.[27] الصندوق والبنك يتناغمان معا في انتمائهما للعقيدة النيو-ليبرالية، ويعقدان اجتماعا سنويا للإدارتين معا، ولكن يختلفان في التخصص؛ بدأ بأن الصندوق يركز على تمويل عجز موازين المدفوعات وعجز الموازنات في الدول المختلفة بضمان قروض تسمى قروض تثبيت؛ بينما البنك الدولي يركز على تمويل مشروعات، غير مختلف مجالات الاستثمار التي تشير إليها أسماء هيئاته، وتسمى اتفاقياته اتفاقيات تكيف هيكلي.

ويصيغ البنك الدولي أهدافه بكلام يتجمل فيقول: "رؤيتنا هي العمل من أجل خلق عالمٍ خالٍ من الفقر... رسالتنا هي القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش، غير أن الأزمات المتعددة والمتشابكة تمثل تهديداً لها... إننا نعد صياغة دليل عمل جديد لدفع عجلة التنمية المؤثرة التي تتسم بما يلي: شمول الجميع، لا سيما النساء والشباب، القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وخاصة مواجهة أزمات المناخ والتنوع البيولوجي والجوائح والهشاشة،

---

[27] أنظر التعريف باسم "من نحن" على موقع البنك الدولي باللغة العربية، على الرابط: **https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are**

الاستدامة، من خلال النمو وخلق فرص العمل، والتنمية البشرية، وإدارة المالية العامة والديون، وتحقيق الأمن الغذائي، والحصول على الهواء النقي والمياه والطاقة بأسعار معقولة".

ولكن وراء تلك الألفاظ الجميلة، يظل نفس المنطق الذي يطرحه الصندوق، وإن بوسائل أخرى، مثل تنمية المشاريع التي تؤبد نفس سياق منطق سيادة القطاع الخاص، وضعف تدخل الدولة، وتعزيز حرية التجارة والاستثمار، ادعاءً بالاهتمام بمشاكل البيئة والمناخ، رغم عدم الاهتمام بالتصنيع والزراعة، واقتصار اهتمامه بمشروعات صحية وتعليمية بدون الدعوة لسياسات تخص زيادة الإنفاق الحكومي عليها، وكأنها أعمال خيرية.

مؤسسات التمويل الدولية التي تستند إلى الهشاشة الاقتصادية للدول المتخلفة، وتستخدم التمويل من أجل فرض سياسات نيو-ليبرالية تتوافق مع مصالح الدول الكبرى الممولة والمديرة لهذه المؤسسات، لا تقتصر بالطبع على البنك والصندوق الدوليين. إنها تشمل منظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي وذراعه التنفيذية المتمثلة في المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي. لقد بني الاتحاد الأوروبي نفسه على أسس تتوجه بقوة نحو السياسات النيو-ليبرالية، ومتباعدة عن طابع سياسات دولة الرفاه الاجتماعي التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ الهدف الرئيسي الموضوع للسياسة الاقتصادية وشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تتضمن هدف "محاربة التضخم، والحفاظ على قيمة العملة، وتحجيم المديونية الإجمالية لأي من دوله بما لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وألا يتجاوز عجز الموازنة العام لأي دولة عن3% من ن م إ، أي أولوية السياسات التقشفية، وليس أولوية التنمية كما كان قبلا، والتي استخدمت السياسات المالية والنقدية التوسعية لدعم النمو.

داخل الاتحاد الأوروبي، مركز الثقل هو ألمانيا (أبرز قوة اقتصادية)، وفرنسا (القوة النووية الوحيدة في أوروبا، حيث إنجلترا خارج الاتحاد)؛ وهما الصانعتان والمتحكمتان الرئيسيتان في سياسات الاتحاد الأوروبي. ولكن يبرز التناقض بين كتل جنوب أوروبا الأكثر فقرا (اليونان، إسبانيا، البرتغال، إيرلندة)، وبين بلدانها الأكثر غنى في الشمال، كذلك الدولتين الرئيستين. وقد رأينا الدور المشترك

للترويكا المتمثلة في البنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، في فرض سياسات تأديبية ضخمة على اليونان عام 2014. واجهت اليونان أزمة اقتصادية حادة، وحاولت الحكومة اتباع سياسة تقشفية حادة مما أدى إلى انفجار الاحتجاجات الجماهيرية، وإسقاط الحكومة، ونجاح حركة سيريزا اليسارية المعارضة، وتشكيلها الحكومة على أساس من برنامج يرفض السياسات التقشفية.

كمثال بارز، نجحت تلك المؤسسات في أن تفرض على اليونان برنامجا حادًا ضد كل الشعارات التي رفعتها سيريزا وأوصلتها للحكم، وكان قصد الترويكا الاستعمارية من هذا هو التأديب وضرب المثل لمنع أي طموحات لشعوب للاحتجاجات على منطق النيو-ليبرالية. شملت الإجراءات التي فرضتها الترويكا، ونفذتها سيريزا، وإن بضريبة انشقاق كبير للمنظمة وخروج المعارضين، شملت تخفيض الحد الأدنى للأجور، وخفض استحقاقات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، وزيادة سن التقاعد، وتخفيف القيود المفروضة على عمليات الفصل والتسريح، وتخفيض مدة ومستوى إعانات البطالة، واقتصار المفاوضة الجماعية بخصوص الأجور على الشركات بدلا من النقابات. كما تم خصخصة مرافق الدولة مثل المطار والميناء الرئيسي وحتى التأمين الصحي الذي انتقل إلى ملكية مؤسسات أوروبية ليتحول إلى هيئة ربحية. أدت سياسات التقشف المالي والإصلاحات الهيكلية إلى ارتفاع البطالة إلى 28% من قوة العمل، مع وصول البطالة بين الشباب إلى 50%.

مشكلة انفجار الديون والأزمة الجديدة

رغم إن تفاقم مشكلة الديون تكون عادة سبب تفجر أزمة النظام، إلا أن تفجرها هذه المرة متميز- ليس فقط لضخامتها، ولكن أيضا لكل من تميز أسبابها، وفداحة التنازلات التي صاحبتها. السبب الجوهري للديون هو الخلل الاقتصادي الجوهري المتمثل في نقص الإنتاج، وبالطبع يزداد أثره مع زيادة السكان؛ مع ملاحظة أن فترة الانفجار السكاني في مصر بمعدل نمو سكاني يتراوح بين 2.2 و3.5% سنويا

في الخمسينات والستينات، لم تتسبب في أزمة مثل تلك، بسبب تطوير المشروعات الإنتاجية والخدمات.

أما في الفترة بين 2016 وحتى الآن، حيث معدل الزيادة السكانية يتراوح بين 1.4 و1.7%، فالحكومة العاجزة عن القيام بمهمة التنمية، تلقي عليها سبب الأزمة! إن تخلف الإنتاج هو المسؤول عن أن مصر تعتمد على الخارج في استيراد نحو نصف غذائها، كما تستورد 65% من مستلزمات الإنتاج الصناعي، حيث لا تمتلك هيكلاً صناعيًا متقدمًا متكاملا يشمل تصنيع الآلات ومستلزمات الإنتاج. ورغم ثراء مصر بموقعها الجغرافي في قلب العالم وبه قناة السويس، وبتاريخها، حيث تضم ثلثي آثار العالم، وبمناخها المعتدل، فإن كل تلك المصادر الريعية بما فيها السياحة، تعجز عن سد فجوة الصادرات والواردات، فتتراكم الديون.

ولكن هناك سمات خاصة ميزت السنوات العشر الأخيرة بعد عام 2014. شهدت تلك السنوات أكبر نسبة زيادة في كل من الديون الخارجية والداخلية. عام 2014 كان الدين الداخلي لا يتجاوز 1.8 ترليون جنيه، ولكنه وصل في أحدث رقم معلن إلى 8.73 ترليون جنيه، بزيادة نسبتها 485%.[28].

أما بالنسبة للدين الخارجي، فتاريخه موثق بالقروض التي أخذتها مصر من صندوق النقد الدولي، نظرا لدلالاته المتعددة كما سنرى. خلال الستينات، أخذت مصر قرضين صغيرين من صندوق النقد الدولي، عاميّ 1962 و1964، بقيمة 42، 40 مليون دولار. وفي عهد الرئيس السادات، أخذت مصر قرضين آخرين، أعوام 1978 و1981، بقيمة 125 ألف و600 ألف دولار، ولكنها سحب 84% من القرض الأول، وسحبت فقط 12.5% من القرض الثاني، دلالة على عدم استكمال برنامج توصيات الصندوق، حيث عادة ما يصرف الصندوق القرض على

---

[28] أنظر الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، للعام المالي 2024/2023، المقدمة إلى مجلس النواب، جدول ص 97. ومن الجدير بالذكر أن هذا الحساب الختامي يتضمن الحساب الختامي لموازنة الخزانة العامة، والحسابات الختامية لموازنة الهيئات الاقتصادية، وحساب ختامي موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي.

دفعات، وفقا لدرجة الاستجابة لاشتراطاته، كل فترة زمنية خلال مدة القرض، عادة كل 6 شهور.[29]

خلال 30 عاما من حكم الرئيس مبارك (1981-2011) تم عقد قرضين مع صندوق النقد. كان الأول عام 1987 بقيمة 250 ألف دولار، تم سحب 46% فقط من قيمته، ثم قرض ثان عام 1991 بقيمة 234 ألف دولار، تم سحب 64% منه فقط. هناك قرضان (أعوام 1993 و1996) لم تسحب منهم الحكومة شيئا[30].

أما في العشرية الأخيرة، فترة انفجار ظاهرة الاستدانة، فتم عقد خمسة قروض عددا، وهي الأضخم حجما أيضا، حيث استعرضنا كل منها بالتفصيل سابقا. وللتذكرة، فقيمة القرض الأول عام 2016 بلغت 12 مليار دولار، والثاني والثالث عام 2020 بقيمة نحو 2.7 مليار، و5 مليار دولار على التوالي. ثم جاء قرض 2022 (3 مليار دولار)، وامتداد له عام 2024، رفع قيمته بمقدار 5 مليارات أخرى لتبلغ القيمة الكلية للقرضين ثمانية مليار دولار.

أحدث رقم معلن للدين الخارجي هو 161.2 مليار دولار. ولكن في نهاية ديسمبر 2024، كان الدين 155.1 مليار دولار، وبذلك يكون الدين الخارجي قد ازداد حوالي 3.4 مرة خلال عشر سنوات، بين 2014 و2024؛ وحيث إن سعر الدولار في نفس الوقت كان 50.9 جنيه، فتكون قيمة الدين الخارجي مقدرة بالعملات المحلية 7890 مليار جنيه. ولما كان الحساب الختامي لعام 2024/2023 نفسه يحتسب الدين الداخلي 8.7 ترليون، ويخصم منها ودائع حكومية بقيمة نحو ترليون، فيكون صافي الدين الداخلي 7.7 ترليون جنيه، وتبلغ قيمة الدين العام (الداخلي + الخارجي) 15.6 ترليون جنيه، أو 111% من ن م إ.

أما قيمة الدين الخارجي المحتسب وفقا للحساب الختامي عن العام 24/23، فهو، 3.79 ترليون جنيه، وبالتالي يكون الدين العام (مجموع الدين الداخلي والخارجي)

---

29 أنظر جدول استدانة مصر من الصندوق بين أعوام 1962 و2020 على موقع صندوق النقد الدولي على الرابط:
https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extarr2.aspx?memberKey1=275&date1key=2021-02-28

30 المصدر السابق.

يبلغ 11.54 ترليون جنيه، بنسبة 82.5% من ن م إ البالغ 14 ترليون جنيه، مقسمة بين 55% للدين الداخلي، و27% للدين الخارجي. ولكن هنا لنا وقفة تصحيحية: فمن الثابت وفق بيانات البنك المركزي أن الدين الخارجي في هذا التاريخ كان يبلغ 152.9 مليار دولار. بقسمة الرقم الوارد في الحساب الختامي على الدين المحسوب بالدولار يكون الحساب الختامي قد احتسب سعر الدولار 24.8 جنيها، وهو سعر قديم للدولار يعود تاريخه إلى آخر ديسمبر 2022! وبإعادة احتساب سعر الدولار وقتها، وهي 48 جنيها، وهو ما يجب أن يحسب به لأنه التزام في هذا التاريخ؛ بهذا يصبح الدين الخارجي 7.34 ترليون جنيه مصري!

إذن فنسبة الدين الخارجي وحده للناتج المحلي الإجمالي تساوي 52%، وليس 27% كما يقول الحساب الختامي للموازنة. الدليل على تقليل الحساب الختامي للحكومة لنسبة الدين الخارجي، وأن تقديرنا هو الأقرب للصحة، فإن تقدير صندوق النقد الدولي في تقرير المتابعة الرابع للقرض الأخير، في حسابه للدين الخارجي في مارس 2025 قدر الدين الخارجي ب 46.1% من ن م إ.[31] وهذا بالطبع أقرب لتقديرنا ودليل على صحته، والفارق يعود إلى أن تقدير الصندوق ليس في 30 يونيو 2024، ولكنه في مارس 2025.

من المعروف أن حد الخطورة في الدين الخارجي هي عندما يتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الآن، 52%، يبلغ أكثر من ضعفين ونصف تلك النسبة. كما أن حد الخطر للدين الإجمالي (داخلي + خارجي) هو عندما يبلغ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الآن، 116%، أي إنه قد قارب على ضعف تلك النسبة!

---

[31] IMF Executive Board Completes the Fourth Review of the Extended Fund Facility Arrangement for Egypt, Approves the Request for an Arrangement Under the Resilience and Sustainability Facility, and Concludes the 2025 Article IV Consultation
March 11, 2025. Press Release No. 25/58. Link: https://www.imf.org/en/News/Articles/2025/03/11/pr-2558-egypt-imf-completes-4th-rev-eff-arrangement-under-rsf-concl-2025-art-iv-consult

نلاحظ هنا أن نسبة الدين الخارجي في الفترة بين أعوام 2011-12 و2016-17 قد تراوحت بين حد أدنى 7.7% من ن م إ. عام 2015-16، وحد أقصى 10.1% من ن م إ عام 2016-17، بينما كانت نسبة الدين الداخلي تتراوح في نفس السنوات بين 65.3% و86.8% من ن م إ، وتراوحت نسبة الدين العام للحكومة، الداخلي + الخارجي، بين 74.6% و94.6% من ن م إ[32]. ما الذي أدى إلى انقلاب تركيب الدين بحيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية من متوسط 10% إلى 52% من ن م إ؟ السبب الأول بالطبع هو زيادة الديون، ولكن السبب الآخر هو تخفيض سعر الجنيه، حيث لم يتجاوز سعر الدولار عام 2011 مبلغ 5.9 جنيه، لكنه وصل إلى 48 جنيها في آخر يونيو 2024!

أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين فهي، وفقا للحساب الختامي لعام 2024/2023 من فوائد وأقساط، تبلغ 187 مليار جنيه فوائد الدين الخارجي، و1177 مليار فوائد الدين الداخلي، بإجمالي 1.36 ترليون جنيه. أما الأقساط فتبلغ 383 مليار جنيه للدين الداخلي، و933 مليار جنيه للدين الخارجي، بمجموع حوالي 1.3 ترليون جنيه. لهذا فأعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي، من أقساط وفوائد، تبلغ 2.7 ترليون جنيه، بنسبة 19% من ن م إ. يجب ملاحظة أن حديثنا وأرقامنا السابقة كلها تتحدث عن دين أجهزة الموازنة، وبالتالي فإن الديون لا تشمل ديون الهيئات الاقتصادية أو بنك الاستثمار القومي، وهي ديون مضمونة حكوميا. وبإضافتها، يزداد الدين كما تزداد نسبتها ل ن م إ.

إن كارثة تخفيض سعر صرف العملة المحلية تتمثل أساسا في زيادة عبء الدين الخارجي، وفي تقليل قيمة الأصول المصرية حين خصخصتها، حيث إنها محتسبة حسب قيمتها بالعملة المحلية وقت إنشائها. هذا هو ما يثبت بشكل مؤسف صحة قول الاقتصادي الإنجليزي سير جون ماينارد كينز: "إذا أردت أن تدمر اقتصادا، خفض قيمة العملة"!

هذا وقد تعرض تقرير التنمية العربية (الإصدار الخامس الخاص بأزمة الديون) إلى الآثار السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لزيادة وتراكم الدين العام،

---

[32] المصدر: البيان الصحفي وتقرير خبراء صندوق النقد الدولي بالموافقة على قرض 12 مليار دولار عام 2016، مصدر سابق

(وهذا مقتبس من كتاب أفق الخروج، رؤية الحركة المدنية الديمقراطية في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية[33]) ولخصها فيما يلي:

"تمثلت **المخاطر السلبية السياسية** في ضعف سيادة الدولة على استقلال قراراتها السياسية والاقتصادية، ومبادلة الديون بأصول الدولة ومساهمات في ملكية بعض المؤسسات الوطنية، والتبعية السياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية، وضعف رشادة القرار السياسي للدين العام. أما **المخاطر الاقتصادية** فتمثلت في استنزاف إيرادات الدولة والتعرض لخطر الإفلاس، والدخول في مصيدة الدين، وتراجع الإنفاق الرأسمالي، ومخاطر الديون قصيرة الأجل وإعادة التمويل، ومخاطر أسعار الفائدة، والسيولة، بأسواق الدين محليا وعالميا، والتركيز في قاعدة المستثمرين. بينما تمثلت **المخاطر الاجتماعية** في تفشي ظاهرة الفقر، وتراجع المنجزات التنموية، وارتفاع البطالة، وتراجع الإنفاق على التعليم والصحة"[34].

لكن حدث تغير مهم آخر في تركيبة الدين الخارجي هذه المرة، إذ أخذت الدولة المصرية، في سعيها الدائم من أجل توفير الدولارات بأي ثمن، إلى الاعتماد المتزايد على الديون قصيرة الأجل، وهي، بحكم تعريفها، التي تتراوح بين يوم واحد وحتى أقل من سنة. تدعي الحكومة أن نسبة الديون قصيرة الأجل بسيطة ولا تتجاوز 17% من إجمالي قيمة الديون، ولكن هنا نجد مغالطة كبيرة: تتحدث الحكومة أن إجمالي الديون في 30 يونيو 2024 يساوي 152.9 بليون دولار، منها ديون قصيرة الأجل مقدارها 26 مليار، بنفس النسبة التي حددتها الحكومة، نحو 17% من إجمالي الديون [35].

---

33 أنظر كتاب "أفق الخروج، رؤية الحركة المدنية الديمقراطية للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية"، إعداد تحرير: د. م. محمد عبد الغني، د. محمد حسن خليل، النائب محمود سامي الإمام. الناشر: دار النسيم، 2023؛ القسم الاقتصادي، فصل "الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي"

34 المصدر السابق، كتاب أفق الخروج، نفس الفصل، منقول نصا من تقرير التنمية العربية (الإصدار الخامس الخاص بأزمة الديون).

35 أنظر نشرة الوضع الخارجي للاقتصاد المصري. عدد 86، يوليو 2023-يونيو 2024، والصادرة في ديسمبر 2024 (بالإنجليزية) External position of the Egyptian economy، على الرابط: https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/position/external-position-86.pdf

أما الخطأ فيظهر في أن الديون قصيرة الأجل تسدد كلها خلال عام واحد، بينما يسدد خلال نفس العام فوائد واقساط الديون طويلة الأجل فقط. في آخر يونيو 2024، تبلغ أقساط + فوائد الديون طويلة ومتوسطة الأجل خلال هذا العام 26.7 مليار دولار، بالإضافة إلى كل الديون قصيرة الأجل، 26 مليار دولار أمريكي. أي أن إجمالي المطلوب سداده خلال عام بدءا من أول يوليو 2024 يبلغ 52.8 مليار دولار وبحساب سعر الدولار في نهاية يونيو 2024، 47.96 جنيه، تكون إجمالي قيمة أعباء خدمة الدين في هذا العام تساوي نحو 2.5 ترليون جنيه (2532 مليار جنيه). ولما كان الناتج المحلي الإجمالي هذا العام هو 11841 مليار جنيه، تكون أعباء خدمة الدين الخارجي 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي[36]!

في العام الذي قبله، 2022- 2023 الذي نتناوله هنا، بلغ إجمالي ما تم سداده في عام 2022-2023 مبلغ 49.448 مليار دولار[37]! ويعني هذا أن المسدد كل عام تمثل الديون قصيرة الأجل حوالي نصف قيمته أو 50% تقريبا! كما إن علينا أن ندفع خلال عام 2022-23، حسب سعر الدولار في 30 يونيو 2023، بالعملة المصرية، حيث كان سعر الدولار وقتها 30.75 جنيها، إجمالي مبلغ 1570 مليار جنيه أعباء خدمة الدين، وهو ما يمثل 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 9200 مليار جنيه. والفارق بين العامين، 16.5% عام 23/2022 و21.4% من ن م إ عام24/2023، لا يعود للزيادة الطفيفة على أعباء الدين (من نحو 49 إلى نحو 52 مليار دولار)، لكنه يعود أساسا لفرق سعر الجنيه نتيجة التخفيض الضخم الذي تم في مارس 2024 من نحو ثلاثين جنيها إلى نحو خمسين جنيها. هذا يظهر خطورة تخفيض قيمة العملة على تزايد أعباء خدمة الدين ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقوما بالعملة المحلية.

أما آخر عدد من النشرة الفصلية للبنك المركزي "الوضع الخارجي للاقتصاد المصري" رقم88، الصادرة في يوليو 2025 وتغطي البيانات حتى آخر ديسمبر

---

36 المصدر السابق

37 هذه الأرقام من العدد 82 لنشرة البنك المركزي "الوضع الخارجي للاقتصاد المصري" بالإنجليزية
External position of the Egyptian economy, issue 86, on the link:
https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/position/external-position-86.pdf/

2024، فتشير إلى أن أعباء الدين الخارجي واجب السداد خلال عام (يناير- ديسمبر) 2025 يبلغ نحو خمسين مليار دولار (49942.5 مليون دولار)، منها أقساط وفوائد الديون متوسطة وطويلة الأجل نحو 19 مليار دولار (18947.2 مليون دولار)، بينما تبلغ أعباء الديون قصيرة الأجل، البالغة نحو 31 مليار دولار (30995.3 مليون دولار)[38]. أي أن تركيبة الديون يتفاقم خللها، حيث تمثل الديون قصيرة الأجل الواجب سدادها 62% من الديون واجبة السداد، بينما تبلغ نسبة أعباء الديون طويلة الأجل 38% من ن م إ. كما إن إجمالي أعباء خدمة الدين الخارجي خلال العام تبلغ حوالي 2.4 ترليون جنيه مصري، أو أكثر من 14% من ن م إ. بينما لم تتغير المبالغ المتعين دفعها خلال عام، إلا أن نسبتها ل ن م إ لقد قلت نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الأموال الساخنة وأزماتها وعواقبها

تعرف "الأموال الساخنة" بأنها تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى عبر شراء سندات وأوراق مالية وأذون خزانة عالية الفائدة، لكسب أعلى ربح، وتركز على أذون الخزانة والاستثمارات قصيرة الأجل، وتتحرك بسرعة فائقة لأنها ليست مربوطة باستثمار طويل الأمد، ولا تساهم في التنمية الاقتصادية بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. تقتصر فائدتها على توفير السيولة الدولارية مقابل عائد كبير تقدمه الحكومة عن طريق الفوائد العالية. تخرج تلك الأموال نتيجة لأي هزة أو متغير اقتصادي مؤثر، سواءً داخليا أو خارجيا، وهذه هي خطورة الاعتماد على الديون قصيرة الأجل.

مخاطر اللجوء الواسع للقروض قصيرة الأجل وما يعرف بالأموال الساخنة، هي سيولة حركتها الشديدة، وخروجها من السوق القومي نتيجة لأي هزة اقتصادية أو سياسية شديدة، سواء أكانت محلية أو دولية، إلى أماكن أكثر أمانا. حدث هذا في

---

[38] العدد 88 لنشرة البنك المركزي "الوضع الخارجي للاقتصاد المصري" بالإنجليزية
External position of the Egyptian economy, issue 88, on the link: https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/position/external-position-88.pdf

مصر سنة 2018 بخروج 15 مليار دولار وقت أزمة الأسواق الآسيوية، وسنة 2020 مع أزمة كوفيد 19 بخروج نحو عشرين مليار دولار، وفي عام 2022 بخروج 22 مليار دولار في أعقاب بدء الحرب الروسية الأوكرانية، ومعها غالبا رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة؛ ومن أجل الحفاظ على استدامة التمويل الاقتصادي، ينصح دائما بعدم اللجوء للاستثمارات الخارجية قصيرة الأجل أو للأموال الساخنة[39].

ترتبط دائما فترات الأزمات التي تخرج فيها عادة الأموال الساخنة بسياسات نقدية تشددية تعتمد على زيادة سعر الفائدة وتخفيض سعر الصرف، وعادة ما يصاحبها تدهور محسوس في الناتج المحلي الإجمالي. لهذا فإن فترة الأزمات بين عام 2020 وعام 2022، بما صاحبه من هروب الأموال الساخنة، قد صاحبه رفع تدريجي لسعر الفائدة بالبنك المركزي عدة مرات، فقد زاد سعر الفائدة من 8.25% في يوليو عام 2020، حتى وصل إلى الحد الأقصى ل 27.25% في مارس 2024، مما يجعل مصر الدولة الخامسة في العالم في ارتفاع سعر الفائدة بها. كما تدهور سعر الصرف للجنيه المصري تدريجيا بين نفس الفترتين، من 15.55 إلى 47.29 جنيها للدولار بين نفس الفترتين. وتنجذب الأموال الساخنة، ليس فقط لارتفاع سعر الفائدة، ولكن أيضا للإعفاءات الضريبية، حيث أعفى قانون الضرائب رقم 199 لسنة 2020 الأجانب من الضرائب على الأرباح الرأسمالية[40].

ولنا وقفة قصيرة هنا مع موضوع رفع سعر الفائدة. لقد ارتفع سعر الفائدة خلال تلك الفترة بين مارس 2022 ومارس 2024 من 8.25% إلى 27.25، أي بأكثر من ثلاثة أضعاف. السبب بالطبع هو أن تلك الفترة هي التي شهدت تخفيض الجنيه المصري أمام الدولار إلى ثلث قيمته تقريبا، من 15.75 جنيه للدولار إلى 48.25. والمعتاد أن تخفيض سعر الصرف يعبر عن تدهور قيمة العملة، ولهذا يأتي تشديد

---

[39] تناولت كتابات صحفية ودراسات متخصصة كثيرة في مصر هذا الموضوع، ويمكن مطالعة أحد أفضلها، ومعظم اقتباساتنا في هذا الجزء تعود إليه، وهو دراسة "الأموال الساخنة تعكس ضعف الاقتصاد وتزيد من أزماته" بتاريخ في ١٩ أغسطس، ٢٠٢٤، من على موقع الجامعة الأمريكية في مصر على الرابط: https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/1419/hot-money-flows-in-unstable-economies-fuels-fiscal-crises

[40] المصدر السابق

السياسة النقدية برفع سعر الفائدة لتجنب المزيد من انهيار قيمة العملة، وهذا هو بالطبع منطق السياسة النقدية التي تتبعها لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي، التي تجتمع كل ثلاثة أشهر. ولكن هذا ليس سوى عامل واحد في السياسات الاقتصادية!

من المعروف أن الآثار الأخرى لرفع سعر الفائدة بشدة مثل تلك أنه يؤدي للكساد، بسبب غياب أنشطة اقتصادية مربحة إلى هذا الحد! ويؤثر هذا سلبا على الاستثمارات الصناعية بالذات التي تحتاج لاستقرار، حيث لا تحقق أرباحا عالية بالذات الأجل القصير، فتتغلب الاستثمارات ذات معدل الربح المرتفع مثل الاستثمار العقاري والخدمات بالذات السياحة. يؤدي رفع سعر الفائدة أيضا للتضخم في ثنايا الركود، فمشكلة التضخم عندنا ناتجة عن نقص الإنتاج وقلة العرض، وليس لزيادة السيولة النقدية (أي يتسبب بها نقص العرض وليس زيادة الطلب). والتضخم أيضا يزيد الاستقطاب في توزيع الدخل في المجتمع، بزيادة ربح للطبقات المالكة، سواءً لفائدة الودائع، أو لرأس المال الصناعي والتجاري ذو الطابع الاحتكاري، والذي يرفع الأسعار مع رفع سعر الفائدة، وبالتالي يزيد الفقراء فقرا، كما يزيد الأغنياء غنى. هذا فضلا عن أثر رفع سعر الدولار على زيادة أعباء خدمة الدين الخارجي بالعملات الحرة، وتقليله لقيمة الأصول المطروحة للبيع عند ترجمة قيمتها الدفترية بسعر الصرف الجديد.

قلنا إن خلل نقص الإنتاج والاعتماد على الواردات هو سبب رئيسي للعجز والاحتياج الدائم للعملة الأجنبية، ولكن هناك أسباب أخرى، أهمها الإسراف الحكومي الضخم، عدد الوزارات الذي يبلغ ضعف كل أمريكا واليابان وفرنسا، الإسراف في بناء القصور وتحديث سيارات المسؤولين وغيره وغيره. كما يضاف إليه نمط الاستثمار الذي أشرنا إليه، وكله عقاري وخدمي وبنية تحتية لا تدر دخلا ذا وزن في الأجل القريب، مما يفاقم من المشكلة. كذلك تعاني مصر من الإسراف البشع لأغنيائها الذين تأسرهم أشد أنماط السفه للأغنياء الأوروبيين والخليجيين، وكيف يدفع هذا للإسراف في الواردات من سيارات فارهة وغيرها، ويصل إلى الطائرات واليخوت الخاصة، والكثير من مستلزمات الترف. كل هذا يقود إلى الوقوع في فخ مصيدة الديون، وإدمان الاستدانة، حيث نستدين لسداد أقساط الدين،

حتى نصل إلى مستوى الضعف والهشاشة الاقتصادية التي تجعلنا نخضع لأسوأ شروط المقرضين.

يكفي للتدليل على ذلك ما جاء في مقالة مجلة الإيكونوميست البريطانية العريقة، المعنونة "مصر لا تستحق خطة إنقاذ، ولكن يجب أن تحصل عليها"[41]. يقول المثال أن مصر لا تستحق الإغاثة بسبب الطريقة البشعة لإدارة الاقتصاد، ولكن لمصر معاهدة سلام مع إسرائيل، ولها معها حدود طويلة؛ وهي أيضا وسيط أساسي في التسوية معها في حربها ضد حماس، كما إن منطقة الشرق الأوسط لن تتحمل انهيار دولة كبيرة بحجم مصر! لكن التتمة المنطقية لهذا هي أن الأزمة الرهيبة التي تعيشها البلاد تضعها في أضعف وضع ممكن لمواجهة ضغوط شروط بالغة السوء، وتعميق للتبعية شديد الخطر.

الصندوق السيادي

استكمالا للأساس القانوني للخصخصة، صدر عام 2018 القانون رقم 177 لسنة 2018 بإنشاء الصندوق السيادي، بدعوى استغلال أصول الدولة غير المستغلة؛ ثم تم تعديله بالقانون رقم 197 لسنة 2020 لكي يضيف إليها أيضا الأصول المستغلة[42]! عادة يتم إنشاء الصناديق السيادية في الدول التي لديها الكثير من الموارد، عادة موارد ريعية، مثل البترول والغاز الطبيعي، لكي تقوم باستثمار عائداتها من أجل تنويع محفظة الأصول، أي بالاستثمار الداخلي والخارجي في أصول تعود عليها بالعائد، زيادة للموارد، واستعدادا للوقت الذي ستنفذ فيه موارد النفط والغاز. هذا ليس هو وضعنا بالطبع، فليس لدينا فائض للاستثمار، ولكن لدينا

---

[41] The economist, Feb 1st 2024, “Egypt doesn’t deserve a bail-out, but should get one” on the link: https://www.economist.com/leaders/2024/02/01/egypt-doesnt-deserve-a-bail-out-but-should-get-one

[42] نص القانون 177 لسنة 2018 شاملا التعديلات المقرة بالقانون 197 لسنة 2020 الخاص بإنشاء الصندوق السيادي، على موقع منشورات قانونية على الرابط: https://manshurat.org/node/71107

ديونا ضخمة، لا نملك، في إطار اختيارات الدولة الحالية، سوى بيع أصول البلد من كل الأنواع، سدادا لتلك الديون.

جوهر الصندوق السيادي في مصر، هو إنه وضع وعاءً ضخما للخصخصة بكل الحرية في يد السلطة التنفيذية وحدها، وممثليها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. كل ما على الحكومة هو أن تحول إلى ملكية الصندوق، الأصول "المستغلة وغير المستغلة"، كما رأينا، لكي يتاح لها خصخصتها وبيعها، دون رقابة من برلمان، أو صحافة، ودون التزام بالشفافية، ودون إعلان واضح عن ميزانية تفصيلية تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، ويتم التصويت عليها في البرلمان. وقد أرسل رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لمجلس الدولة طلبا بشأن إبداء الرأي بخصوص مدى وجوب قيد صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية والصناديق الفرعية المملوكة له بالسجل التجاري. جاء الرد في صورة فتوى قضائية تنص على عدم خضوع الصندوق لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، كما هو منصوص في قانون تأسيسه. وهو يخضع لرقابة اثنين من المحاسبين، أحدهما من الجهاز المركزي للمحاسبات، والآخر من المراقبين المقيدين لدى البنك المركزي المصري أو الهيئة العامة للرقابة المالية[43].

ويبلغ رأس مال الصندوق نحو 12.7 مليار دولار، بحجم أصول تقدر ب 637 مليون دولار، حسب تصريح المدير التنفيذي للصندوق، والذي أضاف أن الصندوق أنشأ 4 صناديق فرعية حسب التخصص (للخدمات المالية والتحول الرقمي، والمرافق والبنية الأساسية، وللسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار، والخدمات الصحية والصناعات الدوائية. ثم أضاف لها صندوقا خامسا لتحضير المشاريع للطرح، أي الخصخصة). ومن نماذج الأصول التي انتقلت ملكيتها للصندوق مبنى مجمع التحرير، وأرض مبنى الحزب الوطني، و14 شركة تم طرحها، ويتم تطوير شركة سيمنز لطرحها. وترتيب الصندوق 41 بين 100

---

[43] أنظر مقال "مجلس الدولة: الصندوق السيادي لا يخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات" للأستاذ محمد فرج، والمنشور بجريدة الشروق في 19 فبراير 2022، على الرابط:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=19022022&id=e672d2db-71c8-44ae-8bc6-e149d4d6eedb

صندوق عالمي؛ ودخل في شراكات مع القطاع الخاص، مثال الشركة الوطنية المصرية لصناعة السكك الحديد، والاستثمار في مشروعات الهيدروجين الأخضر، وتم طرح 21 محطة لتحلية المياه للبيع. كما تم إنشاء مجمع مدارس على أرض القرية الذكية، ويستثمر الصندوق في القطاع المصرفي، والزراعة، والتعليم، والفندقة[44].

ومن أخطر مشاريع الصندوق السيادي اشتراكه في تخطيط وسط البلد لتحويله إلى منطقة سياحية للفنادق والأماكن التجارية والمطاعم والمساحات الخضراء؛ ويشتمل ذلك على نقل ملكية نحو 100 جهة حكومية، بينها نحو 30 وزارة إلى العاصمة الإدارية. وتم نزع ملكية أرض وبناء 13 وزارة بوسط القاهرة، منها وزارات الخارجية، والداخلية، والصحة، والثقافة... الخ، وذلك بعقد إيجار يساوي 4 مليار دولار شهريا، وإن تحدثت تقديرات أخرى عن مبالغ تتراوح بين 7 إلى 10 مليار دولار، فيما يبدو أن المبلغ الأعلى يعود لإضافة لها القصر الرئاسي ومقار حكومية أخرى، وبالطبع لا توجد ميزانية رسمية منشورة بتفاصيل الإيرادات والنفقات لكي يمكن التأكد من الرقم الصحيح، حيث لجأت بعض الصحف إلى الحديث عن إيجار بين 4 أو 7 أو 10مليارات جنيه[45]!

---

44 أنظر مقال "صندوق مصر السيادي.. أصوله تتخطى 12 مليار دولار" لأسماء أمين، والمنشور في جريدة اليوم السابع، في 27 أغسطس 2024، على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2024/8/27/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84%D9%87-%D8%AA%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%89-12-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84/6686617

45 أنظر مقال "ماذا يعني نقل مقار الوزارات إلى العاصمة الإدارية الجديدة" لفتحية الدخاخنى المنشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 27 يناير 2024، على الرابط:
https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-

إيجار المقار الحكومية يفتح بالطبع موضوع العاصمة الإدارية الجديدة، فعاصمة الوطن، حتى لو كانت إدارية، هي رمز وطني. لكن العاصمة الإدارية الجديدة هي "شركة قابضة حكومية تعمل في مجال صناعة البناء والتشييد كشركة استثمار عقاري"؛ ولها ثلاث جهات مالكة: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتمتلك 49% من الأسهم، وجهتين تابعتين للقوات المسلحة يمتلكان 51% من الأسهم (حصة حاكمة)، هما جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة، ويمتلك 21.6%، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، ويمتلك 29.4%، ويديرها مجلس إدارة من 3 عن هيئة المجتمعات العمرانية، واثنين من كل من الجهتين العسكريتين الأخيرتين، و6 من الخبراء. وشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية هي شركة مساهمة مصرية خاضعة للقانون رقم 8 لسنة 1997. وقد تأسست الشركة عام 2016، ويبلغ رأس مالها 80 مليار جنيه مصري، بينما تبلغ قيمة أصولها عام 2016 مبلغ 4 ترليون جنيه، وعائدات العام 2022 تبلغ 19.8 مليار جنيه، وأرباحها 16.1 مليار جنيه[46].

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/4817241-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

وانظر كذلك المصدر السابق.

46 مصدر المعلومات: موسوعة ويكيبيديا، مادة "العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية" على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9#:~:text=%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D

إذن فقد تركت الوزارات مقارها المتميزة، وهي المقار المملوكة لها ولا تدفع عنها إيجارا، إلى مقار مستأجرة في العاصمة الإدارية. أما أصول المباني التي انتقلت إلى الصندوق السيادي، فيتصرف فيها الصندوق. أي إن الصندوق قد امتلك موارد من العدم، لينفقها فيما لا نعلمه، سواءً في دعم عجز الموازنة أو في أي مجال آخر، حيث لا ميزانية معلنة للصندوق ولا شفافية، بينما تدفع الحكومة إيجارا لمقار الوزارات على الأقل 48 مليار جنيه سنويا في العاصمة الإدارية، لصالح شركة لها ملاك ومنتفعون ومجلس إدارة له نصيبه من "الأرباح" ككل شركة؟!

8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9,2022%20%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%20174%20%D8%A3%D9%84%D9%81%20%D9%81%D8%AF%D8%A7%D9%86.&text=%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9.,%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9.

ولكن معظم تلك المعلومات موجودة على مواقع متعددة، أهمها صفحة داخل موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الرابط http://www.newcities.gov.eg/know_cities/newcapital/default.aspx

مصادر الباب الرابع

الباب الرابع: الخصخصة الشاملة هي حل لاستفحال المديونية

رأينا التطور التدريجي للتبعية بدءًا من التخلي عن الإرادة الوطنية المستقلة، وتسليم 99% من أوراق اللعبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ ورأينا كذلك معدلات تطور التبعية، وكيف أن تفجر الأزمات، الاقتصادية بالذات، كل بضع سنوات، كان هو المناسبة الملائمة للضغط على النظام للقبول بالشروط الاستعمارية. ومن المهم لفهم تلك الشروط ربطها بأزمة الدول ورؤوس الأموال الغربية المتقدمة. أزمتنا هي نقص الإنتاج وعدم قدرته على الوفاء باحتياجاتنا. كما إن التبعية تتضمن تبعية نمط استهلاك الأغنياء لنفس نمط أغنياء العرب، بما يزيد من مظاهر الترف كاقتناء اليخوت والطائرات الخاصة وغيرها رغم تفاقم إفقار الغالبية العظمى من الشعب. كما إن الإسراف الحكومي الشديد يفاقم الأزمة، سواء بتضخم عدد الوزارات والمناصب الإدارية والاستشارية، وضخامة ما تتقاضاه من مرتبات وبدلات، مشكلة فجوة واسعة بين دخل قمم الجهاز الإداري مقابل تزايد فقر الجماهير. في كل أزمة، النتيجة هي عقد قرض جديد لحل المشكلة الطارئة، ومعها الاستجابة دائما للشروط المذلة لصندوق النقد ومؤسسات التمويل الدولية.

مطالب الدول الغربية ومؤسساتها التمويلية جوهرها تخفيض سعر العملة والخصخصة والبيع لممتلكاتنا القومية. هذا غير اتباع سياسة نقدية تشددية ترفع نسبة الفائدة في البنوك، وسياسة مالية متقشفة مبنية على تقليل الإنفاق الحكومي على الأجور والخدمات والدعم كنسبة من ن م إ. رغم إن تنفيذ سياسات الخصخصة وبيع الأصول للأجانب تحل مشكلة نقص العملة الأجنبية لسداد أعباء القروض المتأخرة واستمرار دوران العجلة الاقتصادية في نفس المسار المهلك، فإنها تفاقم الأزمة على المدى المتوسط والبعيد، لأنها تفاقم نقص العملة الأجنبية، حيث تنقص مواردنا من استثماراتنا التي بعناها، وتفاقم الحاجة إلى العملة الأجنبية، نتيجة لتحويل أرباح المؤسسات الأجنبية التي اشترت الأصول المصرية إلى الخارج! وكل هذا يدفع أزمتنا الاقتصادية إلى التفاقم والاحتياج لقرض جديد، على آجال أقصر فأقصر.

أما أزمات الاقتصاديات الغربية المتقدمة فهي، على العكس من أزماتنا، أزمات فيض إنتاج يحتاج لتصريفها بتصريف سِلَعِه في بلادنا، وأزمات فائض رؤوس أموال تسعى من أجل التصدير للدول الأخرى في شكل قروض واستثمارات، لكي تجني فوائدها وأرباحها. الاقتصادات الغربية تعيش أزمة ممتدة منذ أزمة التضخم الركودي منذ العام 1971، وتتفاقم دوريا مرات مختلفة وفي أماكن مختلفة، وأكبرها في تلك الفترة هي أزمة ما عرف بانفجار الفقاعة العقارية وإفلاس بنوك وانهيار بورصات، عام 2008، في أمريكا والعديد من الدول الكبرى. الاستثمارات الأجنبية تتركز إما في البحث عن المواد الخام وعلى رأسها البترول، وكذلك شراء الأصول الاستثمارية والخدمية المحلية بالبخس، ومن هنا فرض الخصخصة. والحلقات الحاكمة في كل مرحلة تبدأ باتفاق على قرض من الصندوق و/أو البنك الدوليين، وعادة يصاحبها قروض أخرى تتبع تلك المؤسسات في الإقراض بناء على ثقة تلك المؤسسات بها. النتيجة مزيدا من تخفيض قيمة العملة، وبيع المزيد من الأصول، والتقشف على الشعب، وزيادة معدلات الفقر.

عادت أزمة الديون للتفاقم عام 2020، لحلول آجال سداد أقساط الديون السابقة، ولكن نسبتها الحكومة لوباء كوفيد. تم عقد قرضين من صندوق النقد عام 2020، قرض مايو 2020 بقيمة 2.7 بليون دولار، وقرض يونيو 2020 بقيمة 5.2 بليون دولار[47]. ثم تم عقد قرض ثالث، هو أخطرها، في ديسمبر عام 2022، بثلاثة بلايين دولار[48]؛ ثم تم توقيع امتداد له ليصل إلى ثمانية ملايين دولار في مارس 2024، وهو ما سنفصله فيما سيلي. بالطبع ساهمت الأزمات الدولية وهشاشة الاقتصاد

---

[47] بالنسبة للقرض الأول، كان يقع ضمن حصة مصر، وبالتالي يخلو من قسوة الشروط. ولكن أنظر الإصدار الصحفي للصندوق حول اتفاق القرض الثاني، لعام 2020، وهو الأكثر خطورة، بقيمة نحو 5 مليار دولار على الرابط: https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/06/26/pr20248-egypt-imf-executive-board-approves-12-month-us-5-2billion-stand-by-arrangement
أنظر أيضا بخصوص قرض عام 2022، بجانب الإصدار الصحفي، تقرير لجنة خبراء الصندوق، والتقييم النهائي، على موقع الصندوق، برقم
IMF Country Report No. 22/237

[48] ARAB REPUBLIC OF EGYPT, REQUEST FOR EXTENDED ARRANGEMENT UNDER THE, EXTENDED FUND FACILITY—PRESS RELEASE; AND STAFF REPORT. IMF Country Report No. 23/2

الداخلي في تفاقم الوضع، وتضاعفت الأزمة نتيجة هروب رؤوس الأموال الساخنة من مصر.

تم خلال تلك القروض أضخم تخفيض لقيمة الجنيه أمام الدولار، حيث تم خلال عامين، من مارس 2022 وحتى مارس 2024 رفع سعر الدولار من 15.6 جنيه أول المدة، إلى 18، ثم 24 ثم 30، وأخيرا إلى 48 جنيه في مارس 2024، أي تخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار لنحو ثلث قيمته[49]! ضخامة الأزمة وجدت تعبيرها في نوبة خصخصة الأصول المصرية الأكبر والأوسع نطاقا منذ تلك 2022 وحتى الآن. وقد استعرضنا الصندوق السيادي ودوره في الخصخصة الشاملة، ونستعرض ملامح تطور الخصخصة تفصيلا فيما سيلي.

من خصخصة شركات قطاع الأعمال العام إلى "تصفية ممتلكات الدولة"

كانت بداية الخصخصة للأصول الإنتاجية متمثلة في قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991، الذي حول القطاع العام من ملكية عامة لا يجوز بيعها أو التصرف فيها إلى ملكية الدولة لها ملكية خاصة، يجوز بيعها أو المشاركة فيها. ورأينا تسارع إيقاع الخصخصة منذ مجيء لجنة سياسات جمال مبارك عام 2002. وتلكأت الخصخصة في أعقاب الثورة حتى استؤنفت بنشاط بعد الاتفاق مع صندوق النقد عام 2016، والذي جاء أيضا مع تخفيض قيمة الجنيه. وبالطبع صاحب كل ذلك شروط الميزانية التقشفية وتقليل الأجور والدعم والإنفاق على الخدمات (كله كنسبة من ن م إ)، ورفع سعر الفائدة. تواصلت مخططات الخصخصة، وأخذت دعما ضخما في المرحلة الجديدة منذ 2020 وحتى الآن. تم تقنين كل هذا في قوانين

[49] أنظر: دراسة "الأموال الساخنة تعكس ضعف الاقتصاد وتزيد من أزماته" للجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصدر سابق. أنظر كذلك تطور سعر الصرف على موقع البنك المركزي على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/cbe-exchange-rates/historical-data

جديدة صدرت، وإجراءات ملموسة اتخذت، وهي تطبيق للاتفاقات الجديدة مع صندوق النقد الدولي، أربع اتفاقات خلال الفترة من عام 2020 وحتى 2024.

في العام 2020 تم عقد قرضين مع صندوق النقد الدولي، الأول قيمته 2.7 مليار دولار لمواجهة طارئ انتشار وباء كوفيد 19، ولم يكن به شروط ذات بال، لأنه كان ضمن حصة مصر في الصندوق. أما القرض الثاني، بقيمة 5 مليار دولار[50]، تحت بند التسهيل الممدد، فاختلف عن سابقه. ولم يكن هذا بالطبع بعيدا عن تواصل معدلات الخصخصة بالجملة الذي يتم. أما أكبر أزمة تواجهها مصر فكانت عام 2022. قامت الحرب بين أوكرانيا وروسيا في 24 فبراير 2022، وفي أول مارس تقدمت مصر بطلب إلى صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق قرض جديد.

اتهمت الحكومة الحرب الروسية الأوكرانية بالتسبب في الأزمة بعد أقل من أسبوعين على بدء الحرب. أما السبب الحقيقي فكان عجز العملة الأجنبية نظرا لقدوم آجال استحقاق أقساط الديون السابقة. طلب الغرب معدلات هائلة للخصخصة، لهذا كان لابد من سيناريو لإخراجها تقليلا للاحتقان.

نظرًا لضخامة الأزمة، وإعسار المدين (مصر)، فقد سنحت الفرصة لصندوق النقد الدولي، وكيل الدائنين الإمبرياليين، لفرض أقسى الشروط عليها: أي الخصخصة بالجملة، وتخفيض سعر العملة. بقي منطق تبرير وشكل إخراج أوسع حركة بيع للأصول المصرية، سدادا للديون.

في 26 إبريل 2022، وكان في رمضان، دعا الرئيس السيسي إلى إفطار الأسرة المصرية، ولأول مرة منذ فترة طويلة، دعا فيه أبرز زعماء المعارضة، علما بأن معظم تلك الأحزاب كان لها أعضاء كثيرون محبوسون في قضايا رأي، وكان هناك تضييق شديد على الحريات وتقليص للمجال العام. بادر الرئيس إلى فتح صفحة جديدة مع المعارضة، عنوانها، بكلمات الرئيس نفسه: "الخلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية". لماذا؟ السبب الواضح من نفس الخطاب هو أن الرئيس طرح فيه بيع وخصخصة ما قيمته 40 مليار دولار من أملاك الدولة على أربع سنوات، بدعوى تشجيع القطاع الخاصّ، مع توضيح أنه يعني القطاع الخاص

---

50 الإصدار الصحفي لصندوق النقد الدولي حول اتفاق القرض الثاني لعام 2020، مصدر سابق

المحلي والأجنبي. شهدت هذه المرحلة الخامسة والأخيرة للانفتاح، أكبر توحش لموجة خصخصة الأصول المصرية، بعد موجاتها الثلاث السابقة، أعوام 1991، و2003، و2016.

دعا الرئيس لحوار قومي مع المعارضة؛ وقال الرئيس أنه كلف رئيس الوزراء بطرح وثيقة ملكية الدولة[51] للمناقشة. والوثيقة هي دستور المرحلة الجديدة للخصخصة الشاملة كما سنرى. تم طرح المسودة الأولى في يونيو، والمسودة الأخيرة في نوفمبر؛ ورغم إنها طُرِحت كوثيقة في الحوار الوطني، فإن تأخر بداية الحوار إلى نحو منتصف عام 2023 جعل الحكومة تتخلى عن طرحها للحوار، واكتفت بعقد مؤتمر اقتصادي، لكي يوافق مجلس الوزراء على النسخة النهائية للوثيقة، ويعتمدها رئيس الجمهورية في 15 ديسمبر 2022، وفي اليوم التالي، 16 ديسمبر، يوافق مجلس خبراء صندوق النقد على قرض بثلاث مليارات دولار، لتصدر الموافقة النهائية لمجلس الإدارة في يناير 2023. لهذا جاء في وثيقة ملكية الدولة "التخارج من 79 قطاعا بالكامل، ومن 40 قطاعا بشكل جزئي أكثر من 50%، وخصخصة الباقي مع بقاء مساهمة الدولة في أكثر من 50%.

كان التوقيع مطلوبا من أجل موافقة الصندوق على القرض، فتقرير خبراء الصندوق يستند إليها ضمن مبرراته للموافقة على القرض وإمكانية سداد أعباء الديون عن طريق مبادلة الأصول بالديون، للأجانب الذين لديهم العملة الصعبة؛ خصوصا مع العبء المادي الضخم للقروض قصيرة الأجل كما رأينا. وجاء تقرير لجنة خبراء صندوق النقد الدولي بالموافقة على القرض بعبارة صريحة واضحة حول السياسة الجديدة التي وافقت الحكومة عليها: "تصفية ممتلكات الدولة divestment of state- owned assets".

[51] نسخة وثيقة ملكية الدولة النهائية المنشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط: https://www.sis.gov.eg/Story/236934/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%80%D9%80%D8%A9-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%80%D8%A9?lang=ar

يرجع نص وثيقة ملكية الدولة إلى قوانين تتخذها كمرجعية تشمل قوانين الصندوق السيادي[52]، وتعديل قانون قطاع الأعمال العام برقم 185 لسنة 2020[53]، ليبيح خصخصة الشركات القابضة نفسها. لكن الوثيقة تضع أساسا قانونيا ثالثا شديد الأهمية، وإن لم يُلْفِتْ الأنظار أو يلقَ العناية الكافية، ذلك هو "المبادئ الحاكمة لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي"[54]، كما ترجمت عنوانها وثيقة ملكية الدولة. لقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تلك الوثيقة عام 2005، ثم عدلتها عام 2015، وهو ما لجأت إليه وثيقة ملكية الدولة.

وفقًا لالتزام وثيقة ملكية الدولة بالمبادئ الحاكمة لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، تتعهد وثيقة ملكية الدولة بإصدار جدول سنوي للطروحات للأصول التي سيتم خصخصتها، وتحديد المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص التي سيتم تنفيذها سنويا، وتحديد المشروعات المشتركة بين الصندوق السيادي والقطاع الخاص، والمراجعة السنوية لتحديد ما إذا كانت ملكية الشركات التي مازالت مملوكة للدولة مازالت ضرورية. اتساقا مع هذا، نصت وثيقة ملكية الدولة على خصخصة كاملة لكافة مشاريع 79 مجالا، مع خصخصة جزئية ل 40 مجالا آخر بأكثر من 50%، وخصخصة الباقي بأقل من 50%، وذلك خلال 3 سنوات)، مع تخفيض قيمة العملة، واتباع سياسة تقشفية. وسنوضح فيما سيلي متابعة التطبيق العملي لتلك الوثيقة حتى سنة 2025.

ومما يلفت انتباهنا - خصوصًا في شروط ذلك القرض - هو جسامة الأعباء اقتصاديا التي يلقيها على مصر، في مقابل ضآلة مبلغ القرض نفسه، فقط 3 مليار

---

52 القانون نص القانون 177 لسنة 2018 شاملا التعديلات المقرة بالقانون 197 لسنة 2020 الخاص بإنشاء الصندوق السيادي، مصدر سابق.

53 القانون 185 لسنة 2020 بتعديل القانون 203 لسنة 1991 الخاص بقطاع الأعمال العام، وقد اعتمدنا على النسخة المنشورة على موقع منشورات قانونية على الرابط: https://manshurat.org/node/67613

54 أنظر وثيقة "توصيات وخطوط مرشدة لحوكمة الشركات المملوكة للدولة"، التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2005، وقامت بتحديث شامل لها عام 2015، وهو ما استندت إليه وثيقة ملكية الدولة، التي صدرت عام 2022. بعدها قامت المنظمة بتحديث للوثيقة عام 2024، وصدرت بالإنجليزية بعنوان:
"Recommendation on Guidelines of Corporate Governance of State-Owned Enterprises" on the link:
https://www.oecd.org/en/publications/oecd-guidelines-on-corporate-governance-of-state-owned-enterprises-2024_18a24f43-en.html

دولار. السبب معروف ومعلن: السخط الأمريكي على طريقة إدارة الاقتصاد المصري بأسوأ إدارة ممكنة على حد تعبير الممثلين شبه الرسميين الأمريكيين والأوروبيين الغربيين. وأهمية قرض الصندوق لا تعود فقط لقيمته المادية، حيث إن موافقة الصندوق تعني الموافقة على السياسة الاقتصادية للدولة، بما يفتح الباب أمام قروض من آخرين، سواءً من منظمات دولية مثل البنك الدولي أو بنك التنمية الأفريقي، أو من دول أخرى، خليجية أو أوروبية أو غيرها.

انفجرت أزمة الديون، وزادت أعباء خدمة الدين القديم بالإضافة إلى الجديد. أصبح من المتعسر جدا الوفاء بأعباء خدمة الدين. قبل أن نستمر، فلنسأل: ولكن إلى أين ذهبت كل تلك الأموال؟ الإجابة حاضرة حتى في تصريحات المسؤولين ورئيس الجمهورية: "الطفرة العقارية"! بناء الطرق والكباري، والاستثمار العقاري في 27 مدينة جديدة، خالية في معظمها، وتبلغ تكلفتها عشرة ترليون جنيه بنص تصريحات السلطة! لهذا لخص بعض المعارضين هذا الوضع في مقولة: كوبري جديد يساوي خسارة مصنع، مدينة أشباح جديدة تساوي خسارة شركة قابضة! بالنظر للعبء الضخم للديون، أصبحت الشروط ناضجة لربط قرض جديد بأسوأ شروط الخصخصة.

وفي مبررات هذا القرض، نُذَكِّر بمقال جريدة الإيكونوميست الذي سبقت الإشارة إليه. ما هو أهم مطلب للصندوق تأخرت مصر الرسمية عن تلبيته من وجهة نظر الصندوق؟ بالطبع إنه سعر الصرف! فهل يعني ذلك أن مصر امتنعت عن تخفيض الجنيه كما تفعل مع كل اتفاق؟ كلا. خلال عام 2022، والذي تم الموافقة من مجلس خبراء الصندوق على القرض في شهر ديسمبر[55] منه، ليتم إقراره في يناير 2023؛ ارتفع سعر الدولار (أي تم تخفيض سعر الصرف) من شهر مارس إلى شهر ديسمبر 2022 إلى 18 جنيها، ثم 24 جنيها. في مارس عام 2023 زاد مرة واحدة

---

[55] جمهورية مصر العربية، طلب الترتيب الائتماني بموجب تسهيل الصندوق الممتد، الإصدار الصحفي وتقرير الخبراء بالإنجليزية، مصدر سابق

Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release; and Staff Report. Link:
https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2023/002/002.2023.issue-002-en.xml

إلى ثلاثين جنيها. بعدها طلب الصندوق المزيد من التخفيض، ومارس الضغوط المعتادة.

في منتصف العام، صرح رئيس الجمهورية علنا برفض مزيد من التخفيض، مشيرا بشكل غير مباشر، ولكنه مفهوم جدا، إلى الصندوق، بقوله: حتى لو رفض أصحابنا. ارتبط هذا بالظرف السياسي الخاص ببدء الحوار الوطني، والأهم بالاستعدادات لانتخابات الرئاسة. من أجل هذا تم التبكير بانتخابات الرئاسة التي كان محددا لها مارس/إبريل 2024، فتمت في ديسمبر 2023. ثم رضخت مصر، بعد زوال المانع المؤقت، وخفضت قيمة الجنيه، حيث وصل الدولار إلى 48 جنيها منذ 30 مارس 2024، مع ما يتبع كل تخفيض من ادعاء بأن هناك دعما للطاقة، هو ليس إلا الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي كما هو مقوم وفق سعر الصرف الجديد؛ أي أن قيمة شراء البنزين والكهرباء ومستلزمات الطاقة التي كانت مساوية للسعر العالمي حسب قيمة الدولار قبل التخفيض أصبحت الآن أقل من السعر العالمي بنفس نسبة تخفيض العملة.

بالطبع وضع الاحتياج الحاد يضع الدولة المدينة في موقف الضعف إزاء الدول الدائنة، وبالتالي قدرة الدول المُقرِضة على فرض شروطها. تمثلت الشروط فيما حدث بالفعل. بعد بدء الحرب الأوكرانية في 24 فبراير 2022 وقيام بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة، خرج من مصر 22 مليار دولار من الأموال الساخنة، ودخلت مصر في واحدة من أكثر الأزمات حدة، حيث إن هذا المبلغ أكثر من نصف الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري وقتها، فضلاً عن أن ذلك الاحتياطي النقدي يحتوي على ودائع خليجية لا يمكن استخدامها في سداد الالتزامات بداهة.

ذهب الرئيس السيسي لزيارة الإمارات والسعودية بحثا عن تمويل سريع في مواجهة الأزمة. تم الاتفاق على بيع حصة من كل من شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية (ثامن شركة في العالم لإنتاج السماد)، وشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"، وحصة أيضا في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات

والبضائع[56]. ويضاف لهم أيضا، بيع مصر لحصة في البنك التجاري الدولي، وشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية (فوري) للخدمات الإلكترونية والمالية[57]. بعدها بقليل، اشترت السعودية حصة أكبر من نفس شركتي السماد اللتان اشترت الإمارات حصو فيهما[58]؛ كما ضمت الصفقة السعودية أيضا شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، وشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية[59]. ويوضح الكاتب إلهامي الميرغني خسائر مصر في تلك الصفقات[60].

لا يمكن تقدير مدى فداحة خسارة مصر ببيع شركات السماد إلا بمعرفة الدور الذي تلعبه في مصر. تكلفة تصنيع السماد رخيصة جدا، ولكن المنتج مطلوب عالميًا بشدة لأن الدول المتقدمة معظمها أوقفت صناعته، لأنه سلعة ملوثة للبيئة، وتعتمد على استيراده. عام 2022، عام خصخصة شركتي السماد، كانت تلك الشركات تصدر نصف إنتاجها، حيث تبيع الطن بما يعادل حوالي 17000 جنيه مصري.

---

[56] أنظر مقال "صفقة "القابضة" أبوظبي في مصر ستشمل "أبوقير للأسمدة" و"موبكو" و"الإسكندرية للحاويات" على موقع الشرق، على الرابط:
https://asharq.biz/85fqv

[57] أنظر: "الإمارات تستحوذ على شركات حكومية في مصر" في جريدة مال وأعمال عدد 12 إبريل 2022 على الرابط:
https://ar.rt.com/ssqj

[58] أنظر مقال "بـ 14 مليار جنيه.. بيع حصص الحكومة في موبكو وأبو قير للأسمدة" على موقع عالم الزراعة، على الرابط:
https://agricultureegypt.com/News/39412/%D8%A8%D9%80_14_%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1_%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87.._%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%AD%D8%B5%D8%B5_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D9%88%D8%A8%D9%83%D9%88_%D9%88%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D9%82%D9%8A/%D8%B1_%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%AF%D8%A9

[59] أنظر: "الصندوق السيادي السعودي يشتري حصصًا في 4 شركات مصرية بقيمة مليار و300 مليون دولار" على موقع CNN العربي في 10 أغسطس 2022 على الرابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2022/08/10/saudi-sovereign-fund-buys-stakes-in-egyptian-companies?fbclid=IwAR0Qy12hGakEPmE5uSQelBgpMIsvWnTHlj_55zc3mQjSepPK-2i0pmDcn-4

[60] أنظر "خسائر مصر من بيع شركة أبوقير للأسمدة للإمارات" للكاتب إلهامي الميرغنى في 2022/7/30 على موقع الحوار المتمدن، على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=763828

النصف الآخر تأخذه منها وزارة الزراعة بسعر 4500 جنيه للطن، وهذا سعر مربح بشدة للشركة أيضا، لهذا فشركات السماد من أكثر القطاعات ربحا في السوق (ولهذا رغب فيها المشترون)؛ ووزارة الزراعة تبيعه للفلاح بسعر متناسب مع سعر شرائه، مما يخفض من تكلفة الزراعة، ويعين الفلاح عليها. بالطبع لن يستمر الوضع هكذا، لأنه بعد الخصخصة، سوف يبيع المشترون السماد بأعلى سعر، فيُفْقَر الفلاح الصغير، ويفْقَر المواطن لارتفاع تكلفة الغذاء!

لعل مثال خصخصة الشركة الشرقية للدخان، في محتواه وأسلوبه والنهاية التي انتهى إليها، يحمل كل سمات الخصخصة. منذ تأميم الشركة الشرقية للدخان (إيسترن كومباني) عام 1956، والشركة تتمتع بالوضع الاحتكاري للسوق المصرية، كما إنها تنتج سجائر كليوباترا، أحد أشهر الماركات في السوق العربية. أرباح الشركة ضخمة، غير الضرائب الهائلة التي تدفعها. يكفي إنها حققت أرباحا عام 2011 مقدارها 274 مليون دولار وليس جنيه. الشركة هي السادسة في العالم، حيث نسبة المدخنين بين الرجال البالغين في مصر 48%، أي ضعف الدول المتقدمة. ولكن كلما زادت أزمة البلد الاقتصادية، كلما كانت أكثر استعدادا للتفريط في أعلى أصولها قيمة، فبدأ بالتخلي عن احتكار السوق، حين سمح النظام بتصنيع منتجات شركة أخرى لسجائرها في مصر من خلال الشركة الشرقية للدخان، وبعد مناقصة، منح هذا الحق لشركة فيليب موريس إنترناشيونال[61].

لم تنته القصة هنا، فاستمرار الضغط الخارجي لصندوق النقد الدولي من أجل خصخصة الأصول الحكومية، واستمرار مأزق نقص الدولارات، أقدمت الدولة على بيع معظم أسهم الشرقية للدخان في العام التالي، 2023، حيث تم بيعها دون شفافية كافية، ولكن ومن بين الفائزين عملاق التبغ فيليب موريس إنترناشيونال وشريكه التجاريّ وموزّعه منذ فترة طويلة، وهو رجل أعمال إماراتيّ بارز ذو علاقات سياسيّة يدعى عبدالله الحسيني. تم الطعن على نزاهة المناقصة في المحاكم

---

[61] تداولت الصحف المختلفة تلك الصفقة وصفقة العام التالي بمقالات كثيرة، ومن أبرز المراجع في هذا الشأن، دراسة "كيف أمّنت شركة "فيليب موريس" حصتها في أحد أكبر أسواق السجائر في العالم؟" بتاريخ مارس 2024، على موقع "زاوية ثالثة" على الرابط: https://zawia3.com/philip-morris/

الدولية. قامت The Examination مع مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظّمة والفساد (OCCRP)، ولكن كل ما أمكن الوصول إليه هو أن الحكومة قد أقدمت على تنظيم صفقتين غامضتين، كانت نهايتهما سيطرة فيليب موريس إنترناشيونال ورجل الأعمال الإماراتي المتنفذ، عبد الله الحسيني على سوق مربحة ومتنامية – بينما منافسي فيليب موريس إنترناشونال يشتكون من أنّ العمليّة كانت غير نزيهة حسب رأيهم[62].

خصخصة الشركات القابضة

الشركات القابضة هي شركات تملك وتدير شركات تسمى الشركات التابعة؛ وهي كيان قانوني معروف دوليا منذ أواخر القرن التاسع عشر. لكن بدأ الدخول الواسع لهذا الكيان القانوني في مصر، كما أوضحنا من قبل، في أعقاب اتفاق التثبيت والتكيف الهيكلي لعام 1991 بإصدار قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لعام 1991، وهو الذي حول المؤسسات العامة التي تمثل وتدير الملكية العامة للدولة كوحدة واحدة، إلى الشركات القابضة المملوكة للدولة أيضا ولكن كملكية خاصة، وتقليص حقوق إدارة الشركات القابضة لصالح حرية المديرين المباشرين للشركات التابعة؛ كما أجاز القانون بيع الشركات التابعة وطرح أسهمها في البورصة ولها كل أشكال التصرف في شركاتها التابعة. منذ ذلك الحين، بدأت خصخصة الشركات التابعة شركة فشركة. سمتان جديدتان طرأتا على عملية الخصخصة، بالذات خلال الفترة الأخيرة الخامسة من الانفتاح بين 2020 إلى 2025، للتمكين لمسار الخصخصة الواسعة.

السمة الأولى كما رأينا هي إصدار القانون 185 لسنة 2020 بتعديل قانون 203 لسنة 1991، لكي يسمح بخصخصة الشركات القابضة نفسها. أما السمة الثانية، فنشأت من خلال المقاومة التي حدثت لعملية تلك الخصخصة، بالذات مع وقائع الفساد في تقليل قيمة الأصول المخصخصة، وهو ما أثبته أحكام قضائية متعددة. تمثل هذا المسار في الاستبعاد التدريجي لرقابة البرلمان على الخصخصة، واستبعاد الولاية القضائية على نحو متدرج، لكي تكون خاضعة لإرادة السلطة

---

62 المصدر السابق

التنفيذية وحدها. بدأ هذا بإصدار قانون 138 لسنة 2014[63] لتعديل قانون الإجراءات الجنائية، بقصر حق الاعتراض القضائي على عقود الخصخصة لطرفي العقد وحدهما، وبالتالي سحب الولاية القضائية والحق العام في الاعتراض أمام المحاكم. كما تمثل، كما رأينا، في إنشاء الصندوق السيادي، حيث يتم نقل ملكية الأصول له بقرار إداري من السلطة التنفيذية، وبيعه وخصخصته أيضا من قبلها، حتى بدون الشفافية والالتزام بإعلان تفاصيل الخطوات التفصيلية، بل وميزانية الصندوق نفسها.

قبل استعراض خطوات الخصخصة الفعلية، نذكر أن هناك إجمالي 23 شركة قابضة، تشمل 6 شركات تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، هي الشركة القابضة للصناعات المعدنية، والغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية، والأدوية، والسياحة والفنادق، والتشييد. هناك شركة قابضة واحدة تتبع الآن الصندوق السيادي بعد نقلها من وزارة قطاع الأعمال العام، هي الشركة القابضة للتأمين. ولكن هناك ستة عشر شركة قابضة أخرى تابعة لنحو عشر وزارات (النقل والزراعة والتموين والطيران والإسكان والبترول والري والصحة والثقافة والسياحة والآثار). بالطبع السبب الواضح هو تحويل كل الكيانات بما فيها الخدمية إلى شركات هادفة للربح، ويجوز بيعها وخصخصتها بكل الوسائل الجزئية والكلية. والشركات القابضة هي: النقل البحري والبري، المستحضرات الدوائية واللقاحات، مياه الشرب والصرف الصحي، المصرية للغازات ايجاس، مشروعات الطرق والكباري والنقل البري، مصر للطيران، الري والصرف، جنوب الوادي للبترول، استصلاح الاراضي وأبحاث المياه، المطارات والملاحة الجوية، الصوامع والتخزين، الاستثمار في الاثار، الصناعات الغذائية، الاكاديمية المصرية لعلوم الطيران، البتروكيماويات، الاستثمار في مجالات الثقافة والسينما[64].

---

[63] أنظر نص القانون 138 لسنة 2014 لتعديل بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية، والذي أطلق عليه البعض اسم "قانون تحصين الفساد"، على الرابط: https://manshurat.org/node/14421

[64] أنظر موقع مركز معلومات قطاع الأعمال العام، على الرابط: https://www.bsic.gov.eg ، أنظر أيضا مقال "كم شركة قابضة فى مصر وإلى أى الوزارات تنتمى؟" للكاتب عبد الحليم سالم، في جريدة اليوم السابع بتاريخ 13 يونيو 2023، على الرابط: https://www.youm7.com/story/2023/6/13/%D9%83%D9%85-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B6%D8%A9-

بدأت ممارسة خصخصة الشركات القابضة بإعادة هيكلة أكبر شركتين قابضتين في مصر. الشركة المصرية القابضة للغزل والنسيج، بإعادة هيكلتها فيما يبدو، بالمشاركة مع الاتحاد الأوروبي، والشركة القابضة للصناعات المعدنية، حيث إعادة الهيكلة، كما تم في الممارسة العملية، تتمثل في تصفية شركة الحديد والصلب، ثم شركة الكوك، ثم الاتجاه إلى خصخصة شركة الألومنيوم، ومشروع ببيع 20 إلى 25% من أسهم الحكومة فيها (والحكومة تمتلك 92% من أسهمها) لشركاء خليجيين. تلى ذلك نقل ملكية كل من الشركة القابضة للتأمين، وقطاع الفنادق في الشركة القابضة للسياحة والفنادق، إلى الصندوق السيادي، كما سنوضح.

صناعة الغزل والنسيج من أقدم وأهم الصناعات في مصر، حيث يتميز القطن المصري طويل التيلة بسمعة عالمية، ودائما كانت تلك الصناعة مربحة للاستهلاك المحلي والتصدير. ومنذ العام 2021 بدأت الصحف تنشر مشروع تطوير الشركة القابضة للغزل والنسيج، والتي تتبعها 9 شركات تابعة[65]. وتتحدث جميع الصحف عن "المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسج" حيث يشار إلى أنه يتكلف نحو 1.5 مليار دولار. وكان أول إشارة له تقول أن الاتحاد الأوروبي سوف يدفع 625 مليون يورو (كانت قيمتها وقتها حوالي 15 مليار جنيه)، وتدفع الحكومة 15 مليار جنيه (يوحي هذا بشراكة[66] مناصفة بين مصر والاتحاد الأوروبي في

%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%85%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81/6210652

[65] أنظر المعلومات من على موقع الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس على الرابط: http://www.mpbs.gov.eg/Arabic/Affiliates/HoldingCompanies/Pages/HoldingCompaniesDetails.aspx?id=5

[66] حول الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، أنظر دراسة د. أحمد جلال وبرنارد هوكمان بالإنجليزية "Egypt and the partnership agreement with the EU: the road to maximum benefits" على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/07/Egypt-and-the-Partnership-Agreement-with-the-EU-The-Road-to-Maximum-Benefits-WP3-August-1996.pdf

توسعات مشروع التطوير المشار إليه)، بالإضافة إلى أن الحكومة المصرية سوف تدفع عشرين مليار جنيه آخرين لسداد ديون الشركة القابضة[67]، وهذا منطقي بالطبع، حيث لن يشارك أحد شركة مديونة، بهذا بلغ مجموع ما تدفعه الحكومة 35 مليار جنيه، مقابل 625 مليار يورو[68].

شمل المشروع إعادة هيكلة كاملة لصناعة حليج الأقطان والغزل والنسيج والملابس في مصر بما يتضمنه من استيراد آلات حديثة لكل مراحل العملية، وهكذا فالمشروع يهدف إلى توفير التمويل من أجل التحديث، في مقابل نقل الصناعة التي تفخر بها مصر في كل مراحلها، منذ إنشائها في عهد محمد علي منذ نحو قرنين، وحتى التطور الذي شمل إنشاء مدينة صناعية جديدة هي المحلة الكبرى، على يد طلعت حرب منذ قرن كامل، وحتى التطور في عهد الناصرية منذ نحو ستين عاما؛ ولكن التطوير هذه المرة، قد يعني شراكة للاتحاد الأوروبي في الملكية والربح. ولكن نسبة مشاركة الشريك الأوروبي في ملكية الشركة القابضة يتوقف على سعر تقييم الأصول المصرية، هل بالقيمة الدفترية أم السوقية على نحو ما تم في بعض صفقات قبل 2011. ولكن لا شفافية ولا عقد معلن ولا إقرار البرلمان لاتفاقية، رغم إنه واجب دستوري لكل دخول رؤوس أموال أجنبية.

---

[67] أنظر: "رئيس الوزراء خلال تفقده مشروعاتها بالمحلة الكبرى: توجيهات رئاسية للنهوض بصناعة «الغزل والنسيج». و30 مليار جنيه استثمارات لتحديث الشركة" في جريدة الأهرام بتاريخ 13 فبراير 2023

[68] أهم المراجع: أنظر مقال: "تامر الحبال: المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج يحقق التنمية المستدامة في قطاع صناعي حيوي" في جريدة الأهرام بتاريخ 28 ديسمبر 2024.

أنظر أيضا: مقال عبد الحليم سالم 10" معلومات حول مستجدات المشروع القومى لتطوير مصانع الغزل والنسيج والملابس" في جريدة الأهرام بتاريخ 19 أكتوبر 2024.

ومن أهم المصادر: مقال "الاستراتيجية الشاملة لتطوير صناعة الغزل والنسيج" على موقع موقع الهيئة العامة للاستعلامات، 27 يناير 2023، على الرابط:

https://www.sis.gov.eg/Story/250567/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC?lang=ar

في آخر متابعة لأخبار الشركة القابضة للغزل والنسيج، تطالعنا الصحافة[69] بانتهاء المرحلة الأولى من "المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج" وبدء المرحلتين الثانية والثالثة. كما يورد إن الوزير اعتمد ميزانية الشركة القابضة للغزل والنسيج، حيث حققت مبيعات داخلية وخارجية بقيمة 4.1 مليار جنيه، بنسبة تزيد أكثر ب 51% من العام الماضي، بينما حققت الشركة القابضة بشكل مستقل أرباحا تقدر ب 503 مليون جنيه، بنسبة تزيد عن العام السابق بنسبة 227%. أما عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فهو المحاط تماما بالسرية!

نأتي الآن لتصفية (وليس لبيع أو خصخصة) شركة الحديد والصلب المصرية، وهو موضوع خاص وشديد الأهمية، بقدر ما في أهمية صناعة الحديد والصلب لأي دولة. يكفي أن تحدي إعادة بناء المصانع المدمرة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، جعلت الاتحاد الأوروبي يعيد صناعة الصلب بشكل مشترك عند إنشاء مشروع مشترك بين أكبر ست دول في أوروبا الغربية عام 1951، هو "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، وهو ما تطور تدريجيا ليكون نواة للاتحاد الأوروبي. مشكلة رئيسية واجهها نمو الصناعة في مصر هي تركيزها على الصناعات الخفيفة من صناعات غذائية وغزل ونسيج، وغياب أي صناعة للحديد والصلب، القادرة على إنتاج لوازم أساسية مثل حديد التسليح للبناء، وكذلك بناء الآلات. بدأت تلك الصناعة في مصر عام 1947 بإنشاء شركة الدلتا للصلب لإنتاج

69 أنظر مقال "وزير قطاع الأعمال العام يترأس الجمعية العامة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج" في جريدة اليوم السابع بتاريخ 27 فبراير 2025، رابط المقال:
https://www.youm7.com/story/2025/2/27/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B7%D9%86/6899928

حديد التسليح من صهر الخردة، مع ضخامة الخردة المتبقية من الحرب العالمية الثانية في صحراء مصر، وليس تصنيعا من خامات منجمية[70].

وكان أول مشروع لصناعة حديثة للحديد من الخامات مع قرار إنشاء شركة الحديد والصلب بحلوان عام 1954 بالاكتتاب الشعبي، ليبدأ الإنتاج عام 1958[71]، باستخدام خامات محلية، مثل خام الحديد، والحجر الجيري من حلوان، وقامت بتنفيذه شركة ديماج الألمانية. كان فحم الكوك اللازم لتلك الصناعة يستورد من الخارج حتى العام 1960، حينما تم إنتاج الكوك في مصر في شركة النصر لصناعة الكوك. كان درس الخطة الخمسية الأولى والأخيرة في مصر بين سنتي 1960-65 الذي أشرنا إليه سابقا في تعليق الاقتصادي شارل بيتلهايم، هو غياب الصناعة الثقيلة والآلات ومستلزمات الإنتاج الهامة التي تحتاج إلى هذا النوع من الصناعات.

ربما كان هذا هو الدافع وراء إنشاء مجمع الحديد والصلب في حلوان، بصدور قرار إنشائه عام 1969[72]. أصبح المصنع حجر زاوية شديد الأهمية في الصناعة

---

[70] أنظر موقع موسوعة ويكيبيديا العربية، مادة " مصانع الدلتا للصلب"، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%AA%D8%A7_%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8#:~:text=%D9%87%D8%B0%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A9%D8%8C%20%D9%81%D8%AD%D8%B5%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%2023%20%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1,%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%20250%20%D8%A3%D9%84%D9%81%20%D8%B7%D9%86%20%D8%A8%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%AA%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%8B%D8%A7.

[71] أنظر موسوعة ويكيبيديا مادة "الحديد والصلب المصرية" على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[72] أنظر موقع الجهاز التنفيذي الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية IMPA-Egypt، على الرابط:
https://impa.gov.eg/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%

المصرية، ووصل عدد عماله في أواخر السبعينات إلى 26 ألف عامل، وهو المصنع الوحيد في مصر الذي ينتج الحديد بدءا من الخام، كما ينتج البيليت (خام الحديد للتصنيع)، والوحيد الذي ينتج قضبان السكك الحديدية، والصاج المدرفل الثقيل بمختلف درجات السمك حتى إنتاج درع الدبابة، ومختلف المنتجات الهامة. بل إن وحدة الغازات بالمصنع، اللازمة لتشغيل أفران صهر الحديد، تنتج 70% من الأوكسجين الطبي في مصر، وكذلك غاز النيتروجين والأرجون.

لكن الشركة واجهت مصاعب كبيرة منذ التسعينات فصاعدا تمثلت في تغير سياسات الدولة التي عادت بالسلب على الشركة، حيث تم إيقاف جميع التعيينات تقريبا منذ العام 1990، ومع استمرار خروج العمال الكبار للمعاش، غير المعاش المبكر منذ عام 2001، فانخفض عدد العمالة به إلى 7500 عام 2019. كما تم وقف الصيانة وتجديد الماكينات بسبب وقف التمويل الحكومي والبنكي[73]. ظل الموضوع يتراوح بين التشهير الحكومي بالشركة، مقابل رغبة العاملين بها، مع الأحزاب المعارضة والنقابات العمالية في الحفاظ على الشركة وتطويرها. تم طرح مناقصة للتطوير عام 2017، وبعد عام تم إلغاؤها. تم عقد مناقصة أخرى للتطوير عام 2019، أيضا لم يتم الأخذ بها، وتم طرح موضوع التصفية بإصرار منذ عام 2020-2021، ولم تفلح جهود العاملين ومؤتمرات الأحزاب المعارضة فرادى ومعا، واستجوابات البرلمان في تغيير خطة الخصخصة[74].

81-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%87%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%81%d9%8a%d8%b0%d9%8a/

[73] أنظر الدراسة الهامة: "تحولات الاقتصاد المصري: نموذج الحديد والصلب" مصدر سابق

[74] أنظر دراسة "تحولات الاقتصاد المصري: نموذج الحديد والصلب" مصدر سابق، وانظر أيضا الدراسة العامة المعنونة: "على أنقاض آلات الإنتاج.. محطات انهيار شركة الحديد والصلب" على موقع مصر 360، على الرابط:

https://masr360.net/2021/01/12/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84/

لعل من أطرف المواقف السيئة، هو أن أحد الأسباب التي طرحت لتدهور إنتاج شركة الحديد والصلب هو نقص توريد فحم الكوك الضروري من شركة النصر لإنتاج الكوك، حيث ساهم بشدة في ذلك قرار الشركة القابضة بتقليل حصة الحديد والصلب من الكوك لصالح تصديره بدعوى أن هذا مربح لشركة الكوك أكثر من بيعه لشركة الحديد والصلب! ولكن في أعقاب تصفية شركة الحديد والصلب بوقت قليل، تمت تصفية شركة النصر لإنتاج الكوك عام 2022 بسبب خسارتها لعميلها الرئيسي، الحديد والصلب! وتم تعويض العاملين الذين خرجوا إلى المعاش المبكر، وساعتها تم إبراز أسباب أخرى تتعلق بتقادم الماكينات! فضلا عن أسباب بيئية[75].

ومن الوقائع بالغة الدلالة، أنه أثناء المناقشات حول تصفية الحديد والصلب، وبعد تلقي عروض متعددة، روسية وأوكرانية وإنجليزية تتضمن إنعاش الشركة واستمرارها، حتى لو كان بعقد انتفاع بنظام BOOT قال ممثلو العمال إنهم لا يرغبون في أموال المعاش المبكر، بل يرغبون في استمرار العمل، وقالت الحكومة أن المشروع يحتاج إلى 3 مليار جنيه غير متوفرة، ولكن انتهت التصفية وبلغت تعويضات العاملين في تقرير التصفية 2.2 مليار جنيه[76]! ولم يلتفت أحد لحجج أن أي دراسة جدوى حقيقية يجب أن تأخذ في اعتبارها الإنتاج القومي ككل، والترابطات الأمامية والخلفية للمشروع مع القطاعات الأخرى في المجتمع التي

غير العديد من المقالات التي تناولت هذا الموضوع في تلك الفترة.

75 أنظر مقال "مصر.. تصفية شركة حكومية لإنتاج الكوك.. ومسؤول يوضح الأسباب" على موقع سي إن إن العربي بتاريخ 7 سبتمبر 2022 على الرابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2022/09/07/egypt-company

76 أنظر مقال "تقرير تصفية شركة الحديد والصلب: مديونية كبار الموردين تتجاوز 6 مليارات جنيه" على موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ 21 إبريل 2025، على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2025/4/21/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%B5%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-6/6960184

تغذيه وتتغذى منه مخرجات الشركة، وكذلك فرق سعر استيراد تلك المستلزمات بعد تصفية الشركة!

خصخصة شركة الألومنيوم: استعرضنا من قبل إصدار القانون 185 لسنة 2020، الخاص بخصخصة الشركات القابضة بالقطاع العام، ولكن لنرى أحد أهم التقارير حول دوافع الخصخصة، التي انتصرت على كل الحجج التي تقال. بالطبع التسمية الرسمية لذلك النوع من الإجراءات هو الإصلاح الاقتصادي، ولكن الاسم غير دقيق: لأنه ترجمة لمصطلح: Economic reform. لكن الترجمة الدقيقة في هذا السياق هنا لكلمة reform هي "إعادة هيكلة". وفي عام 2020، أصدر البنك الدولي دراسة مطولة شديدة الأهمية بعنوان: خلق الأسواق في مصر[77]، يوضح فيها تطبيق نظريته حول تحقيق التنمية التي يقودها القطاع الخاص، من خلال الخصخصة الواسعة (أو إعادة الهيكلة) للهياكل الإنتاجية وتقليص ملكية الدولة.

نأتي الآن إلى وضع، وتطورات، ومستجدات شركة مصر للألومنيوم. من يملك الشركة الآن؟ حقيقة، لا نعلم على وجه اليقين. لماذا؟ على المواقع الرسمية للشركة[78]، نجد الأخبار الأساسية التاريخية للشركة: التأسيس 1969، بدء الإنتاج

---

[77] اصدر البنك الدولي، من خلال إحدى الشركات الشريكة له، مؤسسة التمويل الدولية، كتابا هاما بعنوان "خلق الأسواق في مصر" وفي العنوان الجانبي: تشخيص القطاع الخاص في مصر، تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع خاص منتج. في ديسمبر 2020 (بالإنجليزية)

"Creating markets in Egypt, Country private sector diagnostic, Realizing the full potential of a productive sector" link:
https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/288811613142382664/creating-markets-in-egypt-realizing-the-full-potential-of-a-productive-private-sector

[78] "شركة مصر للألومنيوم". موقع الشركة على الإنترنت، على الرابط:
https://ar.mih.eg/myservice/misr-aluminum-company/#:~:text=%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%88%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%85%20*%20%D8%A3%D9%87%D9%85%20%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20*%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%B4%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9

1975، ثم النجاح الباهر للشركة والتطور، حيث تنتج الشركة 320 ألف طن سنويا من منتجات الألومنيوم مثل (بلاطات، اسطوانات – قوالب سبائكية – قوالب نقاء 99.7 &99.8% – تي بار – سلك 9 مم – سلك 9.5 مم). الشركة حاصلة على شهادات الجودة (ايزو)، وبها مدينة سكنية للعاملين، ولها مزارعها الخاصة ومزارع تربية الحيوان لتلبية احتياجاتها الذاتية، كما إن بها مدارس من الحضانة إلى الثانوية، وكذلك هناك، النادي الرياضي والمستشفى والبنك والفندق. ويتم التسويق في السوق المحلية والتصدير لعشرين دولة في العالم.

واجهت الشركة تحديين: الأول بعد رفع أسعار الكهرباء عام 2019/2018، وحققت خسائر في هذا العام. رفعت الشركة مذكرة لمجلس النواب، وتضمنت احتياجات الشركة لخطة تطوير، تتضمن إضافة وحدات إنتاجية حديثة، وتحديث أصول متهالكة قديمة، وبناء محطة ضخمة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وكل هذا بالطبع يستلزم تمويلا ضخما[79]. من أي مصدر يمكن أن يأتي التمويل؟ توضح مقالة هامة على موقع آي فاينانس سعي صندوق أبو ظبي السيادي (شركة إيه دي كيو القابضة) لشراء حصة تصل إلى 30% من الشركة، نقلا عن جريدة المال القاهرية، حيث أوضحت الجريدة أن الشركة القابضة للصناعات المعدنية،

%8A%D8%A9%20*%20%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9

79 أنظر مقال "مصر للألومنيوم قلعة صناعية لتنمية الصعيد.. صادرات لـ20 دولة وخطط لتدشين خط سابع ومصنع لجنوط السيارات.. خالد الفقى: 40 مليار جنيه صادرات المصانع آخر 6 سنوات.. ومذكرة بالتحديات للجنة الصناعة بمجلس النواب" للكاتب عبد الحليم سالم في جريدة اليوم السابع بتاريخ 12 يونيو 2022، على الموقع

https://www.youm7.com/story/2022/6/12/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%88%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%82%D9%84%D8%B9%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%8020-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D8%B7%D8%B7/5797459

المالكة لشركة الألومنيوم، تحاول بيع أسهمها المختلفة ضمن برنامج الطروحات المصري، تطبيقا لوثيقة ملكية الدولة[80].

ثم تخبرنا مقالة أخرى حديثة، صادرة عام 2025[81]، بالتقدم في خطة تحديث الشركة. إذن فقد تم تدبير التمويل، ولكن دون شفافية الحديث عن مصدره في بلد تعاني من أزمة توفير العملة الصعبة؛ هل أتى من بيع جزء من الشركة؟ وما نسبته؟ وبأي سعر؟ وما نسبة مشاركة الشريك الأجنبي فيه، وهي بالطبع تتحدد بناءً على تقدير قيمة أصول الشركة. لا نجد مصدرا واحدا يجيب على مثل تلك الأسئلة، حيث اعتدنا على تغييب الشفافية، فمصر تحتل مكانا متأخرا في ترتيب منظمة الشفافية الدولية، حيث تتراوح نقاطها بين 32 إلى 36 نقطة من مائة، حيث مائة هي الدول الأكثر شفافية، وصفر هي الأكثر فسادا. هذا التقييم يجعل مصر الدولة رقم 105 عالميا للأقل شفافية بين 180 دولة[82].

في العاشر من شهر مارس سنة 2023، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على الموافقة على قرض صندوق النقد الدولي الذي نص على "تصفية ممتلكات الدولة"، نشرت الجريدة الرسمية خبر نقل ملكية جميع أسهم شركة مصر القابضة للتأمين إلى

---

80 أنظر "أيه دي كيو تعتزم الاستحواذ على 30% مصر للألومنيوم". على موقع آراب فاينانس بتاريخ 08/11/2023، على الرابط
https://www.arabfinance.com/News/newdetails/9039

81 أنظر مقالة ""أهمها تدشين محطة طاقة شمسية ومصانع جديدة.. تفاصيل خطة "مصر للألومنيوم" لمضاعفة الصادرات والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر"، للكاتب عبد الحليم سالم، في جريدة اليوم السابع، عدد 17 فبراير 2025، على الرابط
https://www.youm7.com/story/2025/2/17/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%88%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1/6885392

82 أنظر موقع ويكيبيديا باللغة العربية، مادة "الفساد في مصر" على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1

صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية[83]. شركة مصر القابضة للتأمين تتبعها 3 شركات، هي شركة مصر للتأمين، وشركة مصر لتأمينات الحياة، ومصر لإدارة الأصول العقارية؛ كما إنها تمتلك حصصا في ست شركات أخرى، أبرزها مصر لإعادة التأمين، مصر لإدارة الاستثمارات المالية، وغيرها[84]. ثم قدمت الإمارات عرضا للاستثمار بحصة في أكبر شركة مصرية للتأمين على الحياة[85]، ونشرت مواقع متعددة أن الحصة المطروح شراؤها تبدأ ب 20%، تزيد بعد عام إلى 40%. بالمثل، دون أي خبر لاحق عما تم من حيث البيع من عدمه.

نشرت جريدة الأهرام[86] خبر بيع 51% من الشركة القابضة للفنادق، والتي تمتلك سبع فنادق تشمل سوفيتيل ليجند أولد كتراكت أسوان، ومنتجع موفنبيك أسوان، وسوفيتيل وينتر بالاس الأقصر، وفندق شتايجنبرجر التحرير، وفندق شتايجنبرجر سيسيل الإسكندرية، وماريوت مينا هاوس القاهرة، وماريوت عمر الخيام الزمالك.

---

83 أنظر: "نقل ملكية جميع أسهم شركة مصر القابضة للتأمين إلى صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية". الجريدة الرسمية- العدد 10 (مكرر) في 10 مارس سنة 2023، على الرابط:
https://manshurat.org/content/nql-mlky-jmy-shm-shrk-msr-lqbd-lltmyn-l-sndwq-msr-lsyd-llstthmr-wltnmy

84 أنظر موسوعة ويكيبيديا العربية، مادة "مصر القابضة للتأمين" على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B6%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86

85 أنظر "عرض إماراتي للاستحواذ على حصة بأكبر شركة لتأمينات الحياة في مصر... في إطار خطة الحكومة المصرية للتخارج من عدة أصول". نشر على موقع دبي - العربية.نت، في 04 مارس 2024، على الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/companies/2024/03/04/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B0-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

86 أنظر جريدة الأهرام، عدد 26 نوفمبر 2023، خبرا معنونا: "قراران بنقل ملكية 50% من أسهم شركة الفنادق المصرية من «القابضة للسياحة والفنادق" إلى صندوق مصر السيادي.

وتلك النسبة هي كل ما تملكه الحكومة من شركة الفنادق، و46% مملوكا للقطاع الخاص من قبل. ثم تم بيع تلك الحصة إلى مجموعة طلعت مصطفى القابضة مقابل مليار دولار، من خلال ذراعها الفندقي شركة أيكون التي تمتلك 8 فنادق، فأصبحت تمتلك في شركتها القابضة 15 فندقا؛ ثم باعت مجموعة طلعت مصطفى للإمارات 51% من الشركة المدمجة الجديدة، وبالتالي صارت الإمارات شريكة في الفنادق الخمسة عشر.[87]

خصخصة مرافق ومواقع استراتيجية

تلت تلك الخطوات إفراط في بيع كل ما يمكن بيعه من أصول إنتاجية وعقارية وخدمية، كما تم بيع مبنى المجمع للإمارات، ثم إحالة ملكية 13 مبنى وزارة إلى الصندوق السيادي، مع نقل الوزارات إلى العاصمة الإدارية الجديدة؛ وهي مقرات مؤجرة من الجهة المالكة: شركة العاصمة الإدارية للتنمية العقارية. ملاك الشركة هم: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة 49%، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة 29.4%، وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة 21.6%، بقيمة إيجارية 4 مليار جنيه شهريًا.

هناك خصوصية شديدة لتطور الوضع السياسي والاقتصادي والتبعية خلال السنوات العشر الأخيرة، 2014-2024. في ثورة يناير 2011 ثم 30 يونيو 2013 تم الإطاحة بالمجموعة الحاكمة القديمة من خلال عزل مبارك، وحل الحزب الوطني والبرلمان، ثم حل المجالس الشعبية المحلية في يوليو 2011 بحكم المحكمة. بعد انتخاب الرئيس السيسي واستتباب الأمر له بعد يونيو 2014، لم يواصل الاعتماد على أجهزة المخابرات العامة كأجهزة تحليل واقتراح سياسات، كما كان الأمر في عهد حسني مبارك.

قام الرئيس السيسي بتغيير قيادات الجهات السيادية القائمة مثل جهاز المخابرات العامة وغيرها عدة مرات، وإحالة العديد من القيادات الأساسية إلى المعاش. وتردد أن البديل كان الاعتماد على المخابرات العسكرية، والتي كان يرأسها اللواء السيسي

---

[87] أنظر مقال بعنوان: "تابعة لـ"طلعت مصطفى" تتم استحواذها على 51% من شركة "الفنادق التاريخية" بتاريخ 11 فبراير, 2024، على الرابط: https://economyplusme.com/119000/

قبل تولي منصب وزير الدفاع. كما شاع وصف أسلوب وصف إدارة الدولة بالإدارة بالأوامر، المقصود ضيق دائرة المساهمة في صنع القرار السياسي في جميع المجالات، فضلا عن انقطاع التواصل مع أي أجهزة سيادية لصنع القرار من المرحلة السابقة. المخابرات العسكرية هي هيئة متخصصة في أمور القوات المسلحة والأمن الخارجي، وليست جهازا تحليليا شاملا مثل المخابرات العامة. هنا أنا أنقل انطباعات ترددت، دون حكم مني على أي منها، ولكن ما ظهر من قرارات قد يدل على التغير الذي حدث في مطبخ عملية صنع القرار السياسي، مع بقائه بالطبع ليس قرارًا برلمانيًا أو سياسيًا جماهيريًا، بل قرار هيئة جديدة ضيقة.

في مجال الاستثمار العام والخاص، اتسع نطاق دخول الجهات السيادية مثل الجيش والمخابرات، كما سنستعرض في الجهات المسؤولة القديمة والجديدة. أوضح كتاب "أفق الخروج، رؤية الحركة المدنية والديمقراطية في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية" الذي يحتوي على تسع عشرة وثيقة، تم تقديمها في قضايا الحوار الوطني، وتمثل إجماع 12 حزبا معارضا، اشتراكية وناصرية وليبرالية، إلى الانخفاض المتوالي لنصيب القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة: فبينما تميزت فترة مبارك بتوسيع شديد في الاستثمارات الخاصة، جاءت الفترة التالية بتقليص تلك الاستثمارات المتزايد، حيث بلغت 41% مقابل 59% للقطاعات الحكومية عام 2017/2016. ثم تقلصت تدريجيا حتى بلغت الاستثمارات الخاصة 21% مقابل 79% للقطاع الحكومي عام 2023/2022[88]. دافعت الحركة المدنية ضد استسهال خصخصة الاستثمارات الحكومية، مطالبة بإصلاحها، وبتحديد دقيق لدور الدولة في الرقابة، والصناعات الاستراتيجية والضخمة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، وفي تحقيق العدالة التنافسية بالعكس، أي تدخل القطاع الحكومي إذا لجأ القطاع الخاص إلى الممارسات الاحتكارية[89].

تناقض آخر برز في فترة الحوار القومي وأشار له كتاب "أفق الخروج" يتعلق بغياب **العدالة التنافسية** بين استثمارات الجهات السيادية والقطاع الخاص في ثلاث

---

88 لاحظ أن تلك النسبة هي نسبة المشاركة في استثمارات السنة المحددة، وليست نسبة ملكية كل من الدولة والقطاع الخاص في الهيكل الإنتاجي.

89 أنظر كتاب "أفق الخروج، رؤية الحركة المدنية الديمقراطية للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية"، مصدر سابق

مجالات: فرغم التنافس في المناقصات في الأعمال المدنية، إلا أن كفة الاستثمارات السيادية تتمتع بالإعفاء من دفع ضرائب، ولا تواجه مشاكل العقبات الإدارية في التراخيص ومختلف جوانب الأعمال الحكومية وتخصيص الأراضي ومد المرافق وغيرها؛ وغياب العدالة التمويلية، إذ تستأثر الدولة بمعظم الاقتراض البنكي، ولا تترك إلا هامشا ضيقا للقطاع الخاص في الحصول على تمويل البنوك؛ فضلا عن إسناد الكثير من الأعمال إليها بالأمر المباشر أو بالمناقصات المحدودة. طالب تحالف المعارضة بخضوع الاستثمارات السيادية في المجال المدني، وفي غير احتياجات الجيش أو تلك المؤسسات، خضوعها لشفافية إعلان ميزانيتها، والخضوع لرقابة الهيئات الرقابية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، وتقديمها أمام البرلمان كجزء خاص من الموازنة العامة للدولة، التي طالبوا بتوحيدها وشمولها.

لهذا أطلق البعض على تلك المرحلة "إدارة الاقتصاد بالأوامر"، وبروز الطابع الفردي وانعدام الرشادة في إدارة الاقتصادي، وبروز التخبط والقرارات المتناقضة أحيانا، وسيادة الموازنات التقشفية، وتقليل نصيب كل من الأجور وخدمات التعليم والصحة من الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة التضخم وتفاقم أزمة نقص الإنتاج عن تلبية الاحتجاجات الأساسية. وأسفر كل هذا عن ريادة نسبة الفقر وتدهور الأحوال المعيشية، واستقطاب توزيع الدخل، حيث ازداد الأغنياء غنى، وازداد الفقراء فقرًا.

إن الزج بأشخاص من جهات سيادية، أو ببعض الجهات السيادية كطرف في نزاع مدني في الاستثمار العقاري من خلال الاستيلاء قصرا على أملاك مواطنين، لهو مسار خطير، وقد حدثت واقعة بارزة تدل عليه، قبل ثورة يناير 2011، يتعلق بالأحداث التي جرت في جزيرة القرصاية، في النيل جنوب الجيزة؛ والجزيرة الصغيرة مساحتها 139 فدان، يسكنها نحو 5000 نسمة، معظمهم يعملون بالزراعة على أرض الجزيرة، أو بالصيد في مياه النيل المحيطة بها، وهذا واقع متوارث منذ أكثر من مائتي عام، ومثبت بعقود إيجار أراضي زراعية مع وزارة الزراعة والأوقاف، ويدفعون بانتظام ما عليهم من حقوق انتفاع لوزارة الزراعة وهيئة الأوقاف، كما إن الملكية مثبتة من الدولة، وتم إدخال مرافق الكهرباء والمياه لمساكن السكان المقامة عليها.

صدر قرار من مجلس الوزراء في 21 يونيو 2007 بعدم تجديد عقود إيجار أراضي جزيرة القرصاية للأهالي أصحاب الحيازة القانونية لأراضي الجزيرة، في الوقت نفسه كانت القوات المسلحة كانت قد وضعت يدها على قطعة أرض بالجزيرة النيلية تبلغ مساحتها حوالي خمسة أفدنة، فيما اعتبر تمهيدا للاستيلاء عليها لصالح استثمارات خدمية وسياحية. أثناء شهر نوفمبر 2007، دخلت قوات تابعة للجيش لإخلاء الجزيرة بشكل قسري، ووقف الأهالي في مواجهتهم. تضامن الكثيرون مع أهالي القرصاية، وعقدت نقابة الصحفيين مؤتمرا استضافت مندوبي الأهالي ليتحدثوا حول الموضوع، ونشرت الصحف تفاصيل الموضوع، وصدرت بيانات عديدة مؤيدة لحقهم. ثم لجأوا للقضاء، ونجح الأهالي بالفعل في إلغاء القرار الوزاري بحكم من الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري في 16 نوفمبر 2008. طعنت القوات المسلحة في القرار، فجاء حكم المحكمة الإدارية العليا بتاريخ 2010 برفض الطعن الحكومي مؤكدةً على أحقية الأهالي في أراضي الجزيرة[90].

---

[90] تتوافر مراجع كثيرة حول الموضوع، اخترنا منها أهم ثلاث مصادر: أنظر مقال "القضاء الإدارى يقضى برفض دعوى أحقية "أهالى القرصاية" لملكية أرضهم"، للصحفي حازم عادل، في جريدة اليوم السابع، 17 مارس 2015، على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2015/3/17/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%89-%D9%8A%D9%82%D8%B6%D9%89-%D8%A8%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D8%A3%D8%AD%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D9%87%D9%85/2108987
أيضا، أنظر نص بيان وقعته العديد من منظمات المجتمع المدني للتضامن مع أهالي القرصاية بعنوان: " القرصاية: نموذج مُصغر لنضال الوطن" (بيان مشترك) المصدر: موقع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على الرابط:
https://ecesr.org/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%85%D9%8F%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D9%84%D9%86%D8%B6%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86/

بالطبع فالجزر النيلية مواقع مناسبة للاستثمار السياحي، ولكن هل يبرر هذا إنهاء مقومات حياة المواطنين الذين يعيشون على هذه الأرض، يمارسون، عادة، مهن الزراعة والصيد، وهي أنشطة مستدامة وتحافظ على البيئة كما حافظت عليها لقرون، على عكس الأنشطة السياحية، أو الاستثمارية، من نوع إقامة بورصات مالية في جزيرة الوراق مثلا، المنتوى إنشاؤها على تلك الجزر. لهذا فإن صدور قرار ب "الموافقة على تخصيص عدد (36) جزيرة نيلية ونهرية وعدد (1) جزيرة بحرية لصالح القوات المسلحة"، شاملة جزيرة القرصاية بعد كل أحداثها التي استعرضناها، وشاملة أيضا جزيرة الوراق التي بدأ فيها نفس النوع من الأحداث من محاولات إخلاء السكان وتصدي السكان لهم واللجوء للقضاء... الخ، ننظر لهذا القرار بشكل سلبي باعتباره إعلاء دافع الاستثمار السياحي والتجاري على المحافظة على نمط المعيشة المنتج ومواقع السكن والعمل التاريخية للكثير من السكان [91].

جوهر الرأسمالية هو تحويل احتياجات البشر إلى سلع تحقق ربحا. ينطبق هذا على إنتاج السلع المادية، كما ينطبق على الخدمات. بالنسبة للمُنتِج (أو مُقَدِّم الخدمات)، يمكن بالطبع تحقيق منفعة من يشتري السلعة أو يتلقى الخدمة، وفي مقابلها، يحق له أن يربح، على الأقل هذا هو ما يقوله منظرو الرأسمالية. تنشأ المشكلة عندما يتناقض دافع الربح مع مصلحة مشتري السلعة أو متلقي الخدمة. في تلك الأحوال، يتغلب دافع الربح عند كل رأسمالي، إلا إذا تدخلت سلطة الدولة، كما يحدث أحيانا، لتنظيم تلك العملية، ومنع ما يسمونه "التربح غير المشروع". يحدث هذا مثلا عندما يمنع المنتج تطبيق اختراعات جديدة تحقق نتائج أكثر فائدة، ولكن تقلل من الاستهلاك لأنها تعيش عمرا أفضل، مثل السيارات الأمريكية في الخمسينات

ولنص حكم بطلان قرار إخلاء جزيرة القرصاية وتهجير سكانها، وتأييد حق الأهالي، أنظر: أحكام ووثائق قضائية‹أحكام رقم الوثيقة/الدعوى 5730 سنة الإصدار/السنة القضائية55 : صفة المصدر / جهة الإصدار: المحكمة الإدارية العليا تاريخ إصدار الوثيقة بتاريخ 6فبراير 2010. على الرابط:
https://manshurat.org/node/14736

[91] أنظر نص قرار "الموافقة على تخصيص عدد (36) جزيرة نيلية ونهرية وعدد (1) جزيرة بحرية لصالح القوات المسلحة"، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 3 مكرر عام 2022، على موقع منشورات قانونية، على الرابط:
https://manshurat.org/content/lmwfq-l-tkhsys-dd-36-jzyr-nyly-wnhry-wdd-1-jzyr-bhry-lslh-lqwt-lmslh

الأطول عمرا، مما دفع المنتجين لوضع إضافات للوقود لتقليل عمر المحرك، وتقليل سمك الصاج، حتى يقصر عمر المنتج. كما يحدث من خلال فن التسويق الذي "يخترع" احتياجات غير حقيقية عن طريق الدعاية والإعلان.

أما الخدمات فلها وضع أكثر خصوصية: فهناك العديد من الخدمات الأساسية التي اصطلح على تسميتها ب "السلع العامة"، التي يجب على الدولة توفيرها للجميع بغض النظر عن فقر وغنى المنتفع. تلك السلع العامة في أوروبا هي التعليم والصحة، وفي الولايات المتحدة، هي التعليم فقط، فالصحة في أمريكا مازالت خاضعة حتى الآن أساسا إلى التأمين التجاري الربحي، مع تدخلات محدودة للدولة. بل إن الولايات المتحدة تراجعت، في عام 1964، عن اعتبار مسؤولية الدولة عن التعليم تشمل التعليم الجامعي، وتم جعله بمصروفات باهظة. يربط البعض هذا التغير (إلغاء تحمل الدولة لميزانية التعليم الجامعي)، إلى إقرار الحقوق المدنية للزنوج، والخوف من غزوهم للجامعات، فتم وضع الحاجز المادي أمامهم ليكون فلترًا قويًا أمام الأغلبية الفقيرة منهم.

في أوروبا، نشأت دولة الرفاه الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية على أربع مقومات: مجانية التعليم، نظم تأمينية اجتماعية للصحة، إقرار منظومة التأمين الاجتماعي ضد الشيخوخة (المعاش)، والعجز، والإعاقة، والوفاة، والبطالة، وتتكامل طبعا مع التأمين الصحي وتأمين إصابات العمل. والأساس الرابع هو تأمين توفير المرافق من كهرباء ومياه نقية وصرف صحي، وفي حدود معينة للفقراء، للسكن، وتوفير تلك المقومات للجميع بسعر التكلفة. في أمريكا الأغلبية الساحقة من تلك الخدمات هي خدمات سلعية تقوم بها شركات ربحية. في بلدنا، مثل العديد من البلدان في سبيل النمو، طُبِّقَت طبعة مخففة من دولة الرفاه الاجتماعي، فيما يخص التعليم والصحة والمرافق. منذ أزمة السبعينات، دخلت الدول الغربية في فترة الريجانية والتاتشرية في الثمانينات، ثم بالذات في فترة العولمة منذ التسعينات.

زادت الضغوط من أجل تسليع الخدمات، وتقديمها من خلال شركات ربحية، وليس بالتكلفة من قبل الدولة، لوضع أوروبا على مسار الولايات المتحدة الأمريكية. اعتبر هذا "استثمارا مربحا، لأنه استثمار مضمون التسويق، نظرا للاحتياج الشديد إليه،

لأنه في حاجة أساسية للإنسان". ووجه هذا المسار بمقاومة ضارية من الشعوب في الغرب. كما بدأ نفس المسار في بلادنا، وفقا لتوصيات مؤسسات التمويل الدولية، منذ الانفتاح الاقتصادي وعهد التبعية. ولكن الواقع عنيد، فالممارسة أظهرت العيوب الخطيرة في هذا المسار. مثالان: في باريس، أدت خصخصة المياه إلى ارتفاع سعرها، مع تناقص نقاوة المياه، مما حدا ببلدية باريس لإعادة "تأميم" خدمات المياه بعودة ملكيتها وإدارتها للدولة. في إنجلترا، سنوات بعد خصخصة السكك الحديدية، ارتفعت أسعار النقل كثيرا، كما تزايدت حوادث القطارات بشدة؛ التفسير المقدم كان إن هدف الشركات في الربح قد أدى إلى نقص ميزانيات الصيانة الدورية والإهمال فيها مما أدى للحوادث. ارتفعت دعوات متعددة لإعادة تأميم المرفق.

في مصر، بدأ منذ العام 1981 تحويل مرافق المياه والصرف الصحي بالمحافظات إلى شركات، ثم تم تجميعها في شركة قابضة هي الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، ويتبعها شركات المحافظات، بمقتضى القرار الجمهوري رقم 135 لسنة 2004[92]. بالنسبة للاتصالات، تم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية، بمقتضى القانون رقم 19 لسنة 1998[93]. ثم تم بيع 20% من أسهمها، ثم تم بحث طرح حصة 10% أخرى للبيع، ولم نعرف ماذا تم فيها[94].

---

92 أنظر نص قرار إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي على الرابط:
https://www.hcww.com.eg/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B6%D8%A9

93 أنظر نص قانون رقم 19 لسنة 1998 تحويل الهيئة القومية للاتصالات إلى شركة مساهمة، على الرابط التالي: https://mksegypt.org/ar/laws/24080

94 أنظر تصريح وزارة المالية ببحث طرح 10% إضافية من شركة الاتصالات للبيع، وفقا لبرنامج الطروحات المطروح من أجل تنفيذ وثيقة ملكية الدولة. جاء التصريح في مقال "أول تعليق من المالية على طرح حصة إضافية من المصرية للاتصالات للبيع" للكاتب مصطفى عيد بتاريخ 7 مارس 2023، على موقع مصراوي على الرابط التالي:
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2023/3/7/2380023/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D9%85%D9%86-

بالنسبة لخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، كانت الدولة تديرهم كمرافق غير ربحية، ولكن تغطي تكلفتها. ولكنها تحولت كلها تدريجيا إلى شركات ربحية، حيث صدر القانون 164 لسنة 2000 بتحويل مرفق الكهرباء إلى شركة مساهمة، ثم تم بعد ذلك تقسيمها إلى شركات متعددة لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة، كلها تابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر[95]. إلا أن ملف الكهرباء بالذات به عدد ضخم من المشاكل: أولا من ناحية التسعير: فالحكومة لا تتعامل مع سعر الكهرباء باعتباره سعر التكلفة، ولا حتى التكلفة بالإضافة إلى نسبة الربح المعتادة، ولكنها تبيعها "بالسعر العالمي" هي ومنتجات البترول، وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي. بالطبع إنها كارثة أن يشتري المواطن المصري سلعة بالسعر العالمي، بينما الحد الأدنى لمرتبه هو بين 8% إلى 10% من مثيله في فرنسا أو ألمانيا أو أمريكا.

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D8%AD%D8%B5%D8%A9-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B9

[95] أنظر نص القرار رقم 164 لسنة 2000 بتحويل هيئة كهرباء مصر إلى شركة مساهمة، على الرابط: https://mksegypt.org/ar/laws/24165#:~:text=*%20%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%B1%D9%82%D9%85%20164%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202000.%20*,*%20(%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9)%20*%20(%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A9)

ثم تلى ذلك تحويل الشركة إلى شركة قابضة، بمقتضى القانون رقم 87 لسنة 2015، على الرابط: https://sadanykhalifa.com/ar/section-data/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%2087%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202015%20%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%20%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1/61

اعتاد وزير المالية السابق محمد معيط بأن يبرر هذا بأن هذا وفق مبدأ الفرصة البديلة، وهو شيء غريب، وكأن الحكومة تاجر يبيع لأعلى سعر، بينما الدولة ليست مالكًا للبترول في الأرض المصرية، لأنه ملك للشعب. كذلك فإن هناك مسلسل لا ينتهي، ينتج عن التخفيضات المتوالية لقيمة الجنيه المصري مقابل الدولار. أول عام 2016، حينما كان سعر الدولار 7.7 جنيه مصري، لم يكن هناك دعم للطاقة. ولكن تخفيض العملة مرتين في مارس، ثم مقرونا بالتعويم في الثانية، في سبتمبر عام 2016، أوصل سعر الدولار إلى نحو 20 جنيها، ثم انخفض تدريجيا حتى نحو 16 جنيها. هذا يعني أن سعر الطاقة محليا يجب أن يزيد للضعف، لأن قيمة الجنيه انخفضت للنصف! والصندوق ألزم مصر بالرفع التدريجي للكهرباء إلى الضعف، وفق جدول ينتهي بنهاية صرف آخر دفعة للقرض عام 2019.

يمتلك الصندوق أداة قوية لفرض ذلك، حيث كل دفعة من الدفعات الست لقيمة القرض تدفع كل 6 شهور، بعد تأكد بعثة المراجعة الخاصة بالصندوق من تنفيذ التوصيات. بعد أن تم الالتزام برفع سعر الوقود من بترول وكهرباء عام 2019، لم يعد هناك بند دعم للوقود في الموازنة، نظرا للوصول للسعر العالمي. ولكن خلال الفترة بين مارس 2022 ومارس 2024، تم تخفيض العملة أربع مرات، ووصل سعر الدولار إلى 48 جنيها. بذلك أصبح هناك من جديد ما يسمى بدعم الطاقة، نتيجة للفرق بين سعر بيعها في مصر وفي العالم! بالتالي لابد من إعادة رفع سعر الطاقة ثلاثة أضعاف، بنفس نسبة تخفيض الجنيه، للوصول إلى السعر العالمي! وفرض الصندوق ثانية برنامجا لرفع سعر الطاقة للسعر العالمي كل ثلاثة أشهر، لكي ينتهي ما يسميه بدعم الطاقة في ديسمبر 2026، تاريخ انتهاء مدة القرض.

ولكن هناك أيضًا مشكلة ضخمة أخرى في موضوع الكهرباء، تتعلق بالإدارة غير الرشيدة، الإدارة بالمشروعات والفرص، وليس بالسياسات والاستراتيجيات؛ حيث يكون أصحاب القرار مهندسون وليسوا علماء الاقتصاد، ولا تكون الدراسات مبنية على دراسات جدوى علمية. عانت مصر في سنة رئاسة مرسي من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي، في ظل وجود عجز حوالي 20% في إنتاج الكهرباء، حيث الطاقة الإنتاجية لا تتعدى 25.7 جيجاوات سنويا، بينما يصل الاستهلاك إلى 30

جيجاوات. كان الحل هو التعاقد مع شركة سيمنز الألمانية لشراء محطتين لتوليد الكهرباء، كل محطة بقدرة 4.8 جيجاوات، بما يكفي لتغطية الاحتياجات مع هامش أمان مريح. ولكن عند التعاقد، تم الاتفاق على زيادتها إلى 3 محطات، أي التزامات بملياري دولار لمحطة زائدة ليس لها احتياج حقيقي. الخلاصة هي أن مصر لديها فائض ليس بالقليل من إنتاج الطاقة الكهربائية منذ عام 2015، وكان انقطاع التيار الذي يحدث بعد هذا ناتجا، إما من نقص طاقة تقادم شبكات النقل، ومحولات الضغط العالي، أو تقليل الإنتاج من أجل توفير الغاز[96].

منذ العام 2015، والحكومة تواصل إنشاء محطات توليد الكهرباء، بما فيها المحطات صديقة البيئة (للطاقة الشمسية والرياح)، وزادت الطاقة المولدة في مصر لتصل إلى 63 جيجاوات، بينما أصبح الحد الأقصى للاحتياجات في الصيف لا يزيد عن 36 جيجاوات، وبذلك يبلغ الفائض ما يساوي 75% زيادة على الحد الأقصى للاستهلاك[97]. ومنذ 2015، والحكومة تبرر الاستثمار العبثي في إنتاج الكهرباء بالتصدير، ولكن مصر لا تصدر سوى قدر شديد الضآلة من الكهرباء لأربع دول، ولا تزيد قيمته عام 2022 عن 71 مليون دولار[98] حيث إن مصاعب

---

[96] من أهم الدراسات التي تناولتها الصحافة ومراكز الأبحاث في تلك الفترة، دراسة "إنجازات ملموسة، ماذا حقق قطاع الكهرباء في 10 سنوات"، للكاتبة بسنت جمال، في يوليو 2, 2023، الصادرة عن المرصد المصري. التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ecss ، على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/78280/

[97] أنظر مقال: "إنتاج مصر من الكهرباء بلغ 63 ألفًا و190 ميجاوات في منتصف 2022.. والقدرات من المصادر التقليدية 59 ألفًا و893 ميجاوات" للكاتب محمد حسن، على موقع تفنيد في 7 فبراير 2023، ومصادره جيدة التوثيق، وتستند إلى مصادر هيئة الكهرباء. الرابط :
https://tafnied.com/%D9%83%D9%85-%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1%D8%9F-%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%B1%D8%A6/

[98] أنظر جريدة اليوم السابع، مقال "7 ملايين دولار زيادة فى صادرات مصر من الكهرباء خلال 12 شهرا" المنشور يوم 04 أبريل 2022:
https://www.youm7.com/story/2022/4/4/7-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%89-

التصدير تتعلق بمشاكل لم تحل خلال عشر سنوات، وتتعلق بضعف خطوط النقل، ومشاكل إنشاء خط بحري عبر البحر المتوسط للتصدير لأوروبا، نظرا لعمقه الشديد وتضاريس قاعه وجبالها، غير مشاكل داخلية تتعلق بخطوط النقل الداخلية ومحولات الطاقة العالية.

أما أكبر مشاكل غياب التخطيط في قطاع الكهرباء، من وجهة نظرنا، فهي السير وراء آخر بدعة تسويق إمبريالية المسماة بالهيدروجين الأخضر. في وقت تعاني في الإمبرياليات العالمية من كساد سوق تصديرها للأموال، كانت تلك البدعة أحد الحلول التي تبدو ناجعة، أو كما قال ماكرون، أولا في قمة العشرين في نوفمبر 2022، وأعاده في قمة المناخ في شرم الشيخ في نفس الشهر، ألا وهو أنه ليس على الدول النامية الاختيار بين التنمية وبين مراعاة البيئة، فيمكن تحقيق كلا الهدفين بالاستثمار في الطاقة الخضراء، وتم تقديم هذه الاقتراحات كروشتة موحدة لكل الدول، بصرف النظر عن احتياجها الفعلي للكهرباء[99].

تلقفت مصر فرصة الديون الميسرة، فأعلنت أنها ارتبطت خلال مدة المؤتمر بتوقيع اتفاقات إطارية لإنتاج الكهرباء بقيمة 83 مليار دولار خلال السنوات العشر التالية[100]. كانت الحكومة أعلنت أنها تستهدف وصول إنتاج الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة 42% من الطاقة الكلية بحلول عام 2035، ثم قررت تقديم التاريخ إلى عام 2030[101]. أعادت الحكومة الحديث عن تصدير الكهرباء كسبب، وتورطت في ديون جديدة هائلة، من أجل بناء محطات توليد ليست في حاجة إليها،

%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84/5716837

99 أنظر: مقال "الطاقات المتجددة.. دور رئيسى فى التنمية" للكاتبة د. نعمة الله عبد الرحمن، المنشورة في الأهرام 4 يوليو 2023.

100 أنظر دراسة: "إنجازات ملموسة ماذا حقق قطاع الكهرباء في 10 سنوات؟" للكاتبة بسنت جمال، المنشورة بتاريخ 2 يوليو 2023، على موقع لمرصد المصري. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجيةecs ، على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/78280/

101 أنظر دراسة "الطاقات المتجددة.. دور رئيسى فى التنمية" مصدر سابق.

وفي نفس الوقت، ونتيجة لديونها الهائلة التي يصعب سدادها، تقوم ببيع أصولها، بما فيها محطات التوليد القائمة، بالغاز أو بالطاقة الشمسية أو بالرياح.

أخيرًا، جاءت صفقة مصر مع روسيا لبناء 4 محطات ذرية لتوليد الطاقة الكهربائية بإجمالي طاقة إنتاجية 4.8 جيجاوات، وتكلفة نحو 28.75 مليار دولار، تتكلف مصر 15% منها، و85% تقدم بقرض ميسر من روسيا[102]. حتى تبرير أن المحطات النووية أو محطات الرياح والطاقة الشمسية رغم تكلفته فسوف يوفر نفقات التشغيل، فإن إقرار مثل هذا التصور كان يقتضي دراسة جدوى، حيث إنه سَيُعْدِم المحطات الحرارية الحالية التي تكلفت مليارات كثيرة. أما أكبر دليل على مشكلة تلك التصورات، فهي أن الحكومة تلجأ إلى خصخصة قسم مهم من إنتاج الكهرباء، وتعرض للبيع محطاتها من كل الأنواع ذات الوقود الغازي وكذلك الطاقة المتجددة.

ويوضح موقع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك[103] أن هناك 7 شركات حكومية تعمل في مجالات إنتاج وتوزيع الكهرباء، بينما هناك 96 شركة خاصة، تعمل وفق خمس نظم مختلفة. وبالطبع لن تقدم شركة على شراء محطات كهرباء في مصر ما لم يكن هناك عقد به تعهد من الدولة بشراء إنتاجها، لأنها لن تستهلكه أو تبيعه لأي جهة. الدولة تكسب من البيع مبلغا يحل أزمتها الحادة في احتياجها لدولارات تسد ديونها، ولكنها تتحمل أسعارا عالية محملة بربح دولي، بالإضافة إلى استنزاف العملة الصعبة في صورة تحويل تلك الشركات لأرباحها للخارج، وتندرج تحت باب دخل الاستثمار في ميزان المدفوعات المصري.

---

102 أنظر موضوع "محطة الضبعة النووية" على موسوعة ويكيبيديا العربية، على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%A8%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9

103 أنظر موقع "الشركات العاملة في إنتاج وتوزيع الكهرباء" على موقع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، على الرابط: https://egyptera.org/ar/GenComp.aspx

تلتقط دراسة هامة بعنوان "الحكومة تبيع محطات كهرباء أنشأتها بقروض[104]"، التناقض الماثل في أن الدولة تتفق على قروض جديدة لإنشاء محطات توليد كهرباء جديدة، في نفس الوقت الذي تبيع فيه محطات قديمة تمتلكها فعليا، نتيجة لعجزها عن سداد القروض القائمة. تورد الدراسة نقلا عن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي تصريحه عن طرح مشاريع للخصخصة عن طريق البيع لمستثمر استراتيجي أو طرح أسهم في البورصة أو كليهما، وتشتمل تلك المشاريع على ثلاث محطات لتوليد الكهرباء: محطة بني سويف التي تعمل بالغاز الطبيعي، ومحطتي جبل الزيت والزعفرانة لتوليد الكهرباء من الرياح. أوردت الدراسة أن عقد إنشاء 3 محطات غازية لتوليد الكهرباء عام 2015 بقيمة 6 مليار دولار، 85% منها قرض من بنك دويتش بانك، بفترة سماح يبدأ تسديدها عام 2019 على 12 عاما، حيث لم يتم بعد تمام سداد قرض محطة معتزم بيعها!

صدر قانون رقم 67 لسنة 2010، بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة[105]. ووجه القانون بحملة انتقادات حادة من المعارضة، ثم جاءت ثورة يناير، وارتفعت أصوات المعارضة تطالب بإلغائه. لكن ما تم من الناحية الفعلية هو تجميد العمل بالقانون، حتى 2022، حين تم تعديل لائحته التنفيذية، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3217 لسنة 2022. في

---

104 أنظر مقالة "الحكومة تبيع محطات كهرباء أنشأتها بقروض" للكاتبين سارة سيف الدين ومحمد عز، على موقع مدى مصر، على الرابط:
https://www.madamasr.com/2023/02/14/news/u/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D9%82%D8%B1/

105 أنظر نص القانون 67 لسنة 2010 على الرابط:
https://www.elmodawanaeg.com/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-67-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2010-%D8%A8%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%A7

الحقيقة كان دخول القطاع الخاص في خدمات أساسية حاصلا بالفعل، مثل محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، أو طاقة الرياح، وقيام الدولة بشراء الكهرباء منهم، ولكن التعديل يضفي الصفة القانونية ويسرع من تطبيق خصخصة المرافق.

لعل أخطر ما في الخصخصة وبيع الأصول هو بيع مساحات كبيرة من أراضي الدولة، بالذات في مواقع استراتيجية، على غرار ما حدث في صفقة رأس الحكمة؛ فقد وقعت الحكومة المصرية عقدا مع دولة الإمارات العربية لتطوير مشروع رأس الحكمة في فبراير 2014. تتضمن المرحلة الأولى الحالية للمشروع استثمارا مباشرا قيمته 35 مليار دولار، عبارة عن 24 مليار سيولة نقدية مقابل حق استثمار الأرض التي تبلغ مساحتها 170 مليون متر مربع أو 40600 فدان، و11 مليار دولار، هي تنازل من حكومة الإمارات عن ودائع لها في البنك المركزي المصري مقابل أخذ قيمتها بالعملة المحلية للإنفاق على المشروع[106]. أما الاستثمارات فتتضمن، وفقا لتصريحات رئيس الوزراء المصري، إقامة فنادق ومشروعات ترفيهية، ومنتجعات سياحية ومنطقة المال والأعمال. ويتوقع أن تستقطب المدينة نحو 8 ملايين سائح. متوقع. كما يوضح مدبولي أن "هذا المشروع مثل باقي المشروعات التي تقوم بها الدولة؛ حيث تقوم بتخصيص أرض للمطور وتأخذ الدولة مقابل الأرض مقدماً نقدياً، وأيضًا يكون لها حصة 35% من أرباح المشروع"[107].

أضاف رئيس الوزراء أنه تم الاتفاق على أن تقيم الدولة خارج أرض المشروع تم بإنشاء مطار دولي جنوب المدينة، عبر تخصيص أرض لوزارة الطيران المصرية، وسيتم التعاقد مع شركة أبو ظبي التنموية لتطوير وتنمية المطار ويكون للدولة المصرية حصة من العوائد التي تخرج من هذا المطار؛ كما اعتبر رئيس الوزراء أن تلك الصفقة"تعد بكل المقاييس أضخم صفقة استثمار أجنبي مباشر في

---

[106] أنظر مادة "رأس الحكمة"، موسوعة ويكيبيديا العربية، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9

[107] أنظر مقال: "35 مليار دولار لتنمية رأس الحكمة فى أضخم صفقة استثمار بتاريخ مصر.. المشروع يقام بمشاركة إماراتية ويضم منشآت سكنية وفندقية ومنطقة مال وصناعات تكنولوجية"، المنشور في جريدة الأهرام بتاريخ 24 فبراير 2024 للكاتب إسلام أحمد فرحات.

تاريخ مصر. لماذا؟ لأن هذا المبلغ كان إنقاذا لمصر من العجز عن الوفاء بأعباء خدمة الدين في هذا العام، وهو شيء خطير، لأنه يعني ما قلناه سابقا من أن بيع الأصول هو المخرج الوحيد الذي تمارسه الحكومة للوفاء بالتزاماتها، نتيجة عجز التنمية بها. التفريط في أرض الوطن، في موقع استراتيجي على البحر المتوسط، من أجل فشل إدارة اقتصادية هو شيء شديد الخطورة.

نأتي إلى خصخصة مرافق حيوية وتمس الأمن القومي. نبدأ بالمطارات: فقد أعلن وزير الطيران المدني سامح الحفني أن الحكومة المصرية تستعد لطرح 11 مطارا مصريا أمام القطاع الخاص للإدارة والتشغيل، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC (وهي إحدى شقيقات البنك الدولي المكونة لمجموعة البنك الدولي)، أو الصورة الحديثة لصندوق الدين، التي تشرف على خصخصة المؤسسات المصرية سدادا لديونها، وفق اتفاق مصر مع البنك الصندوق عام 2022. وأعلن الوزير عن تلقي العديد من العروض من دول عدة على المستويين الإقليمي والعالمي[108]. والمطارات مرافق استراتيجية، وتمثل نقطة ضعف أمنية خطيرة بتسليمها لشركات أجنبية، بل إن أمريكا منعت شركة دبي لإدارة الموانئ من إدارة ميناء في الولايات المتحدة بعد أن كان عرضها قد قُبِل في مناقصة لإدارة الميناء بعد طرح عام. تذرعت أمريكا بأنها لا يمكن أن تسمح بذلك لمساسه بالأمن القومي الأمريكي.

بالنسبة للموانئ المصرية، حدثت نقلة منذ العام 2022، عام اتفاق صندوق النقد والبحث عن موارد للعملة الصعبة لسداد الديون في أي وكل مكان، تم نقل الشركة القابضة للموانئ والنقل البري لكي تكون تبعيتها لوزارة النقل، مع إعادة هيكلة شاملة للشركة. وتنشر الشركة في عام 2024 نتائج ميزانيات العام 2024/2023، فتقول إن إيرادات الأعمال قد بلغت 4.117 مليار جنيه، وإجمالي الأرباح 3.223 مليار جنيه[109]. سبق لرئيس الوزراء مصطفى مدبولي أن طرح، في مايو 2022، "دمج أكبر سبعة موانئ مصرية في شركة واحدة وطرحها في البورصة"، وتوقيت

---

[108] أنظر الخبر "مصر تستعد لطرح 11 مطاراً على القطاع الخاص"، الذي نشر على موقع العربية في: 11 أغسطس ,2025: على الرابط: https://ara.tv/44t0z

[109] أنظر مقال: "القابضة للنقل البحري: الشركة نموذج رائد في مجال النقل والخدمات اللوجستية بحلول متكاملة ومبتكرة" للكاتب عادل عباس، المنشور في جريدة الأهرام عدد 22 يونيو 2024، على الرابط: https://gate.ahram.org.eg/Massai/News/4868608.aspx

ذلك الطرح مع طرح خصخصة أصول مصرية بعشرة مليار دولار سنويا خلال 4 سنوات، لحل أزمة أعباء الديون واجبة السداد، علما بأن الحكومة المصرية قد أبرمت في إبريل 2022 اتفاقية تمنح شركة موانئ أبو ظبي حق إدارة وتطوير البنية الفوقية لإنشاء محطة متعددة الأغراض في ميناء سفاجا المطل على البحر الأحمر.[110]

في ختام ذلك الجزء من الدراسة حول تطور "خطة تصفية ممتلكات الدولة" التي أقرها اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2022، حيث بدأ الموضوع بإعلان برنامج الطروحات لخصخصة 32 أصلا من أصول الدولة. نتابع تلك اللوحة، وكيف تحققت خلال ما يقرب من ثلاثة أعوام حتى الآن؛ ونبدأ من "تقرير متابعة الموقف التنفيذي لبرنامج الطروحات الحكومية"[111] الذي أصدره مركز معلومات مجلس الوزراء في أغسطس 2023. يبدأ التقرير بطرح خطة الدولة في تنفيذ وثيقة ملكية الدولة، بطرح أصول الدولة لمشاركة القطاع الخاص، لرفع نسبة مشاركته إلى 65% من إجمالي الاستثمارات خلال السنوات القليلة القادمة. يبدأ التقرير بحصر الشركات التي تساهم فيها الدولة، ويحددها بـ 705 شركة موزعة على تسع قطاعات، أكبرها الصناعات التحويلية بـ 245 شركة. أما 705 شركة، فتتوزع ملكيتها على 33 جهة تشمل 18 وزارة، وتسع محافظات، والبنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، وهيئة الشراء الموحد، وهيئة تنمية الصعيد، والهيئة العامة لقناة السويس.

ويوضح أن 43% من الشركات رابحة، مقابل 21% خاسرة، و36 غير مبينة. وتم تحديد 32 شركة للطرح في البورصة أو بالبيع لمستثمر استراتيجي، ثم تم إضافة 3 شركات هامة لهم، هي شركات الشرقية للدخان، والعز الدخيلة للصلب،

---

110 أنظر مقال "الدولة المصرية: خطط لدمج وطرح 7 موانئ كبرى في البورصة تثير نقاشا ومخاوف لدى مصريين" على موقع بي بي سي عربي B B C Arabic، بتاريخ 16 مايو 2022،على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/trending-61452289

111 أنظر "تقرير متابعة الموقف التنفيذي لبرنامج الطروحات الحكومية"، الصادر عن مركز معلومات مجلس الوزراء، في أغسطس 2023، على الرابط:
https://eparticipation.idsc.gov.eg/api/Upload/DocumentLibrary/AttachmentA/51/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D8%AA_8.pdf

والمصرية للاتصالات. يوضح التقرير أنه تم في يوليو 2023 توقيع اتفاقية لتعيين شركة IFC (مؤسسة التمويل الدولية، من أعضاء مجموعة شركات البنك الدولي) للدعم والمشورة الفنية في تنفيذ برنامج الخصخصة. يفصل التقرير بعد ذلك في المشروعات المدرجة في المرحلة الأولى، ويقول إنها نفذت بنسبة 100%، بقيمة 3.3 مليار دولار، خلال الفترة مارس- أغسطس 2022. تضم قائمة شركات تلك المرحلة الإسكندرية لتداول الحاويات، وحصص من شركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو، ومن شركة أبو قير للأسمدة، ومن البنك التجاري الدولي، وفايننانس للاستثمارات المالية والرقمية.

أما المرحلة الثانية، بين أغسطس 2022 ويوليو 2023، فتشمل شركة باكين، وحصة من المصرية للاتصالات، والعز الدخيلة، والحفر المصرية للبترول، وشركتان عاملتان في أنشطة تكرير البترول. هذا غير صفقة الفنادق التي أشرنا إليها في موقع سابق. جاري خلال الفترة بين الربع الأخير من العام 2023 والنصف الأول من 2024 تخارج الدولة من 6 شركات تشمل محطة جبل الزيت لتوليد الكهرباء من الرياح، ووطنية للمنتجات البترولية، وبور سعيد لتداول الحاويات ودمياط لتداول الحاويات، وحصة إضافية من كل من الشرقية للدخان وبنك المصرف المتحد. بالطبع من الواضح أن تلك الشركات الرابحة كلها تشمل "كريمة الشركات" الموجودة ضمن الخطة الطموحة التي تحصر شركات الحكومة الـ705، تحضيرًا للخصخصة الواسعة. بالطبع فإن "النجاح" في البيع يساهم في سداد أعباء ديون بالعملة الصعبة، حيث إن البيع يتم عادة لصناديق سيادية خليجية، ولكنه في نفس الوقت، ينتقص من الإيرادات الجارية بمقدار عائدها؛ مع خسارة مستديمة كل عام متمثلة في خروج أرباح تلك الشركات للخارج بالعملة الصعبة.

ومازال برنامج الخصخصة مستمرًا حتى الآن، في أكتوبر 2025[112]!

---

[112] أنظر مقال: "مصر تستعد لاستئناف برنامج الطروحات الحكومية" تنشيط البورصة المصرية واستخدامها كمنصة للاستثمار في البرنامج. نقلا عن الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 05 :أكتوبر ,2025، على الرابط: https://ara.tv/7dq13

الباب الخامس: المُستفيدون من الوضع الراهن

استقطاب توزيع الدخل والثروة:

عند استعراض التغيرات التي حدثت في مصر عبر نصف القرن الأخير، نجد إنها تماثل كل البلدان المتخلفة التي اتبعت سياسة فتح الأسواق أمام التجارة والاستثمار، فانخفض إنتاجها المحلي، وعجز عن الوفاء بنسب متزايدة من احتياجاتها، لاسيما تلك الدول التي قامت بخصخصة أصولها، وخفضت عملتها الوطنية بنسب كبيرة. أخطر النتائج: التضخم بنسب عالية، وما يستتبعه من استقطاب في توزيع الدخل، وبالتالي زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء فقرا. توضح إحصائيات توزيع الدخل في مصر في عام 2023 أن دخل أغنى 10% من السكان بلغ 47.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو نصف الدخل القومي، بينما دخل 90% الباقين هو النصف الآخر! كما بلغ دخل أغنى 1% من السكان 18%، بينما بلغ دخل أفقر 50% من السكان 18.5%، أي أن أغنى 1% من السكان يماثل دخلهم تقريبا دخل نصف السكان الأفقر[113].

ولابد أن نفرق بين توزيع **الدخل** السنوي على المواطنين، وبين مقدار **الثروة** المتراكمة، وهو مؤشر بالطبع أكثر تمايزا واستقطابا من توزيع الدخل، نظرا لأن الكثير من فقراء ومتوسطي المواطنين لا يملكون ثروات مدخرة، أو يملكون القليل منها. وفي مصر توضح بيانات عام 2023 أن ثروة أغنى 1% من الشعب تبلغ أكثر من ربع الثروة القومية (28%) وتبلغ ثروة أغنى 10% من الشعب نحو ثلثي الثروة (62.5%). بينما تبلغ ثروة أفقر 50% من الشعب فقط 3.7% من إجمالي

---

113 مصدر بيانات توزيع الدخل والثروة من موقع "قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم"، مادة مصر بالإنجليزية، World inequality database, Egypt الرابط: https://wid.world/country/egypt/.
والصورة تتوافق أيضا إلى حد كبير جدا مع دراسة منظمة الإسكوا للأمم المتحدة الصادرة في كتاب: "عدم المساواة في مصر، جوانبها المختلفة وتحدياتها"،(بالإنجليزية: Inequality in Egypt: Facets and Challenges) مع بعض الاختلافات الطفيفة في الأرقام التي لا تفسد الاستنتاجات المقدمة. ويمكن تنزيل الكتاب من موقع الإسكوا على الرابط: https://www.unescwa.org/publications/inequality-egypt-facets-challenges
أيضا تتفق تلك الأرقام عموما مع بيانات البنك الدولي عن توزيع الدخل في مصر على الرابط:
https://data.worldbank.org/indicator/SI.DST.FRST.20?locations=EG

ثروة شعبنا[114]. ولعل التتبع التاريخي لتوزيع الدخل يرينا أن ثروة أغنى10%، وأغنى 1%، وأفقر 50% من المواطنين على التوالي عام 1950 هو 60.7%، 30.3%، و3.7%. والاتجاه هو انخفاض دخل أغنى 10% من نحو 61% عام 1950 إلى 45.3% عام 1999، لتعاود الارتفاع ثانية إلى 47.8% كما رأينا[115].

يهمنا هنا أن نتحدث عن مصدر تلك البيانات، وهو "قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية"[116] World Inequality Database, or Widworld الصادرة عن مدرسة باريس للعلوم الاقتصادية (Paris School of Economics) اعتبارا من عام 2013. تتفق البيانات عموما مع إحصائيات منظمة الأمم المتحدة لجنوب شرق آسيا (الإسكوا)، ولا تتناقض مع إحصائيات البنك الدولي حول توزيع الدخل، وإن تميزت قاعدة البيانات الدولية لعدم المساواة بأنها مفتوحة للجميع، على عكس البنك الدولي، حيث بعض إحصاءاته مفتوح، وبعضها الآخر متاح فقط بتسجيل خاص. مؤسسو قاعدة البيانات العالمية أسماء لامعة من الاقتصاديين، لعل أشهرهم توماس بيكيتي، صاحب كتاب "رأسمال القرن الواحد والعشرين" الصادر عام 2010، والمترجم للعربية عام 2013.

بيكيتي ومجموعته ينتمون، في رأيي، إلى أفكار الاشتراكية الديمقراطية، أو ما يمكن تسميته بالكينزية المحدثة، التي تركز على أن أفضل عهد ازدهار للرأسمالية كان في فترة الكينزية منذ الحرب العالمية الثانية حتى أزمة 1971، حيث الازدهار الاقتصادي والاستقرار المجتمعي، بناء على زيادة القوى الشرائية للجماهير، وتطور الخدمات العامة، ودولة الرفاه الاجتماعي في الغرب، وتقلص عدم المساواة. بعدها تدهور الوضع الاقتصادي مع أزمة الركود التضخمي عام 1971، ثم في ظل الريجانية والتاتشرية في الثمانينات، حتى عصر العولمة منذ التسعينات.

---

114 المصدر السابق

115 المصدر السابق

116 أنظر موسوعة ويكيبيديا بالإنجليزية مادة "قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية" (بالإنجليزية) أو "World Inequality Database" على الموقع:
https://en.wikipedia.org/wiki/World_Inequality_Database

هذه المجموعة تقتصر دراسة علاقات توزيع الدخل، وانعدام العدالة في توزيع الثروة والدخل؛ بدون ربط ذلك بدراسة متغيرات علاقات الإنتاج، وتسببها في الفترات المختلفة في سياسات مختلفة كأساس لتقلص أو لزيادة الفوارق بين الدخول. وراء تطور علاقات التوزيع أساس قوي من الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الرأسمالية، والطرق المختلفة لحل هذه الأزمات. تلك هي الأسباب العميقة لما جسده بيكيتي في تفاقم عدم المساواة بدءا من القرن التاسع عشر وحتى وصل قمته عشية الحرب العالمية الأولى عام 2010، وبدءا من فترة بين الحربين، وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية، قلت الفوارق بين الدخول في الفترة الكينزية، حتى جاءت أزمة 1971 وبعدها الريجانية والتاتشرية والعولمة، لتتصاعد عوامل عدم المساواة، حتى عادت في عام 2010 إلى مستوى الفوارق الضخمة في الدخول والثروات الذي كان موجودا عام 1910. وتتركز مهمتنا كاقتصاديين مصريين في فهم قوانين تطور تلك العلاقات في مجتمعنا، في علاقتها بأوضاع السوق الرأسمالية العالمية.

هناك إحصائية أخيرة شديدة الأهمية حول تقسيم الناتج المحلي الإجمالي بين عوائد العمل income return بكل أنواعه (أجور منتظمة وخاضعة للتأمينات الاجتماعية في القطاعين الحكومي والخاص، أجور غير منتظمة بما فيها أجور بالقطعة وباليومية)، وبين عوائد الملكية property return بكل أنواعها أيضا (الربح الصناعي والتجاري، فائدة الودائع والسندات، الريع العقاري والزراعي والمنجمي). واقع ذلك التوزيع في مصر في العام المالي 2023-2024 هو أن عوائد الملكية تبلغ 68% من ن م إ، وعوائد العمل 22% (كله قبل خصم الضرائب)، والباقي 10% متحصلات حكومية[117]

---

[117] المصدر: أنظر مقال: "خطة التنمية بين الواقعية والطموح" للأستاذ عبد الفتاح الجبالي، في جريدة الأهرام بتاريخ 18 يونيو 2025. ومصدر المعلومة كما يسنده الكاتب بنفسه هو "تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" عن العام المالي 2023-2024، والصادر عن وزارة التخطيط. وزارة المالية تقدم سنويا الموازنة العامة للدولة في بداية العام، فإنها تقدم الحساب الختامي لها عن الوضع الفعلي، عادة بعد انتهاء السنة المالية بفترة، والانتهاء من حسابها، وهي كلها موجودة على موقع وزارة المالية ومتاحة للأفراد بحرية. أما وزارة التخطيط التي تقدم خطة التنمية سنويا، وبعدها تقدم تقرير المتابعة، الذي يتابع التنفيذ الفعلي، مثله مثل الحساب الختامي للموازنة. المؤسف أن وزارة التخطيط لا تضع التقريرين على موقعها، وربما يمكن الحصول على تقرير خطة التنمية، وإن ببعض الصعوبة، ولكن تقرير المتابعة غير منشور، ويوزع بشكل محدود جدا.

إن تحليل المجتمع المصري، مثل أي مجتمع آخر، لمعرفة القوى المتنفذة والحاكمة فيه، لابد وأن يبدأ من تحليل درجة تطور القوى المنتجة، ونمط وتخصصات الإنتاج القائمة به، فالقوى السائدة في الاقتصاد هي، كما يعلمنا التاريخ، هي القوى السائدة في السياسة. في ظل الاستقطاب في توزيع الدخل في مصر الذي رأيناه أعلاه، ما هي القوى والطبقات الاجتماعية التي تحوز على النسبة الأكبر من الدخل، وتتحكم أيضا بالقوة السياسية والسلطة؟ مم يتكون التحالف الطبقي القائم على المصالح بين تلك القوى؟ ثم كيف تتطور تلك الأوضاع في الزمن، بالذات في نصف القرن الذي نتعرض له؟

الكومبرادور:

قبل أن ننتقل إلى التحليل الملموس، نود أن نقف وقفة قصيرة أمام تفسيرين شائعين: التفسير الأول هو إننا بلد تابع بفضل حكم الكومبرادور أو الوكلاء الاستعماريين. والتفسير الثاني هو الذي يقول إن الحاكم الآن هو البرجوازية الطفيلية المرتبطة بالاستعمار، بالذات في أنشطة التجارة والإنشاءات والعقارات، في مقابل البرجوازية الوطنية أو المنتجة، والتي تتناقض مصالحها مع الاستعمار، بحكم تناقض مصالحها في السيطرة على سوقها القومي، ومصالح الدول الاستعمارية في النفاذ إلى هذا السوق، تسويقا لسلعها وتصديرا لرؤوس أموالها إليه، من أجل الحصول على فائض وأرباح قوة عمله لصالح البلدان المتقدمة.

الكومبرادور هو اسم مشتق من اللغة البرتغالية، وظهر في الصين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ويعنى وكلاء الاستعمار، الذين يقدمون له الخدمات، بدءا من الترجمة إلى العمل كحمالين، ومختصين بأمور تحويل العملة والحراسة، ثم بيع بضائعه. ثم بعد هذا انصرف الاسم بدرجة كبيرة إلى الوكلاء التجاريين، ومقدمي الخدمات للاستثمارات الأجنبية[118]. وفي الوضع الحالي في مصر فإن الكومبرادور هم فئة محدودة من الوكلاء التجاريين، أصحاب التوكيلات التجارية للمؤسسات الغربية. بالتالي فهو لا يمكن أن يستوعب كامل الطبقة الرأسمالية. ويعتقد البعض

---

[118] أنظر الموسوعة البريطانية، مادة كومبرادور، على الرابط:
https://www.britannica.com/money/comprador

أن وصم الطبقة الحاكمة باسم الكومبرادور يمكن أن يعني عمالتها، ولكنه قد يعني أيضا أن هذا هو القسم الوحيد الذي يمكن أن يكون خادما لرؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فهناك بدائل رأسمالية وطنية محلية له. ولكن مصر مجتمع منتج، زراعي صناعي، وله طبقاته السائدة في هذا المجال، وليس مجرد وكلاء تجاريين.

البورجوازية الوطنية والبرجوازية المنتجة:

أما بخصوص ما يقال عن البرجوازية الوطنية، ومطابقتها مع البرجوازية المنتجة، ففي الحقيقة لا يوجد "نوع" من البرجوازية اسمه البرجوازية الوطنية، والمصطلح خطأ في الترجمة، فهو ترجمة لمصطلح national bourgeoisie، ولكن الترجمة الصحيحة له هي البورجوازية القومية، مثل البرجوازية المصرية أو الفرنسية أو البرجوازية منسوبة إلى بلدها. أما الوطنية، وترجمتها إلى الإنجليزية هي كلمة patriotic، فهي صفة قد تلحق بالبرجوازية في فترة ما، عادة بالنسبة لعالمنا المتخلف، في فترة صعودها وكفاحها من أجل استقلال قرارها السياسي والاقتصادي، وسيطرتها على سوقها القومي.

ينطبق هذا على مصر في فترتها الليبرالية بعد ثورة 1919، التي رفعت طبقة البرجوازية إلى المشاركة في السلطة بنصيب محسوس ومتزايد، وظل صحيحا في فترة الناصرية التي نجحت الطبقة الرأسمالية القومية (والوطنية أيضا بمعنى عدائها للاستعمار)، في تحقيق استقلالها السياسي الكامل منذ عام 1956 وإلغاء اتفاقيتها مع إنجلترا التي وفرت لمصر استقلالا منقوصا، بحكم إعطائها حق العودة لقاعدتها بجوار القناة عند أي حرب؛ كما استقلت بقرارها السياسي، وفرضت سيادتها النسبية على سوقها القومي.

بالطبع لم تكن حرب 1956 هي آخر شكل للصراع بين النظام القومي الحاكم والإمبريالية، بل استمرت المعارك السياسة بينهما، بل والعسكرية غير المباشرة، من خلال دعم مصر لحركات التحرر المسلحة في الجزائر واليمن وغيرها. ثم جاءت هزيمة 1967 لتمثل ضربة شديدة لمسار التحرر، كان من آثارها المباشرة التراجع عن هدف "تحرير فلسطين" لصالح هدف إزالة آثار العدوان. في المجال الاقتصادي، دعمت الهزيمة أعمق الميول اليمينية للالتحاق بالسوق العالمي، وحنين

الطبقات الموسرة إلى اتباع نمط الاستهلاك الغربي المترف. هذا هو ما حدا بالسادات منذ عام 1974، إلى الاستسلام للشروط الأمريكية، مع التصريح بأن "99% من أوراق اللعبة بيد أمريكا"، وانتهت مرحلة استقلال القرار السياسي، مُسَلِّمة قرارها في جميع المجالات، الخارجية والداخلية، السياسية والاقتصادية، لقوى الإمبريالية العالمية، وقنعت بالمشاركة مع الاستعمار من موقع التابع، لتصبح برجوازية تابعة.

ربما مبعث الخطأ المنهجي في تحليلات "الكومبرادور" أو "البرجوازية الوطنية" مقابل "البرجوازية الوكيلة للاستعمار" هو البدء بالتعميمات التي لم تأتِ انطلاقا من التحليل الملموس لواقع الطبقات في المجتمع. والمدخل الصحيح هو دراسة العملية الإنتاجية في المجتمع، ونوع الطبقات الموجودة فيها، بالذات المهيمنة منها، وأقسامها المختلفة، وسلوكها السياسي والاقتصادي. في مجال تحليل الإنتاج وعلاقاته، لدينا إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي (ن م إ)، وسنغفل هنا الفوارق الدقيقة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي. المصدر الغني للبيانات هو إحصائيات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على موقعها، والموقع يتيح لنا اختيار مؤشرات البحث في الإحصاءات. انطلاقا منها، يمكننا معالجتها لتحديد القطاعات السائدة في الاقتصاد، وحجم كل منها، ونسبة مساهمة القطاع الحكومي والخاص في كل منها. كما يمكننا مقارنة السنوات المختلفة، وتحديد اتجاه حركتها. الإحصائيات التفصيلية موجودة على الموقع منذ بداية القرن الواحد والعشرين غالبا، وتوجد بعض الإحصائيات الكلية منذ عام 1980.

الهيكل الإنتاجي والخدمي المصري:

نبدأ باستعراض طبيعة هيكل الاقتصاد المصري والقوى المتحكمة فيه، من خلال لوحة لمتوسط مساهمة كل عنصر من عناصر الاقتصاد المصري في الأعوام الثلاثة 2023/2022 وحتى 2025/2024، استنادا إلى تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في مصر؛ وقد قمنا بتجميع الناتج المحلي الإجمالي في **عشر**

مجالات أساسية، ورتبناها تنازليا وفق حجمها،[119]، مع إدراكنا بالطبع أن وزن القطاعات المختلفة لا يرتبط فقط بنسبة مساهمتها في ن م إ، ولكن أيضا بمدى تأثيره الاقتصادي الاجتماعي في المجالات الأخرى.

القطاعات، مرتبة حسب نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي هي:

1. **الصناعة، بنسبة 22.5% من ن م إ** (وهي تشمل الصناعة التحويلية بنسبة 15.2% من ن م إ، والصناعة الاستخراجية بنسبة 7.3%).
2. قطاع **التجارة والنقل بنسبة 19.3% من ن م إ** (14% للأول، 5.3% للثاني)
3. **قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية بنسبة 18.2%** من **ن م إ** (9.5% للأول، و8.7% للثاني).
4. **الزراعة، حيث نسبة الإنتاج الزراعي 14.3% من ن م إ.**
5. **قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 6.3% من ن م إ.** ومن المهم ملاحظة أن القطاع يشمل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي شاملا الإنفاق الحكومي والأفراد معا.
6. **نفقات الحكومة العامة بنسبة 5.4% من ن م إ.**
7. **الخدمات المالية (البنوك، التأمين، التأمينات الاجتماعية) 4% من ن م إ.**
8. **مطاعم وفنادق 3.4% من ن م إ**
9. **الاتصالات وخدمات المعلومات بنسبة 2.9% من ن م إ.**
10. **قطاع المرافق (الكهرباء والمياه والصرف الصحي)، بنسبة 2.1% من ن. م. إ.**
11. **دخل قناة السويس، ويساهم وحده بنسبة 1.7% من ن م إ.**

---

[119] بيانات معهد التخطيط القومي، والجداول من الرابط https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=en، والتحليل وحساب النسب وترتيب الأهمية من عندنا. أنظر التفاصيل عن كل الأعوام في المصدر أعلاه.

القطاعات الإنتاجية، الصناعة والزراعة:

نلاحظ هنا أولا أن المساهم الرئيسي هو القطاعات الإنتاجية، الصناعة التحويلية، والصناعة الاستخراجية، والزراعة، مجتمعة بنسبة 36.8% من ن م إ. ونلاحظ أن قطاع الخدمات يشمل البقية، أي 64.2% من ن م إ. تتخلل تلك القطاعات، القطاعات الريعية (الزراعة، الإنشاءات والعقارات، قناة السويس، الاستخراجات شاملة البترول...) بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وسوف نوضح المزيد من خصائص تلك القطاعات، وتطورها عبر الزمن، من خلال التحليل القطاعي التالي.

نأتي إلى تحليل القطاعات الإنتاجية، الزراعة والصناعة بنوعيها (استخراجية-تحويلية) من ناحية نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بنسبة مشاركة كل من القطاع العام والخاص فيها. نحلل هنا السنوات التسع عشرة بين العام المالي 2003/2002 و2022/2021، من واقع جدول ن م إ على موقع وزارة التخطيط[120]، علما بأن حساب النسب والإجماليات ومقارنة الاتجاه من خلال تحليل السنوات كله تم بمعرفتنا، بناء على جداول الإحصاءات بحجم قطاعات الإنتاج والخدمات خلال تلك السنوات. متوسط نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في تلك السنوات 41.9% من ن م إ. والاتجاه لنسبة المساهمة نزولي بشكل عام، حيث إن متوسط السنوات الخمس الأولى 45.8%، بينما متوسط السنوات الثلاث الأخيرة 36.8.

عند البدء بالصناعة، نجد أن متوسط نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي خلال الفترة من 2002/2001 وحتى عام 2024/2023 قد بلغ 30.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بحد أقصى 37.7% في عامي 2013/2012 و2014/2013، وبحد أدنى 23.8 عام 2024/2023. أما في الزراعة، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عن نفس الأعوام 12.4%، بحد أقصى 15.4% عام

---

120 مصدر الجدول بالإنجليزية على الرابط: https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=en، علما بأن تحديد واختيار خانات الجدول متاح لمن يدخل، وبالتالي فقد اخترنا أن ندرس مقدار المساهمة الفعلية لكل القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومجموعها نسبته 100% من ن م إ، واخترناها بأسعار السوق وليس بالأسعار الثابتة لتفادي اختلاف أسس الاحتساب، وحساب مساهمة كل من القطاع الحكومي والخاص في كل قطاع.

2002/2001، وحد أدنى 10.7% عام 2019/2018، بينما بلغ متوسط آخر ثلاث سنوات 14.3%[121]. ويجب إيراد ملاحظة هامة هنا، حيث إن بند الصناعة قد اشتمل على البنود التالية: من الصناعات الاستخراجية التعدين، والبترول، والغاز، والاستخراجات الأخرى، ثم الصناعة التحويلية. يجب أن نوضح هنا أن مصطلح "الزراعة" في الناتج المحلي الإجمالي يشتمل، بجانب الزراعة، على الغابات والصيد.

بالنسبة لنسبة مساهمة كل من القطاع الحكومي والخاص في كل قطاع، تؤكد الأرقام ما نعرفه بالطبع من طابع القطاع الخاص للزراعة، حيث تقتصر مساهمة القطاع العام على ما يتراوح بين واحد إلى اثنين في الألف من إجمالي إنتاج القطاع، بينما القطاع الخاص ينتج أكثر من 99% من الإنتاج الزراعي. وبالنسبة للصناعات الاستخراجية، فنسبة القطاع الحكومي هي الغالبة، وإن كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص تتزايد مع الزمن، خلال الأعوام التسع عشرة التي تحدثنا عنها، أي أعوام 2003/2002 وحتى 2022/2021. متوسط نسبة مساهمة القطاع الحكومي خلال تلك الأعوام هي 78% من الصناعة الاستخراجية؛ أول عام فيها، 2003/2002، كانت نسبة مساهمة القطاع الحكومي 86%، لتتناقص تدريجيا حتى تصل في العام الأخير، 2022/2021 إلى 71%. وبالطبع تضاعفت نسبة مساهمة القطاع الخاص تدريجيا في الصناعات الاستخراجية من 14% أول عام حتى 29% في العام الأخير (2022/2021).

أما بالنسبة للصناعة التحويلية، فالسيادة فيها للقطاع الخاص، بمتوسط نسبة مساهمة القطاع الحكومي فيها 23%؛ تبدأ نسبة المساهمة الحكومية منخفضة، 14% في كل عام من الأعوام الثلاثة الأولى، لتتزايد تدريجيا حتى تصل إلى 27% خلال كل عام من الأعوام الثلاثة الأخيرة، ليبلغ المتوسط 23% كما أوضحنا.

---

[121] النتائج محسوبة من واقع الجداول التفصيلية "عناصر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالإنجليزية) من على موقع البنك المركزي، مصدر البنك المركزي هو وزارة التخطيط الذي يحتوي نفس البيانات، مع عرض أفضل على الأول. والحسابات والنسب من عندنا، وهو موجود على الرابط:
https://www.cbe.org.eg/en/economic-research/time-series/downloadlist?category=DEF6421CA1354B128A1113D7A5BBFC66

بالطبع فتدهور نسبة الأنشطة الإنتاجية يساوي زيادة نسبة قطاع الخدمات: متوسط نسبة مساهمة الخدمات خلال 23 عاما المذكورة أعلاه 57% من ن م إ. والحد الأقصى لها يبلغ 63.6% عامي 21/20، و23/22؛ والحد الأدنى 50.9% عام 14/13. نفس الاتجاه هو ما نراه في الأرقام التقديرية التي وضعتها وزارة التخطيط في خطتي العامين 25/2024 و26/2025، إذ ارتفعت نسبة مساهمة الخدمات في ن م إ فيهما إلى 67.2% و72.2% على التوالي.

نأتي لبعض الاستنتاجات الرئيسية: فالقطاعات الإنتاجية التي تقترب من نصف الناتج المحلي الإجمالي، تمثل القطاعات السائدة، ولكن هل يعني هذا أن كبار رجالها "معادون للاستعمار بطبعهم من أجل استقلال السوق"؟ المقياس هو التوجه الاقتصادي للإنتاج. نذكر جيدا كيف كان حديث يوسف والي، وزير الزراعة بين أعوام 1982 وحتى 2004، عن أن تصدير محصول 20 ألف فدان من الفراولة يساوي واردات مصر من القمح، ودعم التوسع في زراعة الكنتالوب وخيار الصوب، واشتهر وقتها "خيار يوسف والي، وكنتالوب يوسف والي؛ لخصت هذه الوقائع تحول هدف الإنتاج من إشباع احتياجات السكان، وبالذات من سلعة استراتيجية كالقمح، إلى هدف الإنتاج للتصدير والاندماج في السوق العالمي في المحل الأول. سارت الرأسمالية الزراعية على هذا المنوال وتوسعت فيه، حتى وصلنا للعهد الحالي، حيث دفعت أزمة مديونية النظام إلى تصدير كل ما يمكن تصديره من أجل الدولارات الثمينة لسداد ديون تم اقتراضها من أجل استيراد سلع استهلاك ترفي أو الإنفاق على خدمات غير أساسية مثل "ثورة" الكباري ومدن الأشباح.

حرم هذا المواطنون من سلع غذائية رئيسية، مثلا عند تصدير البطاطس والبصل، وجعل سعرها في السوق المحلية يقفز إلى سعرها العالمي! نصف الزراعة في مصر حاليا هي زراعة صغيرة تزرع الحبوب التي نحتاجها لغذائنا، ونستورد نصف احتياجاتنا من الخارج، بينما معظم الزراعة الكبيرة تتجه للسلع التصديرية من فواكه وخضار وكل ما يتطلبه السوق الغربي، لنستورد أكثر من 50% من احتياجاتنا الغذائية. هذا هو النشاط الإنتاجي الزراعي التابع: ما يؤدي إلى الدولارات يحرم الشعب من إنتاج غذائه. والآن، تشجع خطة الحكومة تصدير كل

شيء يمكن تصديره: المانجو والحمضيات والبطاطس.. الخ، وترى فيه مكسبا للعملة الصعبة، ويرى فيه صندوق النقد "تحسن في مؤشر الاندماج في السوق العالمية"، ونرى فيه تنازلا عن السيادة، وتقليلا للاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية اعتمادا على السوق العالمية غير المستقرة، ومزيدا من التبعية.

من المفارقات أن مصر اتفقت مع الإمارات العربية على أن تستورد مصر منها قمحا بما يساوي 500 مليون دولار على خمس سنوات بدءا من العام 2023، مما تزرعه الإمارات في مصر عبر شركة الظاهرة، حيث تزرع مساحة 28 ألف هكتار (نحو 70 ألف فدان في توشكي وشرق العوينات والصالحية)؛ وعملية الشراء ممولة بقرض ميسر من مكتب أبو ظبي للصادرات، وهو ذراع تمويل الصادرات لصندوق أبو ظبي للتنمية، وهو وكالة حكومية[122].

من المعروف أن شركة الظاهرة كانت قد اشترت في عهد حسني مبارك 100 ألف فدان في توشكي مقابل 5 ملايين جنيه فقط بسعر الفدان 50 جنيها مصريا، بينما كان متوسط سعره حينها نحو 11 ألف جنيه، وفقا لتقديرات دعوى المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وكانت النتيجة أن أصدر "مجلس الدولة" في فبراير 2011، فتوى ببطلان العقد. وفي سبتمبر 2011 قررت "هيئة التنمية الزراعية" بمصر سحب 70 ألف فدان من "الظاهرة" والسماح لها بالاحتفاظ بـ 30 ألف فدان فقط من المائة ألف[123]. مثال صارخ على بيع الأصول بدلا من استثمارها في حل مشاكل الإنتاج في مصر، لننتهي بشراء زراعة على أرض بلدنا ومزروعة بأيدي أبنائها بالعملة الصعبة.

---

122 أنظر مقال: "مصر توقع اتفاق تمويل بـ500 مليون دولار لشراء القمح من "الظاهرة" الإماراتية، على مدى خمس سنوات تبدأ من 2023" نشر في 15 أغسطس 2023، نقلا عن رويترز، على الرابط:
https://ara.tv/2jw9v

123 أنظر مقال: "مفوضي الدولة تحسم تخصيص فدان في توشكي لـ الظاهرة الإماراتية" للكاتب أمين عادل في 100 جريدة المال بتاريخ 31 سبتمبر 1102، على الرابط:
-https://almalnews.com/801/%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%8A
-8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9D%
-%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%B5-8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%85D%
-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%AF%D8%A7%D9%86-001
/A8%9D%38%9D%4B%8D%88%9D%AA%8D%

أما في الصناعة، فلعلنا نذكر درس الخطة الخمسية الحقيقية الأولى والأخيرة (1960/1965)، وتقييم شارل بيتلهايم لها بانتقاد افتقادها للصناعة الثقيلة كأساس لتكامل الهيكل الإنتاجي، أو ما يسمى بالترابطات القبلية والبعدية للمشروع الصناعي في المجتمع؛ تمد الصناعات الثقيلة الصناعات الناشئة بالآلات والمستلزمات النوعية، وهي حقيقة من أهم أدوات توسيع السوق وزيادة القوة الشرائية. لهذا فرغم عدم تنفيذ خطة خمسية ثانية بعد الأولى، إلا أن التوصية لم تتبدد تماما، حيث تم التوسع في إنشاء صناعات ثقيلة مثل مشروع صناعة البتروكيماويات بالسويس (الذي قصفته إسرائيل بعد حرب 1967) ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم. أما في فترة التبعية، فتمت تعديلات هيكلية كما استعرضنا سابقا، بتصفية قلاع صناعة ثقيلة مثل الحديد والصلب والكوك والمراجل البخارية، واستيراد منتجاتها جاهزة من السوق العالمية. وصلت نسبة استيراد مدخلات الصناعة من آلات ومستلزمات إنتاج إلى ما بين 56% و65% منها. لذلك فعند تصدير مصر لبوتاجازات وأدوات منزلية فنصف مكوناتها مستوردة، وسيزيد النسبة في المستقبل لاستيرادنا حتى ألواح الصاج والحديد غير القابل للصدأ بعد تصفية الحديد والصلب.

إذن فبالنسبة لمصالح تلك البرجوازية المنتجة في مجالي الزراعة والصناعة، يوضح سلوكها بجلاء موقفها التابع. ليس كل مُنتِج قومي مدافع عن سوقه القومي. لقد تطور تقسيم العمل الدولي كثيرا فأصبحت الدول الرأسمالية الكبيرة "تصدر" الصناعات الملوثة للبيئة، إلى الدول الأخرى، وتفضل الحصول على منتجاتها بدون تلويث بيئتها. تشمل تلك الصناعات صناعات الأسمنت ومواد البناء، والسيراميك، وكذلك الأسمدة وتكرير البترول. ثم في دول ذات هيكل اقتصادي نما كثيرا في فترة نضال الاستقلال، تبحث الرأسمالية العالمية ل "إعادة الهيكلة"، التي هي الترجمة الحرفية لكلمة structural reform المشهورة باسم "الإصلاح الاقتصادي". وقد رأينا الأمثلة لإعادة الهيكلة المتمثلة في التطوير على أساس المشاركة بين رأس المال المحلي والأجنبي في صناعات مثل الحلج والغزل والنسج والملابس بدخول الاتحاد الأوروبي شريكا فيها، وفي مجال الصناعات المعدنية بتصفية بعض شركاتها المتقدمة، والمشاركة في بعضها الآخر. تضطر الحكومة للرضاء بنصيب

الشريك الأصغر بعد أن انتهت طاقتها على الكفاح ضد الاستعمار، وآثرت السلام معه.

وعلى المستوى السياسي، أوضحنا سابقا التغير الحادث في سلوك نفس الطبقة الحاكمة قبل وبعد 1974. لم تتم تغيرات جذرية بإحلال طبقة محل أخرى. ما تغير هو سلوك تلك الطبقة سياسيا واقتصاديا. إذن فإن الرأسمالية المنتجة الصناعية مثلا، تتكامل مع السوق العالمية اقتصاديا، وتنتهي فترة تأييدها لحركات التحرر الوطني وقضايا حرية الشعوب، وتغيير شبكة العلاقات الخارجية بإعادة الإدماج السياسي والاقتصادي مع الغرب، وكذلك انتهاء التناقض مع ما كان يعرف بمعسكر "الرجعية العربية" ليصبح الحلفاء الجدد، وحتى المشروعات التي تشتريها الصناديق السيادية في دول الخليج، وتعطي قروض إعادة الهيكلة، تتم وفق نفس النظم التي يسير عليها صندوق النقد الدولي، واضع النظام الأساسي لتلك الصناديق العربية والمتعاون معها. بعد فشل مشروع الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي النسبي، تعود الطبقة الحاكمة الرأسمالية إلى المعسكر الرأسمالي العالمي من موقع التابع، والذي يقتسم عائد ثروات هذا الشعب مع الغرب الرأسمالي.

يعلمنا التاريخ أن توجهات الدول الإمبريالية تختلف باختلاف المكان والزمان. في أفريقيا، يتركز النهب الاستعماري في الاستيلاء على المواد الخام المنجمية والزراعية من محاصيل البلاد الحارة من بن وكاكاو وفاكهة، ومعادن ثقيلة وخفيفة وثمينة.. الخ. أما في آسيا، فكانت الأولوية للتصدي للمد الاشتراكي، بالذات بعد الثورة الصينية، وتطورات الصراع في فيتنام بقيادة اشتراكية. لهذا سمحت لكوريا الجنوبية مثلا بالتطور الرأسمالي لتحدي النفوذ الشيوعي في كوريا الشمالية والصين وروسيا من حولها، مما سمح لها بالتصنيع وصولا إلى بناء هيكل صناعي متكامل يشتمل على الصناعات الثقيلة وعالية التكنولوجيا، سواء في عهد الاستبداد العسكري أم في عهد الديمقراطية في كوريا. على عكس الوضع في مصر، حيث أخذت الهجمة الاستعمارية القاسية على مصر كل الأشكال السياسية والاقتصادية والعسكرية القاسية، وأكبرها حرب 1967، لأهمية المنطقة في النفوذ الاستراتيجي العالمي، لموقعها الجغرافي، وسيطرتها على طرق التجارة، وتوافر البترول

والغاز، وأهمية التصدي العنيف وكسر الحركة القومية الرامية للاستقلال، من أجل السيطرة المباشرة على المنطقة.

أما قطاع الخدمات، والذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي كما رأينا، فإن هذا ليس قليل الأهمية، فهو متداخل مع رأس المال الإنتاجي على أصعدة كثيرة. ربما كانت أهم قطاعات الخدمات هي قطاع رأس المال المالي، الذي لم يأخذ حظه من الدراسة والتركيز رغم أهميته الشديدة. أيضا رأس المال التجاري، الضروري لاستكمال دورة الإنتاج ببيع السلع. وتشتمل باقي القطاعات على قطاع النقل، والقطاعات المرتبطة بخدمات السياحة، كذلك بالطبع للقطاعات الإنشائية والعقارية. يأتي بعد ذلك قطاع الاتصالات وكثيرا ما يلحق به قطاع المعلومات، وقطاع المرافق (الكهرباء والمياه)، وقطاع الخدمات الاجتماعية، والأساس فيه هو بالطبع التعليم والصحة، لكنه يضم بجانبهما التأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي (مثل برنامجي تكافل وكرامة)، والخدمات الثقافية، وخدمات الرياضة والشباب. وأخيرا تأتي خدمات الحكومة العامة، وتشمل بالطبع المنظومة الأمنية من جيش وبوليس وقضاء، والقطاعات الخدمية الحكومية الأخرى غير المذكورة فيما سبق.

<u>**رأس المال المالي:**</u> نبدأ برأس المال المالي، الذي لا يلقى حقه من الالتفات والدراسة. في بداية القرن العشرين نشر الاقتصادي الإنجليزي هوبسون[124] كتابه "الإمبريالية" عام 1902، مشيرا لمرحلة جديدة تنتقل إليها الرأسمالية. أما أوسع دراسة عن رأس المال المالي فكانت في كتاب "رأس المال المالي، دراسة في المرحلة الأخيرة لتطور الرأسمالية" "Finance Capital, A study in the latest phase of capitalist development" الصادر عام 1910 للاقتصادي النمساوي رودولف هيلفردينج[125]. مازال هذا الكتاب يعاد إصداره حتى 2019. في

[124] حول إسهام هوبسون، أنظر موسوعة ويكيبيديا (بالعربية) مادة "جون هوبسون" على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D9%87%D9%88%D8%A8%D8%B3%D9%88%D9%86

[125] أنظر موسوعة ويكيبيديا (العربية) مادة "رودولف هيلفردينج" على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%AF%D9%84%D9%81_%D9%87%D9%8A%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%86%D8%AC

عام 1916، صدر كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" [126]، حيث قيم عاليا كتاب هيلفردينج واصفا إياه بأنه تحليل نظري قيم للغاية عن المرحلة. اتفق تحليلهما بأن الإمبريالية هي مرحلة جديدة من عمر الرأسمالية، تتميز بانتهاء مرحلة المنافسة الحرة وبدء مرحلة الاحتكار، وسيطرة رأس المال المالي على رأس المال الإنتاجي، والسعي للمنافسة على الهيمنة الخارجية على دول العالم، وبدء التصدير الواسع لرأس المال. اختلف لينين في رؤيته لاستنتاجات هيلفردينج، حيث إنه نحا نحو "إصلاح النظام الرأسمالي"، بينما كان رأي لينين الثورة عليه لإقامة نظام اشتراكي.

يُعَرَّف رأس المال المالي بأنه رأس المال الذي لا يرتبط مباشرة بالعملية الإنتاجية، ولكنه بالطبع يرتبط بها بشكل غير مباشر، لأن الإنتاج هو أساس كل قيمة، وربح كل من رأس المال المالي والتجاري يأتي منها. وعادة ما يُقَسَّم رأس المال المالي إلى رأس مال بنكي وغير بنكي؛ والأخير يشمل شركات التأمين، والبورصة وتداول الأسهم والسندات، وأسواق تبادل العملات وشركات الصرافة.[127] كما يشمل أيضا المشتقات derivatives، وهي أدوات أحدث. وتعرف المشتقات المالية بأنها نوع من العقود المالية التي تعتمد قيمتها على أصل أساسي أو مجموعة من الأصول أو معيار مرجعي. المشتقات المالية، وهي اتفاقيات يتم إبرامها بين طرفين أو أكثر ويمكن تداولها في البورصة أو خارج البورصة[128]. يمكن تداول تلك المشتقات من أجل تقليل المخاطر أو التحوط Hedging، كونها ترتكز على أصول

---

126 أنظر كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، ويمكن تنزيله من على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.books4arabs.com/B11/BORE04-3756.pdf

127 أنظر موسوعة ويكيبيديا (بالإنجليزية) مادة "الرأسمالية المالية" “Finance Capitalism” على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Finance_capitalism

128 أنظر مقال "المشتقات: الأنواع والاعتبارات والإيجابيات والسلبيات" بالإنجليزية “Derivatives: Types, Considerations, and Pros and Cons”. للكاتب جيسون فرناندو، على الرابط: https://www.investopedia.com/terms/d/derivative.asp

متعددة توازن بعضها في حالة خسارة البعض، أو على تحمل المخاطرة من أجل المراهنة على الكسب لمن يرغب[129].

إذا كان آدم سميث يقول أن ربح الرأسمالي هو نتيجة لأنه مُنَظِّم رأسمالي لإنتاج السلع، ولأنه يقبل المخاطرة برأسماله رغم احتمال الخسارة، فإن كلا السببين في الحقيقة لا ينطبق تماما على رأس المال المالي تحديدا؛ فرغم إن ربحه يرتكز بالطبع على الربح المحقق في الاقتصاد الحقيقي، أي الإنتاجي، إلا أنه ليس له علاقة مباشرة بالإنتاج. كما إن هامش المخاطرة بإمكان الخسارة يعد شديد المحدودية مقارنا برأس المال الإنتاجي، فالبنوك لن تضار من إفلاس رأس المال المنتج لأن حقها محفوظ حتى ببيع أصول المقترض أو ضماناته حتى لو أفلس المنتج، ولأن العمل الواسع في مجال الأموال يقلل المخاطرة بشدة لتنويع سلة أنشطته المالية وتعددها، حيث ستعوض المكاسب الكلية آية خسائر تتحقق في عملية واحدة. وهذا يوضح بجلاء الطابع الطفيلي والرجعي لراس المال المالي.

ربما يتصور البعض أن سلطة رأس المال المالي هي ظاهرة تقتصر على الدول الإمبريالية الكبرى فقط، لكن لرأس المال المالي وجوده الهام في بلاد كبلادنا. يكفي تاريخيا أن الوعي بدور البنوك، أول أشكال رأس المال المالي، قد بدأ في مصر منذ مطالبة طلعت حرب بإنشاء بنك قومي في كتابه "علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين" الصادر عام 1911. وقتها كان كل البنوك أجنبية، وتعمل في الرهن العقاري واستبدال العملة وتمويل التجارة الخارجية، كأدوات للنهب الاستعماري، في زمن النفوذ الأجنبي. مكن توازن القوى الذي وفرته ثورة 1919 طلعت حرب من إنشاء بنك مصر عام 1920، والكثير من الشركات الصناعية وغيرها التي أنشأها البنك.[130]

ننتقل لوضع رأس المال المالي حاليا. سنبدأ بدراسة قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي على علاتها، مع توضيح

---

129 المصدر السابق

130 أنظر موسوعة ويكيبيديا العربية مادة "طلعت حرب" على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D9%84%D8%B9%D8%AA_%D8%AD%D8%B1%D8%A8

حدودها. ما يهمنا هو تقديم الملامح العامة وبعض أشكال تجليات رأس المال المالي؛ علما بأن أهمية رأس المال المالي لا تعود فقط إلى حجم إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، فنفوذه أكبر من ذلك بكثير، لسيطرته على احتكارات إنتاجية كثيرة، وكل بنك معروف بمجموعة الشركات التي يهيمن عليها ويؤثر بشكل كبير في سياساتها.

يوضح تحليل بيانات وزارة التخطيط خلال 19 عاما المشار إليها آنفا أن القطاع المالي، والواردة في البيان تحت عنوانين: الأول تحت مسمى "الوساطة المالية والأنشطة المساعدة"، دون تحديد واضح لمكوناته التفصيلية، باستثناء أن هناك بند ثان بعنوان "التأمين والتأمينات الاجتماعية" فنفهم من التوضيح أن الحكومة تركز في الأول على البنوك مع بنود أخرى لم تسمها، أما شركات التأمين فتدرجها مع التأمينات الاجتماعية. شركات التأمين تعد بالطبع رأس مال مالي، أما بخصوص التأمينات الاجتماعية، فهي بالطبع تمثل مجالا لنشاط رأس المال المالي في الغرب، حيث يقوم ممثلو المؤمن عليهم باستثمارها كاستثمار مالي مستقل. حتى في بلادنا فيلعب دورًا تمويليًا للحكومة، تقترضها لسد عجز الموازنة.

عمومًا فمتوسط ما يساهم به البند الأول الذي يشمل البنوك خلال 19 عاما يبلغ 5.7% من ن م إ، بحد أقصى 7.3% وحد أدنى 3.4%. وتبلغ متوسط نسبة القطاع الحكومي فيه 59.5%، بحد أقصى 67%، وحد أدنى 48%. أما قطاع التأمين والتأمينات الاجتماعية، فتبلغ متوسط نسبة مساهمته 2% من ن م إ، بحد أقصى 7.3%، وحد أدنى 0.7%. أما متوسط نسبة القطاع الحكومي به فهي 83%، بحد اقصى 98% وحد أدنى 76%. ولكي نحدد اتجاه الحركة فيما يخص نسبة مساهمة الدولة نقارن بين متوسطات السنوات الخمس الأولى من السنوات التسعة عشرة بمتوسطات السنوات الخمس الأخيرة منها.

كان متوسط البنوك وقطاعات أخرى خلال أول خمس سنوات هو 5% من ن م إ، بينما كان متوسط آخر خمس سنوات 3.6%، بما يوضح اتجاه نسبة مساهمة هذا القطاع إلى ن م إ إلى الانخفاض. كما تنخفض أيضا نسبة مساهمة القطاع الحكومي في قطاع البنوك وتوابعها من 65% متوسط أول خمس سنوات إلى 49% متوسط آخر خمس سنوات. بالمثل، انخفض متوسط نسبة قطاع التأمين والتأمينات

الاجتماعية في ن م إ من 2.6% إلى 0.7%. كما انخفضت نسبة القطاع الحكومي في هذا القطاع من 96% أول خمس سنوات إلى 76% آخر خمس سنوات.

علينا، لاستكمال إدراكنا لواقع تواجد رأس المال المالي المصري في بلدنا الآن، أن نحاول رؤية عناصر أخرى في الصورة. تمثل البنوك الحكومية عشرة بنوك من أصل 37 بنكا عاملا في مصر. ويوضح "التقرير السنوي" الصادر عن البنك المركزي عن العام 2024/2023[131] أنه، وفق مؤشر نسبة أرباح البنوك الحكومية عن عام 24/23 تمثل صافي أرباح بنوك القطاع الحكومي 135 مليار جنيه، بنسبة 47% من إجمالي أرباح البنوك لهذا العام، بينما تمثل أرباح بنوك القطاع الخاص، التي تبلغ 152 مليار جنيه، نسبة 53%. أما في العام السابق له، 2023/2022، فتبلغ نسبة أرباح بنوك القطاع الحكومي 41%، بينما تبلغ نسبة أرباح بنوك القطاع الخاص 59% من إجمالي أرباح البنوك.

بالنسبة لباقي قطاعات رأس المال المالي غير البنوك، فقد شهدت طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما تطورت أدوات متابعتها وتنظيمها والإشراف عليها وإحصاءاتها، مما يقدم لنا مادة غنية للتعرف على جوانبها المختلفة، والتعرف على الجديد فيها. هناك علامتان بارزتان في تنظيم قطاع رأس المال المالي غير البنكي: الأولى هي إنشاء "الهيئة العامة للرقابة المالية" Financial Regulatory Authority, or FRA، وفقا للقانون رقم10 لسنة 2009؛ والثانية هي إصدار قانون التأمين الموحد عام 2024. بالنسبة لتأسيس الهيئة العامة للرقابة المالية، تختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال (البورصة)، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات[132].

---

[131] أنظر "التقرير السنوي" الصادر عن البنك المركزي عن العام 2024/2023 على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/annual-report/annual-report--2023-2024.pdf

[132] المصدر: موسوعة ويكيبيديا العربية، مادة الهيئة العامة للرقابة المالية، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84

لعله من الواجب تقديم تعريف موجز للمصطلحات الجديدة نسبيا في بلادنا. التأجير التمويلي هو عقد يسمح للمستأجر باستخدام أصل معين مقابل أقساط دورية، ويحق للمستأجر تملكه في نهاية العقد، بينما التخصيم هو آلية لتمويل رأس المال العامل تمكّن الشركات من الحصول على سيولة نقدية فورية مقابل بيع مستحقاتها المالية قصيرة الأجل لجهة مختصة. يختلف التأجير التمويلي عن الإيجار العادي بأن المستأجر يتحمل المخاطر الاقتصادية للأصل. أما التخصيم، فهو أداة الحصول على تدفق نقدي قصير الأجل، مقابل بيع مقدم لمستحقات قصيرة الأجل يمتلكها[133].

أما التوريق securitization فهو عملية مالية يتم فيها إصدار صكوك securities تحمل قيمة أصول تدر عائداً، وتباع بعد ذلك إلى المستثمرين. التوريق هو ممارسة مالية تقوم على تجميع أنواع مختلفة من الديون التعاقدية، مثل الرهون العقارية السكنية، والرهون العقارية التجارية، وقروض السيارات، أو التزامات ديون بطاقات الائتمان، وبيع الديون الموحدة كأوراق مالية تمريرية، أو التزام الرهن العقاري المضمونة (المكمل) لمختلف المستثمرين[134]. مثالان موضحان: أحد أهم أسباب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008 كان قيام بنوك تقسيط أقساط ديون العقارات، حتى الديون المشكوك فيها، بتوريقها وبيعها، وسط حزمة من أوراق مالية أخرى، بأقل من قيمتها، وتكرار البيع عدة مرات،

%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_(%D9%85%D8%B5%D8%B1)

133 أنظر " دليل-القواعد-والمعايير-المنظمة-لعمل-شركات-التأجير-التمويلي-والتخصيم" الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية، قطاع التمويل غير المصرفي، الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التأجير التمويلي والتخصيم" على الرابط: https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2021/06/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D9%85-.pdf

134 أنظر موسوعة ويكيبيديا العربية مادة توريق على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%82

وحدث الانهيار عندما فشل المستأجرون في الوفاء بالديون وتم استرداد الشقق، ولكن بعد انهيار سعرها. المثل الثاني هو اقتراح حل أزمة الديون المصرية منذ عامين بتوريق نسبة من أسهم قناة السويس مقابل قرض مضمون بتوريق تلك الأسهم، والمعارضة الشعبية الواسعة له، حيث يؤدي العجز عن السداد في الأجل المحدد إلى خسارة ملكية جزء من الأصول القومية الثمينة.

بخصوص العلامة الثانية البارزة في تطور القطاع المالي التي تتمثل في إصدار قانون التأمين الموحد عام 2024[135] صدر قانون التأمين الموحد رقم 155 في 10 يوليو سنة 2024، ليكون قانونا شاملا وضخما، في 224 مادة و95 صفحة. يستبدل القانون الجديد كل قوانين التأمين القديمة، كما يقوم بتنظيم كل أشكال التأمين بما فيها المشتقات المالية الحديثة ذات العلاقة، فيضم شركات إعادة التأمين، وصناديق التأمين الحكومية والخاصة، مع تنظيم الرقابة والإشراف على تلك الصناديق، والمهن المرتبطة بالتأمين مثل الخبراء الاكتواريين، وخبراء التأمين الاستشاريين، وخبراء تقييم الأخطار أو معاينة وتقدير الأضرار، ووسطاء التأمين وإعادة التأمين وغيرهم. كما ينظم عمل الصناديق المالية financial funds بما فيها عمليات الاندماج بين الصناديق، والتحويل والتصفية والشطب.

يوضح "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين خلال العام المالي 2024/2023"[136]، يوضح الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في مصر في 2024/6/30، فيوضح أنه ينقسم إلى خمس قطاعات: الأول هو شركات التأمين، وتشمل 40 شركة (منها 23 شركة لتأمينات الممتلكات، و17 شركة لتأمينات الحياة. القطاع الثاني هو قطاع شركات الوساطة، ويضم 110 شركة، منها 101

---

135 أنظر نص قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024، الجريدة الرسمية- العدد 27 مكرر (ج) في 10 يوليو 2024. على موقع منشورات قانونية، على الرابط: https://manshurat.org/content/sdr-qnwn-ltmyn-lmwhd

136 أنظر " الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين خلال العام المالي 2024/2023" على الرابط: https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2025/05/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A-2023-2024-3.pdf

شركة وساطة في التأمين، وتسع شركات وساطة في إعادة التأمين. القطاع الثالث هو شركات خبرة معاينة وتقدير أضرار، ويضم 31 شركة، والقطاع الرابع هو قطاع شركات خبرة استشارية ويضم تسع شركات، وخامسا وأخيرا قطاع صناديق التأمين الحكومية، ويضم ستة صناديق.

ويوضح الكتاب معدل التطور الضخم في قطاع التأمين، حيث يرصد نسبة التطور من عام 15/2014 وحتى عام 24/2023. متوسط نسبة التطور هي 32% سنويا، وأقل نسبة هي سنة 21/20، وهي السنة الوحيدة الخاسرة بنسبة 6%، وأكبر نسبة تطور هي 75% في عام 17/16. كما يقارن التقرير، في مجال شركات التأمين، بين آخر عامين، عام 23/22 وعام 24/23. زاد صافي قيمة الأصول المالية من 242 مليار جنيه عام 23/22 إلى 343 عام 24/23. وزاد فائض النشاط من 9 إلى 15 مليار جنيه على التوالي؛ وزاد عدد المؤمن عليهم من 9.5 مليون عام 23/22 إلى 10.5 مليون عام 24/23 على التوالي.

والكتاب يقدم تفاصيل المراكز المالية لكل الشركات التابعة لهذا القطاع. قام الكاتب الصحفي إسلام عبد الحميد، من موقع "أموال الغد"[137]، بتجميع ملخص للأرقام النهائية من هذا الكتاب، فيخبرنا بأن القطاع بجميع شركاته قد حقق إجمالي ربح 25.9 مليار جنيه عن عام 24/23، مقابل 14.06 مليار عام 23/22، بزيادة 84%. أما صافي الربح بعد خصم الضرائب فكان 21.07 مليار مقابل 11.52 مليار في العام السابق له على الترتيب. كما إن الأرباح المرحلة بلغت 11.316 مليار جنيه مقابل 7.127 مليار في العام السابق له. أيضا أكد أن جميع الشركات رابحة ماعدا شركة واحدة خاسرة، وأن الشركة الخاسرة في العام السابق قد انتقلت إلى الربح.

يقدم "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين خلال العام المالي 2024/2023، وضع أسس التمكين المالي والاستدامة" الصادر عن "الهيئة العامة

---

137 أنظر مقال "أرباح شركات التأمين تلامس 26 مليار جنيه بنمو 84.2% خلال العام المالي 2024/2023" على موقع "أموال الغد" بتاريخ 13 مايو 2025، على الرابط: https://amwalalghad.com/xv1z

للرقابة المالية""[138]، يقدم تعريفا باختصاصات عمل الهيئة، ويجملها في ست وظائف: التأسيس والترخيص للشركات العاملة في مجالاتها، والرقابة والإشراف، والتفتيش والتنظيم، وحماية حقوق المتعاملين، والتوعية والثقافة المالية، وتطوير وتنمية الأسواق. وتسعى الهيئة إلى نشر المعرفة بالثقافة المالية من خلال: معهد الخدمات المالية، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية النزاعات المالية غير المصرفية، ومركز المديرين المصري، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام. ويتبع الهيئة ثلاث جهات: سجل الضمانات المنقولة، ووحدة التمويل متناهي الصغر، ووحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات.

يخبرنا التقرير بأن إجمالي التمويل المطروح من خلال الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة يقترب من تريليون جنيه، إذ يبلغ عام، 2024، 911.5 مليار جنيه، مقابل 893.5 عام 2023. يتوزع هذا التمويل على سبع مجالات لعمل للهيئة. أكثر من نصف هذا التمويل (52%) هو إجمالي قيمة إصدارات الأسهم في البورصة، والمجال التالي له هو إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي بنسبة 13%. أما المجالات الخمس الباقية، بترتيبها التنازلي من الأكبر فالأصغر فتشمل إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وقيمة التمويل الاستهلاكي، وإجمالي حجم الأوراق المخصمة، وحجم التمويل العقاري الممنوح. تتشارك تلك المجالات الخمس في نحو ثلث التمويل الممنوح.

ربما يفيدنا في زيادة وعينا بتفاصيل عمل رأس المال المالي أن نتابع بعض الملامح لنموذجين كبيرين قديمين من المؤسسات المالية، مع واحدة من أحدث المؤسسات. الأولى هي مجموعة هيرمس القابضة، التي تأسست عام 1984 كشركة تحت اسم "المجموعة المالية المصرية"، وتغير إلى المجموعة المالية هيرمس القابضة نحو عام 1996. أغراض الشركة منذ البداية هي تقديم خدمات استثمارية من خلال أنشطة المضاربة، وإدارة السندات، وتقديم خدمات استثمارية وإصدار الأسهم

---

[138] تقرير صادر عن "الهيئة العامة للرقابة المالية" بعنوان "حصاد عام 2024، وضع أسس التمكين المالي والاستدامة" على الرابط: https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2025/01/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2024.pdf

الخاصة. عند تحول الشركة إلى شركة هيرمس القابضة، تطورت وأصبحت، هي وشركاتها التابعة، أكبر شركة تداول في مصر والعالم العربي، دبي وابوظبي والكويت بإجمالي 9 دول، وبنك نكست NXT (سابقا ببنك الاستثمار العربي).

أما المؤسسون والملاك، فمن أبرز المؤسسين منذ 1984 الأستاذ محمد علوي تيمور، شقيق زوجة الكاتب محمد حسنين هيكل. وانضم لها عام 2004 حسن هيكل نجل الكاتب، وترقى حتى أصبح مديرا تنفيذيا لإحدى كبريات شركاتها. يشارك في ملكية الشركة الآن كل من شركة دبي القابضة التابعة لحاكم دبي، ولها 18.5% من الأسهم، وجهاز أبو ظبي للاستثمار بـ 8.5%. تمت عدة تحقيقات مع الشركة بعد ثورة 2011، ودافعت الشركة بألا علاقة لها بأسرة الرئيس المخلوع مبارك، ولم يمتلك جمال مبارك مباشرة أسهما في ملكية شركة هيرميس القابضة المسجلة في الجزر العذراء Virgin Island البريطانية (وهي أحد الملاذات الضريبية)، ولكنه يمتلك حصة 18% في إحدى شركاتها، ولم يحصل كأرباح سوى على، في المتوسط، 880 ألف دولار في السنة؛ كما يمتلك كل من علاء مبارك وزوجته هايدي راسخ حسابات تداول في البورصة في شركة السمسرة في الأوراق المالية[139]. تبلغ آخر أرباح موزعة منتصف 2024 نحو 400 مليون جنيه مصري.

نأتي إلى مجموعة القلعة للاستشارات المالية، وهي شركة مساهمة قابضة، وتأسست عام 2004، والمؤسس والرئيس هو أحمد هيكل، الابن الثاني لمحمد حسنين هيكل. يشترك في ملكية الشركة البنك التجاري الدولي، ومن الدول الخليجية مجموعة العليان السعودية، والإمارات الدولية للاستثمار، وشركة IFG هيرمس عمان، وDHL Investors Group، ومساهمون مصريون منهم شركة صادق أحمد السويدي، وإس سي جي مصر للتكرير، وعمرو وسمير محمد زكي عبد القادر. نشاط الشركة يزاوج بين الوساطة المالية وملكية الأصول الإنتاجية، فلها استثمارات في صناعات الأسمنت والزجاج والتعدين والبترول والطاقة، كما تمتلك

---

139 أنظر موسوعة ويكيبيديا العربية مادة مجموعة هيرمس القابضة على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%87%D9%8A%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B6%D8%A9

19 صندوقا قطاعيا متخصصا للتحكم بشركاتها التي تتوزع في 15 دولة و15 قطاع صناعي؛ كما تمتلك صناديق استثمار مشترك. رأس مال الشركة 2.08 مليار جنيه مصري، والربح الصافي عام 2021 يبلغ 2.3 مليار جنيه[140].

نأتي إلى شركة حديثة تأسست عام 2024، وتمثل نوعا جديدا من الاستثمار المالي في مصر، وهي شركة كاتليست بارتنرز ميديل إيست Catalyst Partners Middle East (cpme). الشركة هي شركة رأس مال مخاطر بغرض الاستحواذ على شركات تعمل في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، والتكنولوجيا المالية في مجالات التمويل والخدمات المالية المختلفة، ومنصات المدفوعات. وتعريف شركة الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (SPAC, or Special Purpose Acquisition Company) هي إنها شركة مساهمة عامة، غنية بالسيولة النقدية، لا تمارس أي عمليات تجارية، وتُشكل خصيصًا لجمع رأس المال من خلال طرح عام أولي (IPO) للاستحواذ على شركة خاصة قائمة أو الاندماج معها، ويكون هذا الغرض الوحيد للشركة. تُعرف أيضًا باسم شركة "الشيك المفتوح"، وهي تُتيح للشركات الخاصة مسارًا بديلًا أسرع للتداول العام دون الحاجة إلى الخضوع لطرح عام أولي تقليدي.[141] وتنص ضوابط التراخيص على ألا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن 10 ملايين جنيه مصري، وتلتزم الشركة بزيادة رأس مالها نقداً إلى 100 مليون جنيه خلال 3 أشهر من تاريخ قيد أسهمها بالبورصة.

يبقى ملاحظات عامة على نشاط الاستثمارات المالية في مصر. قلنا إن رأس المال المالي هو قطاع طفيلي، لأنه ليس له علاقة مباشرة بالإنتاج، ولأن هامش المخاطرة شبه معدوم، بحكم طبيعته كرأس مال متعدد الأنشطة، مما يوسع مجال العمل ويقلل عنصر المخاطرة بالخسارة. لكن ألا يقدم القطاع المالي خدمات تمويلية لرأس المال

---

[140] أنظر موسوعة ويكيبيديا العربية مادة "القلعة للاستشارات المالية" على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D8%B9%D8%A9_(%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9)

[141] أنظر مقال "إقرار تأسيس أول شركة رأس مال مخاطر ذات غرض استحواذ في مصر" "كاتليست بارتنرز" أول شركة لغرض الاستحواذ (SPAC) برأسمال 10 ملايين جنيه" على موقع العربية، على الرابط: https://ara.tv/zfwrg

الإنتاجي، مثلما يقدم رأس المال التجاري خدمات تسويقية بتوصيل المنتج إلى المستهلك عبر السوق؟ بالطبع هو يقدم تلك الخدمة، ولكن التعرف على تفاصيل تحقق ذلك في الواقع تثبت طابعه الطفيلي، وهذا يقودنا إلى النشأة التاريخية والتطور لرأس المال المالي. يظن البعض أن نشأة البنوك تمثل تطورا للنشاط الربوي المتواجد في الأنظمة السابقة على الرأسمالية، إلا إن الحقيقة هي عكس ذلك بالضبط. كيف؟

كانت الفائدة الربوية السابقة على الرأسمالية بالغة الارتفاع، عادة بين 25 إلى 50%؛ كما لم يكن غريبا أن تتضمن شروطا غير مالية، مثل استرقاق المدين وفاء للدين، أو الممثل أدبيا ب "رطل من لحم المدين" في مثل شايلوك الشهير. عند نشأة الرأسمالية، كان هناك احتياج محدد للاقتراض، غير مجرد الإعسار العرضي؛ فرأس المال الصناعي المنتج يمتلك آلات وأدوات إنتاج، متوسط عمرها الافتراضي سبع سنوات، تحتاج بعدها للاستبدال نتيجة للإهلاك. بالطبع محاسبيا، يفترض أن يتم حجز مقابل الإهلاك وحده كل عام في العمليات المحاسبية لرأس المال، ولا يحتسب فائض الإيرادات عن النفقات كله ربحا؛ لهذا عندما تنقضي السنوات السبع، يكون ثمن الآلات الجديدة متوفرا. إلا أن هذا لا يحدث في الواقع بهذا الانتظام، لهذا تنشأ الحاجة للاقتراض بشكل دوري لدى كل رأسمالي في وقت مختلف، عندما تهلك آلاته.

الحل الذي توصل له أصحاب الشركات المنتجة هي إنشاء كيان شبه تعاوني: البنك. يَدْخَّر كل مالك مقابل الإهلاك لديه في البنك ويأخذ عنه فائدة 2%، ويقترض منه مالك آخر عند موعد تحديث الآلات، بفائدة 3%، ويمثل الفرق، 1%، المصاريف الإدارية وهامش ربح لمنظم رأس المال البنكي. أي أن نشأة البنوك كانت في الواقع في مواجهة الربا وليست استمرارا له؛ فهي جمعية شبه تعاونية شبه ربحية للادخار، ويلجأ إليها المحتاج للتمويل بفائدة متواضعة، على العكس من الربا. إلا أن تطور الواقع جاء بتغيرات عديدة. بعد أكثر قليلا من قرن من نشأة رأس المال الصناعي، ومعه تدريجيا رأس المال البنكي، اتجهت كل القطاعات الإنتاجية والتمويلية من المنافسة إلى الاحتكار.

انقلب الوضع تدريجيا، فأصبح رأس المال المالي هو الأصل، وهو المتحكم في رأس المال الإنتاجي، وبالتالي فهو في وضع يمكنه من زيادة نسبة ربحه، ومن التحكم في سياسات رأس المال الإنتاجي، وتلك هي المرحلة الجديدة في عمر الرأسمالية التي حدثت عند منعطف القرن التاسع عشر/العشرين. كما حدث الارتباط الوثيق بين النخبة البنكية ونخبة رجال الحكم من وزراء وغيرهم. زاد التحكم وزاد الربح، ودخل قطاع رأس المال المالي في مجالات جديدة، مثل نشاط التأمين، ونشأت سوق المال (البورصة). بعد ذلك، تطورت أدوات المشتقات المالية المختلفة كما رأينا. أصبحت قطاعا بعيدا عن الإنتاج، وربحه شبه مضمون.

هناك سمة مشتركة بين النشاط التجاري وبين النشاط المالي والتمويلي: كلاهما ضروريان. التجارة تعتبر امتدادا للإنتاج في مجال التداول، لأنه بدونها لا تستمر دورة رأس المال، أي لا يتحقق المنتج ببيعه ويعود رأس المال إلى المصنع لكي يشتري خامات وقوة عمل ويعيد عملية الإنتاج. ولكن ليس كل التجارة على هذا النحو. فلا يدخل في هذا مثلا التجارة والنقل بهدف التخزين من أجل المضاربة والاحتكار والأرباح الفاحشة. كذلك التمويل، فهو ضروري لتجاوز عقبات تمويلية، لكنه بعد أن أصبح نشاطا مستقلا بذاته، ويخلق أدوات ومشتقات متعددة، يصبح له نشاط يمثل أضعاف قيمته الفعلية، وأرباح فاحشة لا ترتبط بتيسير الإنتاج، بل بالمضاربة وتحقيق أرباح على حساب إفلاس المخدوعين كما رأينا في انفجار أزمة الرهن العقاري.

دليل إضافي دامغ على هذا: ما العلاقة بين حجم الإنتاج وحجم التجارة، سواءً داخل مجتمع معين أو على أي نطاق دولي؟ إن التجارة لا تتساوي تقريبا مع حجم الإنتاج، بل تزيد عنها بقدر النشاط المضارب والاحتكاري، حتى يبلغ حجم التجارة أضعاف حجم السلع المنتجة. وبالمثل، ما علاقة حركة رؤوس الأموال بالنسبة للسلع، التي من المفروض أن الخدمات المالية تقدم التسهيلات لاستمرار عملها؟ إنها هي الأخرى تمثل أضعافها، متمثلة في رأس المال المضارب. وسبب هذا التناقض واضح: هل حقا يهدف الإنتاج الصناعي إلى تقديم سلعة ذات قيمة استعمالية و"بالتالي تحصل على ربح مشروع"؟! دعنا مؤقتا نساير ذلك، لكنه حرفيا ليس

كذلك. للمنتج الرأسمالي غرض آخر يعلو على مجرد توفير سلعة، ألا وهو حافز الربح.

إذا سار الربح وتوفير سلعة أو خدمة معا، فمرحبا بها. أما إذا ما تعارضا، فالأولوية للربح: بما يدفع مثلا أمريكا لإغراق محصول القمح "الزائد" في المحيط رغم المجاعات في دول متعددة، من أجل المحافظة على السعر! وكذلك التجارة فيما يقدمونه وراء مجرد خدمة نقل السلعة من موقع الإنتاج إلى موقع الاستهلاك، كما قلنا، للمضاربة والربح الاحتكاري. كذلك التمويل بخلط الأسهم القوية بالضعيفة، وممارسة كل أشكال الاحتيال بالمشتقات، والتضخم الزائف لحجم الأنشطة المالية بالنسبة للأنشطة الإنتاجية، من أجل- ليس فقط تحقيق ربح إضافي- بل أيضا للتخلص من خسائر مثل ديون مشكوك فيها بشدة عن طريق الخداع ونقل العبء لشخص آخر. فهل هناك واقع أبلغ دلالة على طفيلية رأس المال المالي؟ ولنذكر أن كل الربح يقع على عاتق المواطن الفقير، على الربح المنتج في مجال الإنتاج الحقيقي، ويقسم على كل تلك القطاعات المنتجة والمتاجرة والمالية بما فيها الأكثر طفيلية.

قطاع التجارة: ننتقل الآن إلى قطاع التجارة. في بداية العرض طرحنا الأنشطة الرئيسية في ن م إ، ونسبة مساهمة كل نشاط منها. متوسط مساهمة التجارة آخر 3 أعوام، 2023/2022 وحتى 2025/2024، هو 14% من الناتج المحلي الإجمالي. بالطبع فقطاع النقل يشمل بجانب نقل السلع المتكامل مع التجارة، يشمل أيضا نقل الأفراد، لكنه نوع من التقريب. بتحليل التجارة وحدها في الجدول الإجمالي عن حجم دورها خلال 19 عاما، من 3/2002 إلى 2022/2021، نجد أن مساهمتها في ن م إ تراوحت بين 14.4% من ن م إ كحد أقصى عام 21/20؛ وحد أدنى 10.4% من ن م إ عام 2007/2006. متوسط مساهمة التجارة خلال السنوات الثلاث الأولى منها كان 11.2% من ن م إ، بينما كان متوسط آخر 3 سنوات، 14%، بما يوضح اتجاه ذلك القطاع للنمو والمزيد من المساهمة في ن م أ.

أما قطاع النقل، فمتوسط مساهمته أول ثلاث سنوات في ن م إ كانت 4.4%، أي إنها أيضا ارتفعت حتى وصل متوسطها خلال آخر 3 سنوات 5.3%، وبالطبع فمن المنطقي أن تزيد مساهمة قطاع النقل مع زيادة نسبة مساهمة التجارة في ن م إ.

مجموع القطاعين بالطبع زاد من 15.6% من ن م إ أول ثلاث سنوات، إلى 19.3% من ن م إ متوسط آخر ثلاث سنوات.

رأس المال التجاري في بلادنا ذو طابع احتكاري واضح، في تجارة الجملة أساسا، ولكن أيضا في رأس المال التجاري الاحتكاري من خلال سلاسل المحلات التجارية المصرية والأجنبية (كارفور، هايبر ماركت، أولاد رجب، سعودي...الخ). وقد سبق استعراض رأس المال الصناعي والزراعي ومظاهر تبعيتهم. وكذلك هناك الكومبرادور، وهو ليس كل رأس المال التجاري، ولكن فقط القطاع الوكيل عن المستثمر الخارجي، من أول معارض السيارات وحتى تجار ووكلاء الماركات الأجنبية في أي مجال. بالطبع لا مصلحة لهذا القطاع في التناقض مع رأس المال الأجنبي، بل وهناك مصلحة مباشرة معه في قطاع الوكلاء الاحتكاريين للتوكيلات الأجنبية.

تتخذ مؤسسات التمويل الدولية مؤشرا دالا على التقدم هو مؤشر مستوى الاندماج في السوق العالمية، وهو يساوي نسبة مجموع الصادرات والواردات من سلع وخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمتدحون توقع زيادة دوره في مصر، من 39.6% إلى 49.5% في عاميّ 25/24 و26/25 على التوالي[142]. يعني هذا امتداح تقدم مصر في الاندماج في السوق العالمي. لكن المشكلتين الكبيرتين في هذا المؤشر هو أنه مؤشر تبادل ولا يراعي الإنتاج، وثانيها عدم التفرقة بين زيادة الصادرات وزيادة الواردات، لأن كليهما يزيد قيمة الارتباط بالاقتصاد العالمي بنفس القدر. وبالتالي ففي بلد كمصر، تبلغ صادراتها السلعية خلال عام 2025/2024، 40.2 مليار دولار، بينما تبلغ وارداتها 91 مليار[143]، بعجز ضخم يصل إلى 51 مليار دولار. إلا أن الزيادة المطلقة في الواردات تصبح، في عرف صندوق النقد، مؤشرا إيجابيا لزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي!

142 خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية 26/2025، مصدر سابق، شكل 9/3 ص 82

143 أنظر "بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2025/2024" على موقع البنك المركزي المصري، على الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/10/07/17/35/bop-fy-2024-2025

يتسق هذا مع منطق النيو-ليبرالية الذي تتبناه مؤسسات التمويل الدولية الذي يقضي بالنمو الذي يقوده القطاع الخاص (المحلي والأجنبي على قدم سواء)، والمعتمد على التجارة، وعلى الاندماج في السوق العالمية، وفقا لمبدأ التخصص والمزايا النسبية. يرفض هذا المنطق الاستعماري تدخل الدولة في الإنتاج، من أجل إفساح المجال أمام القطاع الخاص. أما المؤشر الإيجابي عندنا من منظور تنموي فهو زيادة الإنتاج، ونسبة الاكتفاء الذاتي الداخلي الغذائي والصناعي؛ وليس مقياس التبادل أو التجارة. أي أن الهدف الأساسي يجب أن يكون إشباع احتياجات السوق الداخلي، وليس التصدير والمنافسة في السوق العالمي، حيث نتيجتها، كما نرى، تقلص الإنتاج، وزيادة التجارة، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ومفاقمة التبعية.

ولكن تطور مساهمة التجارة في ن م إ كانت في سياق قلة إتاحة السلع للمواطنين! كيف؟ لقد ارتبطت مبادئ الانفتاح وحرية التجارة بضعف تدخل الدولة. الدولة تتدخل في الأسعار لحماية الفقراء ومحدودي الدخل، بالذات أيام الأزمات؛ وهو ما بدأ في مصر منذ عام 1931 عهد وزارة إسماعيل صدقي الأولى، نتيجة أزمة الكساد العالمي التي عانت منها مصر. كما تطورت أثناء الحرب العالمية الثانية، وتشددت أيام الناصرية، من زاوية فرض التسعيرة الجبرية على السلع الغذائية وسلع أخرى ضرورية، حتى جاء الانفتاح الاقتصادي بتحرير الأسعار وإلغاء تسعير معظم السلع وتقليص تدخل الدولة في توزيع السلع الغذائية من خلال المجمعات الاستهلاكية وبطاقات التموين، فساد الاحتكار في التجارة الداخلية، وارتفعت الأسعار[144]. هذا هو تخلي الدولة عن دورها في ضبط السوق، وترك المستهلكين فريسة لاحتكار التجار.

<u>التشييد والبناء والأنشطة العقارية:</u> نأتي إلى قطاعيّ التشييد والبناء، والأنشطة العقارية، وهي تحتل مكانة ضخمة في ن م إ، حيث يبلغ متوسط إسهامها في ن م إ خلال السنوات الثلاث الأخيرة 18.2%، (9.5% للتشييد والبناء، و8.7% للأنشطة العقارية). كان متوسط الأعوام الثلاثة الأولى، 3/2022 إلى 5/2004 لإجمالي

---

144 أنظر فتحي عبد الفتاح: "الأسعار بين التسعيرة الجبرية والتخطيط" المنشور في جريدة الأهرام بتاريخ 6 ديسمبر 2023.

القطاعين يبلغ 7.6% من ن م إ (متوسط 3.6% للتشييد، و4% للأنشطة العقارية). اخذت تلك النسبة في الزيادة التدريجية، وزادت في السنوات القليلة قبيل ثورة 2011، لكنها زادت زيادة كبيرة في أعقابها، وتدرجت الزيادة حتى وصلت للمتوسط المرتفع خلال الأعوام الثالث الأخيرة، 18,2% كما أوضحنا، فارتفعت نسبة مساهمتها في ن م إ خلال الفترة كلها بأكثر من الضعف. وسنؤجل قليلا الحديث عن نمو الأنشطة الريعية ومغزاها.

في الحقيقة، إن الاستثمار العقاري في مصر يتميز بسمات غاية في الغرابة في العقود الأخيرة. مصر تواجه نقصا شديدا في إسكان الطبقات الشعبية، ولكن هناك فائض بأكثر من مليونيّ وحدة سكنية فاخرة، كاملة التشطيب ومغلقة. السؤال الأول: لماذا يقدم المستثمرون على مثل ذلك النوع من الاستثمار بدون تسويق؟ الإجابة أن هذا يعود إلى تضخم الربح الاحتكاري؛ ويقول أصحاب العمارات الكبيرة والفخمة أنهم يحصلون على كامل تكلفة البناء من مجرد بيع المحلات أو الدور الأول التجاري، ويبيعون بقية الشقق على مهلهم بعد أن استردوا رأسمالهم وبعض الأرباح. أيضا يقول الملاك أنهم يستفيدون أكثر من الشقق التي لم يتم بيعها، نظرا لارتفاع قيمتها، أي يستخدمونها كمخزن للقيمة، حيث تزيد أسعارها بأعلى من زيادة قيمتها الرأسمالية من أرباح البنك، فهي مخزن للقيمة، وأمان من التضخم!

يُعَدُّ هذا تبديدا للعمل الاجتماعي المبذول في بنائها. في عديد من الدول الغربية، هناك قوانين تبيح فتح مثل ذلك النوع من المساكن بالقوة، مع قيام الحكومة بتأجيرها بالإيجار الذي تراه مناسبا، وتعطيه للمالك؛ ولكن من يقوم بذلك هو حكومات من غير نوع حكوماتنا التي تطلق حريات رأس المال، بما فيه أصحاب الريع العقاري، في التربح للحد الأقصى بدون قيود. أي دولة تسعى لنمو في الإنتاج الحقيقي واستبعاد مثل تلك الأشكال الفجة لتبديد الفائض الاجتماعي تعمل على تحجيم الريع لصالح الإنتاج الصناعي. حدث هذا في مصر في الحقبة من الأربعينات إلى الستينات من القرن المنصرم من خلال قوانين تحديد حد أقصى لمساحة الأرض الزراعية التي يملكها الفرد، ومن خلال قوانين تحديد الأجرة في العقارات. لكن في زمن الانفلات ومحاباة المستثمرين بجميع أنواعهم، لا يحدث مثل ذلك.

الحكومة العامة: نأتي إلى مصروفات الحكومة العامة، وهي تتجه بشدة للتقلص، وفاءً بتحجيم دور الدولة وفقا للسياسة النيو-ليبرالية: فقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق الحكومي في السنوات الثلاث الأولى (3/2002 إلى 5/2004) 10.2% من ن م إ، أي نحو ضعف متوسط مساهمته آخر ثلاث أعوام، 25/22، الذي بلغ 5.4% من ن م إ. ولكن رغم تقليص الإنفاق الحكومي بشكل عام، وهو ما يتسق بالطبع مع توصيات مؤسسات التمويل الدولية، إلا إنه احتفظ بكافة جوانب الإسراف الحكومي طوال هذه الفترة، وأكتفي هنا بمثلين شديديّ الدلالة: الأول هو التفاوت الكبير في هياكل الأجور بين قمة هرم الموظفين بقطاعات الدولة وبين أغلب العاملين.

في العام 12/2011 بعد ثورة يناير، ومع اتساع النقد الاجتماعي بحكم الثورة، واتساع ديمقراطية الأمر الواقع بحكم تغير ميزان القوى، تشكل في الجهاز المركزي للمحاسبات جماعة "مراجعون ضد الفساد"، وتحت أيديهم كل أرقام الدولة. كان الرقم الذي تم نشره عن العام المنصرم، ولم ينشر مثله في أي عام قبلها ولا بعدها، هو أجور الفئة العليا من الموظفين إلى باقي الفئات. كان إجمالي بند الأجور في الموازنة 136 مليار جنيه، تبلغ فيه قيمة أجور الإدارة العليا (مدير عام فما فوق) 54 مليار جنيه، لعدد عشرين ألف موظف. بينما يبلغ أجر باقي العاملين، 5.9 مليون عامل وموظف، 82 مليار جنيه. أي أن 0.3% من الموظفين يحصلون على 40% من قيمة الأجور، بينما يحصل 99.7% من العاملين على 60% من الأجور. لم يتقدم أيا كان لنفي أو تصحيح تلك الأرقام، ولكن تم اضطهاد ونقل وتشتيت الموظفين أعضاء مراجعون ضد الفساد.

لهذا كان من مطالب الثورة رفع الأجور، وألا تزيد النسبة بين الحد الأدنى إلى الحد الأقصى للأجور عن 1:15 أو 1:20. عندما أعلنت الحكومة عن هيكل الأجور الجديد مع رفع الحد الأدنى إلى 1200، أعلنت أنها ستجعل النسبة بين الحد الأدنى للأقصى 1:35. في التطبيق، جعلت الحكومة الحد الأقصى 35 ضعفا لأجر الدرجة الثالثة، أي خريج الجامعة، وكان هذا يعني، وفق الجداول المعلنة، أن النسبة بين الحد الأقصى للأجور، والحد الأدنى لأجر الدرجة السادسة، هو 1:50. حتى هذا الحد لم يتم احترامه فيما تلى ذلك من السنين، وأصبح الحد الأقصى تقريبا بلا حد.

المثل الثاني يتعلق بهيكل الاستثمارات الجديدة. فرغم وضع حد أقصى للإنفاق الحكومي، إلا أن نسبة قطاع النقل فيه (شاملا تحديث المزلقانات وحتى الـ "مونو ريل"، والخطوط الجديدة للمترو) 30%، أي 300 مليار جنيه من جملة الميزانية الاستثمارية البالغة ترليون جنيه في آخر خطة تنمية اقتصادية واجتماعية عن العام 2026/2025! أيضا فإن التقشف الذي يستبقي أشكال التمايز في الأجور ونوعيات الاستثمار غير الإنتاجي، يمارس التقشف في غير مكانه، من ناحية "احتواء (أي تقليص) فاتورة الأجور كنسبة من ن م إ" كنص توصيات صندوق النقد، وتقليص نسب الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة، وهو ما سنتناوله فيما بعد.

نعرف جميعا أن هدف تقليص دور الدولة، واستبعاد مساهمتها في الإنتاج، هو أحد التوصيات النيو-ليبرالية الرئيسية التي تلتزم بها مؤسسات التمويل الدولية، ولهذا تبع "الإصلاح الاقتصادي"، أو "إعادة الهيكلة الاقتصادية" على تقليص دور الدولة كما رأينا. والواقع أنه من زاوية دور الدولة في الاقتصاد، تم التعرف على ثلاثة أنماط من الدول حسب نسبة الإنفاق من ن م إ. النمط الأول هو الدولة الحارسة، ولا يتجاوز إنفاقها نسبة 10-20% من ن م إ، وتمارس وظائف تتعلق أساسا بالأمن والدفاع والعدل (أي الإنفاق على الشرطة والجيش والقضاء)، وكذلك الطرق وبعض الأشغال العامة. النمط الثاني هو الدولة المتدخلة، وتنفق بين 25 إلى 60% من ن م إ؛ فتنفق على الخدمات الاجتماعية مثل التأمين والصحة والضمان الاجتماعي، وكذلك إقامة مشاريع تنموية واستثمارية. النمط الثالث هو الدولة المنتجة، التي تسيطر على وسائل الإنتاج والتوزيع، ويتجاوز حجم الإنفاق العام 90% من ن م إ[145].

فترة مسؤولية الدولة عن الخدمات الاجتماعية، النمط الثاني، هي فترة سيادة الكينزية، من منتصف ثلاثينات القرن العشرين، وبالذات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى السبعينات، وعصر الأزمات الاقتصادية، وزيادة نفوذ السياسات النيو-ليبرالية، فتقلص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. نرى هذا بدرجات مختلفة في مجموعات المختلفة من الدول، فهناك فارق بين دولة الرفاه الاجتماعي في أوروبا،

---

145 أنظر كتاب أفق الخروج، فصل "أزمة التضخم وغلاء الأسعار"... مصدر سابق

حتى بعد اتجاهها إلى اليمين، وتقليص الخدمات بدرجات، كما نراه في دول العالم الثالث التي حاولت النمو، أيضا بمختلف الدرجات.

قطاعات أخرى: بقي من الأنشطة الاقتصادية المكونة للدخل القومي أربع مجالات محدودة الحجم. ويوضح ما يلي متوسط إسهام كل منها في ن م إ خلال السنوات الثلاث الأخيرة: قطاع الفنادق والسياحة، ويشكل 3.1 من ن م إ، وقطاع الاتصالات والمعلومات، ويشكلان 2.9% من ن م إ، وقطاعين من المرافق، بإجمالي 2.1% من ن م إ (1.6% للكهرباء، و0.5% للمياه والصرف الصحي وإعادة المعالجة). نكتفي بملاحظات محدودة على تلك الأنشطة: بالنسبة للفنادق والسياحة، تم تصفية قطاع الدولة في الفنادق بصفقة بيع 39% من أسهم الشركة القابضة التي تملك 7 فنادق حكومية لهشام طلعت مصطفى في ديسمبر 2023، مع إعطائه حق الإدارة حتى يستكمل فيما بعد النسبة الحاكمة في الملكية (51). تم ضم تلك الشركات لشركة هشام طلعت مصطفى التي تمتلك 8 فنادق أخرى، ثم قام المالك ببيع 49% من أسهم الشركة المشتركة للإمارات، كما فصلنا سابقا.

قبل مغادرة موضوع قطاعات الإنتاج والخدمات وأقسامها وتطور مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي، لابد من وقفة لتوضيح جانب هام من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، لكنه لا يظهر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبدون بيانات تفصيلية لتحليله، مثلما حللنا باقي القطاعات، ألا وهو الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية والخدمية للجيش والمؤسسات السيادية. كانت الصناعات العسكرية متمثلة في المصانع الحربية قد بدأت منذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين. عام 1975، أسست مصر "الهيئة العربية للتصنيع" مع السعودية والإمارات وقطر، وهي هيئة حكومية مصرية، تتبع رئاسة الجمهورية، وتؤسس لصناعة عسكرية عربية، استنادا للخبرة الصناعية العسكرية المصرية، ووجود العمالة المدربة والمهندسين الأكفاء؛ حيث المشاركة توفر رأس المال، مع دخول مصر بنصيب عيني ببعض شركاتها العسكرية، كما توفر مشترين لإنتاجها من الأسلحة ممثلا في الدول الشريكة[146].

146 أنظر موسوعة ويكيبيديا العربية، مادة "الهيئة العربية للتصنيع"، على الرابط:

تعثر المشروع بسبب المقاطعة العربية لمصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل، ولجأت الهيئة إلى الدخول في الإنتاج المدني. وأخيرا تم بعد الصلح العربي وعودة الجامعة العربية لمصر عام 1990، خرجت السعودية والإمارات وقطر من الشركة عام 1993، وأعطتها مصر حصتها نقدا. تطورت الهيئة، وأصبحت تمتلك الآن تسع شركات، خمس منها مملوكة للدولة، وتنتج القذائف والصواريخ وأجزاء محركات الطائرات والمصفحات الناقلة للأفراد والالكترونيات والرادارات وصناعة الاتصالات والعتاد وتجميع الطائرات. وهناك أربع مشروعات مشتركة، مع شركات فرنسية لتجميع المروحيات القتالية ومحركات الطائرات المروحية. هناك كذلك مشاريع مشتركة مع بريطانيا لتصنيع قذائف SwingFire المضادة للدبابات، كما أن هناك مشروع مع شركة كرايسلر لإنتاج سيارات جيب[147].

من جهة أخرى، أدت الأزمة الاقتصادية، فيما يبدو، إلى اعتماد القوات المسلحة على نفسها في توفير الاحتياجات الغذائية وغيرها لنفسها، والدخول في الإنتاج المدني. في عام 1979، تم إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي لاحتياجات القوات المسلحة وامداد السوق المحلي. الجهاز يجمع فى أسلوب عمله بين شركات قطاع الأعمال وشركات القطاع الخاص،

---

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9%20%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%B9%20%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%8C%20%D9%88%D9%87%D9%8A,%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%20%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%20%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%81%20%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7.

[147] المصدر السابق

وحرص على أن يكون له مساهمته ودوره الفعال في النهوض بمستوى التنمية في مصر. كما توضح صفحة الجهاز على الإنترنت[148]

من نماذج شركات الجهاز، في نفس عام تأسيسه 79، تم تأسيس شركة النصر للكيماويات الوسيطة. وفي الثمانينات، تأسست شركتي العربية العالمية للبصريات 82، والنصر للخدمات والصيانة (كوين سيرفيس) 87. في التسعينات تم تأسيس خمس شركات: الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات، 1994، الوطنية للصناعات الغذائية برفح، منذ 1996، الوطنية للمياه الطبيعية بسيوة (صافي)، 1996، مصر العليا للتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي، 1997، مصر العليا للتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي، 1997، الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي بشرق العوينات، 1999. ومنذ العام 2000، تم تأسيس خمس شركات: الوطنية لأنشاء وتنمية الطرق، 2002، العريش للأسمنت، 2010، مكرونة كوين، 2013، الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية، 2015، الوطنية للأسمنت ببنى سويف، منذ 2018. وهناك قطاع كامل للتعدين، أنشئ عام 1992 لتوفير الخامات اللازمة لمواد البناء والصناعة، ومنها: البينتونيت، والرمل الزجاجي، والكاولين، رملى ألبايت، زلط، دولوميت، والطفلة.[149]

في عام 1981، تم تأسيس جهاز ثان، هو جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بالقرار الجمهوري رقم 531 لسنة 1981. من مهام الجهاز الجديد تأسيس الشركات منفرداً أو بمشاركة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي، استغلال أراضي القوات المسلحة بالبيع / الإيجار بعد التصديق، تقنين أوضاع أراضي وضع اليد، إدارة أراضي طرح النهر من شبرا حتى حلوان، المساهمة فى تمويل بعض المشروعات القومية مثل الإسماعيلية الجديدة، تمويل إنشاء المدن العسكرية ومعسكرات إيواء الأفراد، تمويل المشروعات الاستثمارية / الخدمات / الأنشطة

---

148 نقلا عن موقع جهاز الخدمة الوطنية على الإنترنت على الرابط:
https://www.nspo.com.eg/nspo/ar/index.html

149 المصدر السابق

لتنمية موارد الجهاز، مشاركة شركات التطوير العقاري على أراضي القوات المسلحة لإنشاء مشروعات استثمارية[150].

أحدث الأجهزة المملوكة للقوات المسلحة هو "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة" الذي تم تأسيسه طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 591 لسنة 2022، تحت إشراف القوات الجوية المصرية، بغرض المساهمة في مشاريع استصلاح الأراضي الصحراوية، وعمل في كل من الصحراء الغربية والصحراء الشرقية شمالا وجنوبا. ومن مشاريعه مشروع الدلتا الجديدة بالصحراء الغربية لاستصلاح 2.2 مليون فدان، ومشروعات المنيا وبني سويف والداخلة والعوينات والكفرة. أيضا مشروع سيناء لاستصلاح حوالي 450 ألف فدان بالصحراء الشرقية، ومشروع الصوب الزراعية بمحور الضبعة. كما إن له شركات تابعة تعمل في مجالات أخرى مثل شركة مدن، وشركة ديجيتال تري، وشركة نيشنز أوف سكاي للتطوير العقاري[151].

لا تقتصر استثمارات المؤسسات السيادية على الجيش، ولكنها تشمل، بدرجة أقل، كل من المخابرات العامة (ولها مستشفى شهيرة، وتردد أيضا شركات استيراد وتصدير)، والشرطة. المهم أنه لا توجد إحصائيات شاملة معلنة لتلك الجهات عن حجم ونوع الإنتاج لتحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي. كما لا توجد ميزانيات معلنة، ولا حقائق عن نسبة الربح أو الخسارة، وأشكال توظيفها. من المفهوم طبعا أن هذا غير معلن لارتباطه بالأسرار العسكرية فيما يخص الإنتاج العسكري. أما قطاع الخدمات المدنية، فقد تعالت آراء كثيرة بوجوب فصله عن القطاعات العسكرية، وعلنية موارده ونفقاته، وخضوعه لرقابة البرلمان وهيئات الدولة الرقابية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، وتطورت علنية المصادر لتلك

---

150 أنظر موقع "جهاز أراضي مشروعات القوات المسلحة" على الرابط: https://landsprojects.mod.gov.eg/Default.aspx

151 أنظر على موسوعة ويكيبيديا العربية، مادة "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة" على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2_%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

المؤسسات كثيرا عما مضى، وهو ما جعل ممكنا الحصول على المعلومات المعلنة أعلاه.

هناك واقعة هامة تلقي الضوء على جانب هام من جوانب أسباب سيطرة المؤسسة العسكرية على مؤسسات إنتاجية وخدمية. عند افتتاح الرئيس السيسي لمشروع تطوير وتوسيع الترسانة البحرية في مدينة الإسكندرية، أدلى بمعلومات هامة، وتفسيرات أهم. أوضح أنه، لأسباب ما تتعلق ربما بالأزمة المالية عام 2007، طرحت الحكومة للبيع والخصخصة الترسانة البحرية بالإسكندرية. تقدم الجيش لشرائها، فانتقلت لملكية وزارة الدفاع؛ لأنها، فيما قاله الرئيس السيسي، تمثل أمنا قوميا لمصر. خلال الفترة منذ ملكيتها للجيش إلى عام 2015، تطورت الترسانة كثيرا، بتطوير حوض بناء السفن لكي يقوم ببناء السفن الكبيرة سعة 57 ألف طن، مع حوض آخر لإصلاح السفن حتى حمولة 80 ألف طن، وكلاهما أضعاف القدرات القديمة، وتطوير قدراتها الخدمية بأوناش ضخمة، بحيث أصبحت من قلاع الصناعة الثقيلة[152]. ويمكن تصور أن هذا يوضح، مثلا، أسباب شراء وزارة الدفاع لشركة هندسة إلكترونات بنها، أكبر شركة للصناعات الإلكترونية وقتها، وخَطيّ إنتاج من شركة النصر للسيارات.

بالطبع الجانب الإيجابي في ذلك النوع من المؤسسات هو أنها تتضمن قطاعات إنتاجية في صناعات حيوية. ولكن تم توجيه انتقادات أمريكية من مؤسسات بحثية

---

152 أنظر مقال: "الرئيس السيسى يفتتح تطوير وتحديث ترسانة الإسكندرية البحرية"، للكاتب محمد أحمد طنطاوي في جريدة اليوم السابع، بتاريخ 30 مايو 2015، على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2015/5/30/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9/2203426

شبه رسمية، مثل مؤسسة كارنيجي[153]، التي تنتقد مثلا أن الخصخصة التي شملت شركات كثيرة، لم تشمل في أي منها شركات مملوكة للجيش(؟!)، رأي غريب في الخصخصة والتدخل!

هناك نقد متميز عن نقد المؤسسات الأجنبية، من جانب الحركة المدنية الديمقراطية، من خلال مساهمتها في الحوار القومي الذي دعا له الرئيس السيسي، حيث طالبت الحركة المدنية بخروج المؤسسات السيادية من الأنشطة الاقتصادية التي تقع خارج الغرض الرئيسي لتلك المؤسسات. كما طالبت بالشمول المالي، بحيث تدخل في الموازنة العامة كل الأنشطة المدنية من جميع القطاعات، حيث تصب كل فوائض الهيئات الخدمية والإنتاجية جميعها في الموازنة، ويتم التصرف فيها وفق أولويات الموازنة وليس على نحو مستقل، وأيضا حتى يتم مراعاة أولويات الاستثمارات العامة في الموازنة دون تخصيص موارد لاستثمارات معينة خارج خطة أولويات الاستثمار المحددة في خطة التنمية المقرة من البرلمان[154]. والحركة المدنية قدرت تماما الاحتياج لتدخل الدولة في القطاعات الاستراتيجية في الإنتاج، لتوفير صناعات لا تحقق ربحا، أو لا تربح إلا على المدى الطويل، ولا يقبل عليها القطاع الخاص، في الوقت الذي تعتبر فيه شديدة الأهمية لهيكل الإنتاج القومي ككل.

استنتاجات: نحاول استنتاج بعض الاستخلاصات العامة. يتسم توزيع الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالاستقطاب الشديد والمتزايد عبر العقود الأخيرة. لقد تقلص نصيب عوائد العمل إلى اقل من الربع (22%)، بينما تزايد نصيب عوائد الملكية العائد بأغلبيته الساحقة للطبقات المالكة ل 68% من ن م إ. ورأينا أن أغنى 10% من الناس في بلادنا يحوذون دخلا يساوي نصف ن م إ، ويحوذون ملكية بنحو ثلثي الثروات في مصر (62%). لقد لقبهم يوما المثقف والكاتب والمالك الكبير أحمد لطفي السيد بـ "أصحاب المصلحة الحقيقيين"، أي أصحاب السيادة في مجال الملكية

---

153 أنظر مثلا: زياد صايغ: "فوق الدولة، جمهورية الضباط في مصر" عام 2012، على الرابط: https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/officers_republic_arabic.pdf

154 بالنسبة لتوصيات الحركة المدنية المقدمة في الحوار الوطني، أنظر كتاب "أفق الخروج... مصدر سابق، الباب الثالث: القضايا الاقتصادية، الفصل الثالث "الدين العام وعجز الموازنة" والفصل الرابع "أولويات الاستثمارات العامة وسياسة ملكية الدولة".

ورأس المال، في رأس المال الصناعي والتجاري وفي مجال الملكية الزراعية والعقارية، وفي قطاعات الخدمات المختلفة. القاعدة بالطبع أنهم هم الذين يسوسون الدولة ويُسَيِّرُون أمورها. "أصحاب السيادة في الاقتصادي هم أصحاب السيادة في السلطة".

حتى أصحاب الريع، وهم الأكثر طفيلية بين قطاعات الطبقات المتميزة حاليا، نجد أنهم قد تم توجيه ضربات لثرواتهم منذ منتصف الأربعينات وحتى السبعينات، من خلال عدة قوانين: بدأت بمشاريع قوانين الإصلاح الزراعي منذ ما بعد فترة الحرب العالمية الثانية. السياق هو نهوض ضخم للرأسمالية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية نظرا لمنع الواردات، والاتساع الشديد للسوق الاستهلاكي نتيجة لتواجد مئات الآلاف من قوات الحلفاء في مصر وقت الحرب؛ تلاه بعد الحرب وسفر هؤلاء وعودة التجارة العالمية، مما أثار مشاكل الكساد وتضخم المخزون السلعي. وبدأت الحكومة في تقديم إعانات للشركات الخاسرة من 1946 وحتى 1952. كانت اقتراحات تحديد حد أقصى للملكية الزراعية وتوزيع الأرض تهدف لتوسيع السوق ومجابهة الكساد من خلال زيادة القوى الشرائية للفلاحين الذين ستوزع الأرض عليهم. كما إن تحجيم النمو الريعي لكبار الملاك بمنع تفاقم ظاهرة شراء الأراضي كان يُرْجَى منها تنشيط الاستثمار الصناعي.

ولكن بعد قوانين الإصلاح الزراعي، لوحظ أن 47% من الاستثمار الخاص في مصر في الخمسينات اتجه للاستثمار العقاري في المدن، لكي يحل ريع الإيجارات السكنية محل ريع الأرض الزراعية، وهو ما تم مواجهته بقوانين تحديد الأجرة المتتالية، لتنشيط الاستثمار الصناعي، وما أعقب ذلك من لجوء الدولة للاستثمار بنفسها بعد تقاعس القطاع الخاص عن الاستثمار الإنتاجي بقدر كاف.

ولكن هذا المسار انعكس تماما في فترة الانفتاح، كما برز في ثلاثة قوانين تغطي ثلاث مجالات مختلفة: تعديل قانون الإصلاح الزراعي بالقانون 96 لسنة 1992، والذي أنهي ديمومة العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية عام 1997 بعد فترة انتقالية خمس سنوات، وأطلق الريع الزراعي بدون حد أقصى، حتى ارتفع إيجار الفدان في الأرض الزراعية من 32 جنيه سنويا في القانون القديم إلى ما بين 38 و48 ألف جنيه سنويا عام 2024. القانون الثاني قانون الإيجار رقم 4 لسنة 1996،

الذي أطلق القيمة الإيجارية بدون حد أقصى للعقود الجديدة أو للعقود القديمة بعد انتهائها. القانون الثالث هو القانون رقم 164 لسنة 2025 بإنهاء العلاقة الإيجارية بعد فترة انتقالية 5 أو 7 سنوات، ليطلق القيمة الإيجارية بدون حد أقصى وبدون تدخل من الدولة. على عكس قوانين تحجيم الريع الزراعي والسكني التي تشجع على الاستثمار في الصناعة، تفعل القوانين الجديدة العكس.

ما دمنا قد دخلنا إلى موضوع الريع، فلابد من تناول أطروحة "الدولة الريعية"؛ وقبلها نفتح موضوع الريع. تنكر بعض الكتابات المتداولة في مصر حديثا موضوع الريع كليا، فتدعي أن الاستثمار في الأرض أو البترول أو قناة السويس ليس ريعيًا، لأنه يتطلب عملاً، سواء في الاستخراج، أو تيسير الملاحة أو صيانة المجرى المائي، وهو للأسف ما يعبر عن عدم فهم ما هو الريع، والظن أنه الدخل غير الناتج عن أي عمل، وهذا بالطبع غير موجود. الريع منذ آدم سميث، وبالذات منذ ديفيد ريكاردو، ناتج عن ملاحظة أن استثمار مبلغ معين في الزراعة مثلا يعطي ربحا متوسطا أعلى من استثماره في الصناعة. الفرق بين الاثنين هو الريع العقاري؛ والسبب فيه هو ندرة المورد (الأرض، السكن بالذات في مناطق متميزة، البترول وثروات المناجم والمحاجر". أي أن الريع ينتج عن الندرة: في مساحة الأرض الزراعية، في انتشار الموارد المنجمية... الخ.

إذن فالأرض مثلا ليس لها قيمة مادية لأنها لم تنتج عن عمل! ولكن عم يعبر إذن، وجود ثمن للأرض؟ إنه يعبر عن "ريع الأرض المرسمل"، أي مقدار الريع المضاف إلى الاستثمار في الأرض عن الصناعة مثلا، وهو كما قلنا يعبر عن ريع الندرة نظرا لمحدودية مساحة الأرض. هناك بالطبع أدلة عملية، تاريخية، على هذا: في أمريكا بعد تزايد السكان فيها بعيد اكتشافها. كانت المساحة الواسعة للأرض، أي غياب الندرة، تسمح لأي فرد بأن يحيط قطعة أرض، ويسجل ملكيتها باسمه ويزرعها بنفسه. ولكن ما الذي يمنع أي فرد من امتلاك مساحات ضخمة من الأرض؟ إنه بالتحديد لأنه لا يستطيع الاستفادة منها، نظرا لأنه لن يجد عاملا مأجورا ليساعده في استغلالها، لأن في إمكان ذلك العامل الحصول على قطعة أرض له مجانا! لهذا لم يكن يوجد ريع، وكان عائد استثمار مبلغ معين في الزراعة يساوي العائد نفسه في الصناعة أو أي مجال آخر.

انتهى هذا الوضع بانتهاء مساحات الأرض القابلة للاستيلاء عليها؛ ومن هنا بدأت ندرة الأرض، وبدأ الريع في الظهور. سنتجاوز هنا نقطة فنية، وهو حقيقة أن هذا ينطبق على الريع المطلق ولا ينطبق على الريع التفاضلي، الناجم عن تميز خصوبة أرض معينة مثلا، أو عن قربها من الأسواق وقلة مصاريف نقل الناتج، أو سهولة أو القرب من مصادر الري، حيث يظل هذا موجودا في ظل انتفاء الريع المطلق، لتفاوت قرب الأرض أو درجة خصوبتها.. الخ. وما ينطبق على الأرض الزراعية ينطبق أيضا على ريع السكن، والريع المنجمي.

أما بخصوص الدولة الريعية، فهذا وصف قد ينطبق على دول الخليج، وحتى ليس الآن، ولكن منذ عقود مضت، حينما كان نحو 80- 90% من موارد البلاد ناتجا عن البترول والغاز، أي عن ريع منجمي. أما بالنسبة لمصر، فقد بيّنّا أن القطاع الإنتاجي كان يمثل نحو نصف ن م إ، وانخفض إلى نحو الثلث، مع تنوع كبير في أنشطة الخدمات، وبالتالي فهي ليست دولة "ريعية" بهذا المعنى. ولكن كان المقصود هو تضخم الأنشطة الريعية (الزراعة، الريع المنجمي والعقاري، السياحة باعتبارها ريع التاريخ (الآثار) والمكان (السواحل، المناخ...، وكذلك قناة السويس، ويضيف البعض لها عوائد العمالة المصرية بالخارج، باعتبارها بالنسبة للاقتصاد المصري موارد صافية نتيجة تصدير القوى العاملة، حتى لو ارتبطت بأنشطة إنتاجية، ولكن في بلاد أخرى). بالذات في فترة الفورة البترولية في مصر، وارتبطت أيضا بارتفاع أسعار البترول، فزادت بشدة نسبة الموارد الريعية في الاقتصاد المصري.

بالتأكيد ليس ما يحدث في مصر "تنمية"، فهي ليست تنمية إنتاجية، وليست تنمية بشرية في ظل تدهور التعليم والصحة، وليست تنمية احتوائية ترفع مستوى حياة غالبية المصريين، بل هو نمو تابع، وتمايز شديد في توزيع الدخل. إنه نمو ثراء القلة، وفقر ومعاناة الأغلبية. نمو يركز على الخدمات، ومشكلته الرئيسية نقص الإنتاج، والعشوائية في الإدارة، والإدارة بالمشاريع والفرض، وليس بالسياسات. يقابلها في الجهة الأخرى تكثيف الضغوط وخلق المعاناة على الطبقات العاملة، وتدهور الأجور والخدمات العامة، وزيادة نسب الفقر، وهو ما نعالجه في الفصل التالي.

الباب السادس: المُضارون من الوضع الراهن

تدهورت الأحوال الاجتماعية وزادت نسبة السكان تحت خط الفقر. وتدل أحدث إحصائيات "قاعدة البيانات الدولية لعدم المساواة WID" حول توزيع كل من الدخل والثروات في مصر في عام 2023 أن دخل أغنى 10% من السكان بلغ 47.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو نصف الدخل القومي، بينما دخل 90% الباقين هو النصف الآخر! كما بلغ دخل أغنى 1% من السكان 18% من ن م إ، بينما بلغ دخل أفقر 50% من السكان 18.5%؛ بينما توضح بيانات نفس العام أن ثروة أغنى 1% من الشعب تبلغ أكثر من ربع الثروة القومية (28%) وتبلغ ثروة أغنى 10% من الشعب نحو ثلثي الثروة (62.5%). بينما تبلغ ثروة أفقر 50% من الشعب فقط 3.7% من إجمالي ثروة شعبنا. وقد رأينا كيف تقلصت عدم المساواة خلال الخمسينات والستينات، ثم اتجهت ثانية للتمايز الشديد خلال نصف القرن الأخير. هل تحسن "مجتمع النصف في المائة" قبل 1952، لكي يتحسن خلال نحو عقدين، ثم يرتد فيصل إلى مجتمع 1%[155]؟

عند متابعة رقم نسبة الأجور أو عوائد العمل في الناتج المحلي الإجمالي في مصر تاريخيا، نجد أن تلك النسبة كانت 44.8% عام 1960/1959، وأخذت تزداد تدريجيا حتى وصلت إلى حدها الأقصى، 49.6%، في العام 1970/1969. بعدها أخذت النسبة في الانخفاض تدريجيا، فأصبحت 44.1% عام 1975، 37.1% عام 1987/1986، ثم 25% عام 1995/1994. بعد هذا التاريخ، حدث ارتفاع محدود، وظاهري فقط، حيث يرجعه المؤلف، د. إبراهيم عيسوي، لتغير أساس الحساب، حيث أضافت الحكومة نسبة من دخل العاملين لدى أنفسهم إلى الأجور، إلى 29% عام 2002/2001، بعدها استمر في الانخفاض إلى 26.5% عام

---

155 أنظر دراسة "قاعدة البيانات الدولية WID، بيانات مصر... مصدر سابق.

2005/2004.[156] هذا هو المسار حتى وصل، كما أوضحنا أعلاه، إلى أن وصلت نسبة الأجور إلى 22% من ن م إ في العام المالي 2024/2023[157].

إن مثل هذا الانخفاض التدريجي في نسبة عوائد العمل من الناتج المحلي الإجمالي، يتوازى تماما مع التزايد التدريجي في نسبة السكان تحت خط الفقر في مصر. والجهاز المركزي للتعبئة العامة والسكان يتابع، من خلال دراساته الميدانية عن بحث دخل الأسرة بالعينة، يتابع نسبة الفقر في مصر: وتقول إحصاءات الفقر أن نسبة السكان تحت خط الفقر في مصر عام 2000/1999 كانت 16.7% من السكان، ثم يتابعها كل 5 سنوات تقريبا، فنجد إنها تزداد تدريجيا: إلى 19.6% عام 2005/2004، 21.6% عام 2009/2008، 25.2% عام 2011/2010، 26.3% عام 2013/2012، ثم 27.8% عام 2016/2015، ثم 32.5% عام 2018/2017، لتنخفض بعدها انخفاضا بسيطا إلى 29.7 عام 2020/2019[158]. وتلك هي آخر سنة تم فيها إعلان هذا الرقم من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتشير دراسة هامة موثقة[159]، إلى أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لم يتوقف عن إجراء الدراسات عن مستوى الفقر في مصر، لكنه فقط توقف عن

---

[156] من الواجب التنبيه هنا أنني بحثت طويلا في مصادر، محلية أو عالمية، للإحصاءات عن تطور نسبة مساهمة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، ولم أنجح في إيجاد أي منها. ثم تحدثت مع أستاذي الدكتور إبراهيم عيسوي، وسألته عن أي مصدر يمكن أن أرجع له في الإحصائيات عن السنوات السابقة. فوجئت بعدها بسيادته يرسل لي تلك المادة الثمينة، مع صور صفحات كتبه التي وردت بها تلك الأرقام، وباقي أسس الإسناد مثل ناشر الكتاب، وتاريخ صدوره. مصدر الأرقام عن السنوات 1960/1959 وحتى 1967/1966 هو كتاب الدكتور إبراهيم العيسوي: "المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح" الصادر عن مركز البحوث العربية في ١٩٨٩؛ أما مصدر الأرقام عن السنوات 1986/1985 حتى 2005/2004 فهو كتاب الدكتور إبراهيم العيسوي: "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية"، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر وبيروت، ٢٠١٤. ويورد المؤلف ملاحظة في نفس المصدر لهذه السنوات الأحدث تفسيرا للزيادة في نسبة الأجور، وهي ضم نسبة من دخل العاملين لدى أنفسهم. كما ذكرت هذا المجهود البحثي في هذه النقطة هو لأستاذي الذي أعتز به وأمتن له كثيرا، الدكتور إبراهيم العيسوي.

[157] "تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عام 2023/"2024، من خلال مقال أ. عبد الفتاح الجبالي... مصدر سابق.

[158] أنظر كتاب "مصر في أرقام" الصادر عام 2022، مرجع رقم 71- 01112- 2022، رسم بياني ص 136.

[159] أنظر دراسة "بيانات غير منشورة من «الدخل والإنفاق» تكشف أسباب دفنه لسنوات" للكاتبة بيسان كساب، المنشورة بتاريخ 9 أغسطس 2025، على موقع "مدى مصر" على الرابط:

النشر. قيل في تفسير ذلك، أنه يعود للضغوط الحكومية لمنع النشر، حيث الأرقام توضح تزايد نسبة السكان تحت خط الفقر؛ وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة السكان في مصر تحت خط الفقر إلى 34% عام 2022/2021.

وتشير دراسة أخرى منشورة في جريدة الشرق الأوسط السعودية بهذا الصدد، إلى حديث نواب في البرلمان في المجلس (النائب فريدي البياضي، النائب عبد المنعم إمام) بخصوص بحث هذا العام، إلى أن البحث عن هذا العام، 22/21، نشر أجزاء منه فقط، وتحدثت عن "الفقر متعدد الأبعاد" ولم تنشر الإحصاءات الكلية عن نسبة الفقر، كما إنه يتهم الحكومة بأنها غيرت أسس احتساب نسبة الفقر لكي تضيف إلى دخل الفقراء قيمة فرق سعر السلع المدعمة التي يأخذونها، لتحسين النتائج. وتم نشر عدد من البيانات الصحفية التي تشير إلى تزايد نسبة الفقر إلى نحو 40%، دون إسناد لمصدر منشور، ولكن يتم إسناده، إما لبيانات تم الاطلاع عليها بشكل خاص، أو إلى حسابات أجراها باحثون مستقلون اعتمادا على القدر المنشور من البيانات الخام من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نفسه[160].

https://mada38.appspot.com/www.madamasr.com/2025/08/09/feature/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82/?fbclid=IwY2xjawM949JleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFFdUJQM2tFRkwxOHk4bnBQAR7t9A4pMmFJfUXZzTGLSc0uy-JW8p4r6-VcFEB9jhjuQlTrvim_ygCA2Ddztg_aem_PXXoc_7kaB6K3BucSkFeLA

160 أنظر مقال: "ما حقيقة زيادة معدلات الفقر في مصر؟ سؤال برلماني يتهم الحكومة بحجب بيانات أساسية عن الدخل والإنفاق" المنشور في جريدة الشرق الأوسط للكاتب أحمد عدلي، بتاريخ 11 أغسطس 2025، على الرابط: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/5174246-%D9%85%D8%A7-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%9F

المواطن لا يعيش فقط بدخله من عمله، ولكن أيضا بالخدمات التي توفرها له الدولة، بالذات فيما يخص التعليم، والصحة، وأيضا بالنسبة للسكن، وغير هذا من الخدمات الاجتماعية. لكن تدهور دخل المواطن وزيادة نسبة الفقر لم تقتصر على قلة الدخل، ولكنها اشتملت على تدهور الخدمات الأساسية، بالذات نتحدث عن التعليم والصحة. قبل ثورة عام 2011، وفي إطار تزايد السخط الاجتماعي، زادت المطالبات بتحسين الخدمات التعليمية والصحية، ومواجهة مستوى تدهورها الشديد. وكان رأي المعارضين أن السبب الجوهري لتخلف تلك الخدمات هو نقص الإنفاق الحكومي عليها، بينما ادعت الحكومة وقتها أن السبب ليس التمويل، ولكن "افتقاد الجودة" وحلها هو "التطوير الإداري". بعد الثورة، تم طرح كل تلك المشاكل أثناء مناقشات لجنة الخمسين لدستور يناير 2014، وأخذ الدستور بمبادئ إقرار حد أدنى للإنفاق الحكومي على كل من التعليم والصحة والبحث العلمي، كنسبة من ن م إ.

طالب أعضاء اللجنة ذوي الانحياز للشعب بإقرار نسب الإنفاق وفقا لتوصيات منظمات الأمم المتحدة، وأخذا بالاعتبار متوسطات الإنفاق العالمية، فطالبوا بتخصيص 6% من ن م إ للصحة، و12% للتعليم قبل الجامعي والجامعي، و2% للبحث العلمي، بإجمالي 20% من ن م إ. اعترض ممثلو الحكومة بعدم قدرتها على الوفاء بتلك النسب. كان الحل الذي تم النص عليه في الدستور هو "تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية" (مادة 18)[161]، وبالمثل في التعليم قبل الجامعي ".. تلتزم الدولة... نسبة لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد... تتفق مع المعدلات العالمية" (مادة 19)، و"تلتزم الدولة... للتعليم الجامعي، لا تقل عن 2%... تتصاعد.. المعدلات العالمية" (مادة 21)، والبحث العلمي ".. لا تقل عن 1%، تتصاعد.. " (مادة 23). أي بإجمالي لا يقل عن 10% من الناتج القومي الإجمالي، يتصاعد تدريجيا حتى يصل إلى النسبة العالمية، 20%. وتنص المادة 238، وهي من باب الأحكام الانتقالية، على التدرج في تطبيق نسب الإنفاق تدريجيا، وتلتزم بها كاملا بدءا من ميزانية 2017/2016.

---

161 أنظر نص "دستور جمهورية مصر العربية" المنشور في الجريدة الرسمية- العدد 3 مكرر (أ) في 18 يناير 2014.

زادت نسبة الإنفاق تدريجيا لعامين، 15/14، و16/15؛ ولكن في العام 17/16، التي يفترض أن تلتزم الحكومة بالنسب الدستورية (المخفضة، أي النصف، وتزيد تدريجيا)، كاملة، جاء قرض صندوق النقد الدولي ب 12 مليار دولار، وبشروط منها ميزانية تقشفية، فأخذت نسب الإنفاق الاجتماعي تقل تدريجيا. وباستعراض بيانات الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي من الموازنة العامة للدولة أعوام 23/22 و24/23، و25/24، و26/25[162]، نجد أن الإنفاق على التعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي معا (حيث توقفت الدولة منذ ميزانية 20/19 عن نشر ميزانية البحث العلمي منفصلة، بعد أن كانت في العام المذكور قد وصلت إلى 0.1%، فصارت تدمج مع ميزانية التعليم العالي)، بدأ خلال تلك الأعوام ب 2.1% ليصل إلى 1.5%؛ وبالمثل في الصحة، من 1.4% إلى 1.2%.

بدلا من المعدلات العالمية (20%) من ن م إ التي يجب أن نكون قد وصلنا إليها بعد نحو 12 عاما من وضع الدستور، نجد أنفسنا في العام الحالي 2026/2025، نصرف على تلك البنود الثلاثة 2.7% من ن م إ، بدلا من (لا يقل عن 10% ويتصاعد تدريجيا إلى المعدلات العالمية، وهي 20%)؛ أي أقل من سُبْع الحد الأمثل، وأقل من ثلث الحد الأدنى. ولعل هذا هو أهم مؤشر على تدهور التنمية البشرية، بتأخر حالة التعليم والصحة والبحث العلمي، وعلى امتداد الفقر متعدد الأبعاد، وتغييب التنمية ككل.

هكذا نرى نتيجة بارزة للمسار الاقتصادي خلال نصف القرن الأخير: مزيد من الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي، إهمال التنمية الإنتاجية، وإهمال التنمية البشرية، تخفيضات كثيرة على قيمة العملة الوطنية، والنتيجة التضخم الشديد، ونتيجته إعادة توزيع ن م أ لصالح القلة، وزيادة فقر الأغلبية، مع نزح نسبة متزايدة من الفائض الاجتماعي للخارج، في صورة أعباء خدمة الدين، وأرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل للخارج (وأغلبها استثماراتنا بعد خصخصتها). ألا يذكرنا هذا بعبارة: "لا أظن غنى هذا إلا من فقر ذاك"؟!

162 أنظر بيانات الموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة، من على موقع وزارة المالية http://mdf.gov.eg

خلاصة واستنتاجات

من متابعتنا للفترة منذ أن انتقل النظام المصري من الاستقلال إلى التبعية للاستعمار الغربي بزعامة أمريكا عام 1974، رأينا أن نفس النظام الذي كان قائما، وقع تحت تأثير أزمته الاقتصادية الداخلية، وتحت تأثير الهزيمة القاسية التي تعرض لها في 5 يونيو 1967. تفاعلت الضغوط مع ميول الرأسمالية الداخلية العميقة للعودة للارتباط بمعسكره الرأسمالي العالمي. ونظرا لقسوة الشروط التي فرضوها عليه، وتركهم له لتتفاعل مشاكله من رفض شعبي للهزيمة مع الأزمة الاقتصادية واحتلال إسرائيل لأراضيه، لكي يسترد رأس المال العالمي نفوذه عليها، ويخضعها كرأسمالية تابعة له. وفي مواجهة كل ذلك، قرر القيام بحرب محدودة، لكي يتمكن في ظلها من خداع الصمود الوطني الشعبي، ويمرر صفقة استسلامه لشروط الغرب. لقد استغل وطنية هذا الشعب واستعداده للتضحية بكل ثمين، وبأرواحه نفسها، لاستعادة أرضه وكرامته، ولمحو عار هزيمته. لهذا قدم الجندي والضابط المصري، بما فيهم أغلبية القادة العسكريين، قدموا آيات البطولة والبسالة واقتحموا المستحيل وحققوا العبور الباسل، محطمين نظرية الأمن الإسرائيلي، ومحققين أهدافا هامة.

لكن القيادة السياسية التي لم تضع تطوير الحرب أو التحرير بأي وسيلة في حسابها، قررت الاستسلام لخطة العدو، فصرحت للعدو سرا بمحدودية حربها وأهدافها منذ السابع من أكتوبر عام 1973؛ واستسلمت أمام التدخل الأمريكي المباشر في الحرب، فعرضت السلام وإعلنت أن أكتوبر آخر الحروب وهي لم تحرر إلا أقل من 5% من الأرض المحتلة، معتمدة على استكمال استعادة أرضها عن طريق التفاوض مع العدو الأمريكي الصهيوني، في وقت تعد هي الأضعف بما لا يقاس، فليس أمامها سوى الاستسلام، أي الموافقة على إعادة رسم خريطة الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية للمنطقة، والتخلي عن أي محاولات نمو، والانفتاح الكامل على السوق الرأسمالي العالمي، لكي يحقق هيمنته نتيجة لقوته وضعفها. لقد حقق أسوأ توقعات هتاف الطلاب في أوائل عام 1973: "يا خوفي يوم النصر، نكسب سينا ونخسر مصر"!

دخل رجال أمريكا إلى مراكز صنع القرار في الوزارات المختلفة. ولكي يحسنوا سمعتهم قاموا بتقديم بعض الفتات من الخدمات المجانية أو المدفوعة بديون ميسرة، وأخذوا يدرسون بنشاط واقع الإنتاج والخدمات، في التعليم والصحة والزراعة والصناعة... الخ. الهدف هو عمل برامج من أجل إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي والخدمي لكي يتلاءم مع اندماجه مع السوق الرأسمالي العالمي من موقع التابع، كبديل لمرحلة الاستقلال المتحققة بفضل النضال الطويل السابق؛ ويتوجه لإشباع احتياجات السوق العالمي على حساب تلبية احتياجات الشعب المصري.

وهكذا استجاب إلى مطالب الاستعمار بتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، ومواصلة الإنتاج في صناعات مثل الصناعات الملوثة للبيئة (الأسمنت، السيراميك، الأسمدة، تكرير البترول.... الخ)، والمشاركة مع الاحتكارات الأجنبية في صناعات مثل المنسوجات (مثلما رأينا في دخول الاتحاد الأوروبي شريكا في الشركة القابضة للغزل والنسيج)، والصناعات الغذائية والصناعات كثيفة العمالة. ويقوم رأس المال الإمبريالي أو الخاص المعاون بشراء شركات رابحة، أحيانا كليا أو جزئيا، أو أحيانا يكون الشراء بغرض إعدامها ووقف إنتاجها كليا مثلما حدث مع شركات المراجل البخارية والحديد والصلب والكوك. كما عمل على تحقيق حرية القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتركيز دور الدولة على بناء البنية التحتية. إنها ليست عملية تحطيم الهيكل القائم، وليست استعادة القاعدة الاستعمارية الكولونيالية الداخلية القديمة المتمثلة في كبار الملاك الزراعيين، فالتاريخ لا يعود للوراء. إنها بالفعل عملية "إعادة هيكلة" أو reform كما سموها بحق، لتتواءم مع السوق الرأسمالي العالمي.

هي عملية بالضرورة طويلة، متعددة المراحل، تختلف درجة عمق التبعية في كل مرحلة أكثر من سابقتها؛ وهي لم تكن حتمية في كل تفاصيلها، فهي تتنوع بين البلدان المختلفة، حسب وضع كل بلد ومدى إدراكها للخطة الاستعمارية، والعمل على تجنب بعض أسوأ ما فيها على الأقل. لهذا لجأت هيئات صنع التبعية في مختلف المجالات مثل هيئة المعونة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدوليين إلى عمل برامج محددة الفترات، عادة خمس سنوات، قابلة للمد لمرة واحدة إلى عشر سنوات، وتمثل كل مرحلة منها نقلة في مجال التبعية، ومعظمها يبدأ بأزمة مالية

ونقدية تستلزم قرضا يأتي ومعه شروط قاسية لدفع التبعية لأبعاد أكثر عمقا. لهذا قسمنا دراسة تطور التبعية في مصر إلى خمس مراحل وفق تعميق عمليات التبعية المتتالية، وسماتها المختلفة.

في الفترة الأولى للانفتاح بين 1974 و1991، كان التركيز على تحقيق التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وانتقال رؤوس الأموال بين الداخل والخارج، وحرية رأس المال المحلي الداخلية أيضا. ارتبط ذلك أيضا بالتقليص التدريجي للرقابة على الصرف، والسماح المتزايد بحرية حيازة وتبادل العملة الأجنبية. أما المرحلة الثانية الممتدة من أعوام 1991 إلى 2002، فكانت بداية تفكيك الهيكل الإنتاجي الصناعي للدولة، من خلال إعمال مبادئ الإدارة كوحدات منفصلة، وبدء كل أشكال خصخصة رأس المال الصناعي من خلال المشاركة، والبيع لمستثمر رئيسي، والطرح في البورصة وخلافه كما اقترنت تلك الفترة أيضا بما عرف "بتحرير الزراعة المصرية"، بفتح أبواب استغلال صغار الفلاحين الذين كانت الدولة تحميهم، وإخضاعهم لآليات السوق التي لا ترحم بإجبارهم على شراء مستلزمات إنتاجهم، وتسويق محاصيلهم، والاقتراض، وفق قوانين السوق الغاشمة رغم هشاشة وضعهم الاقتصادي. كما تم تحرير الأسواق داخليا وخارجيا أمام رؤوس الأموال الزراعية.

استغرقت المرحلة الثالثة للانفتاح من عام 2003 إلى قيام ثورة يناير 2011، وتميزت بحكم لجنة السياسات، ووزارة رجال الأعمال (وزارتي نظيف) الخاصة بها، والسير بسرعة وجدية في مسار الخصخصة، وتقليص الرقابة على رؤوس الأموال، وتخفيض الضرائب على المستثمرين للنصف. بالطبع ارتبط كل ذلك بالمزيد من تخفيض الجنيه، وبالسياسة التقشفية في الموازنة. أدى كل هذا إلى تزايد معدلات الفقر، وتزايد السخط الشعبي، فانفجرت ثورة يناير في النهاية، لكي تدفع إلى الإبطاء في معدلات الاندماج مع رأس المال الدولي، مع تقديم تنازلات للجماهير في مجال رفع الأجور واستعادة تعيينات الدولة في جهازها الإداري لامتصاص السخط الجماهيري.

بعد استعادة الهدوء والسيطرة، بدأ منذ بداية العام 2015 في المرحلة الرابعة التي استمرت حتى 2020، التي بدأت بأضخم قرض ميسر نسبيا من صندوق النقد، 12

مليار دولار، يمنح على مدى 3 سنوات، ويسدد على 12 عاما بعد فترة سماح. كانت الأعباء التي فرضها الصندوق مصاحبة لهذا القرض تتضمن استعادة الصلح السياسي مع أمريكا ومؤسسات التمويل الدولية، وتوسيع مسار الخصخصة، وتخفيض الجنيه أمام الدولار إلى أقل من نصف قيمته، وفاقم كل ذلك من نسب الفقر، وسوء الحالة المعيشية للجماهير.

تأتي المرحلة الخامسة الحالية من الانفتاح منذ العام 2020 وحتى الآن، عام 2025، لتمثل أخطر مراحل الانفتاح: بدأت بحلول وقت سداد أقساط الديون الخارجية، مع تفاقم الدين الداخلي، الذي يجبر صندوق النقد مصر أيضا على أن يكون أغلب هذا الدين من مصادر حقيقية، من خلال الاقتراض من البنوك، أساسا في صورة سندات وأذون خزانة، والتقليص الشديد في قدرتها على طباعة العملة، كما اعتادت أن تفعل في ثمانينات القرن الماضي، ولكن ليس بعد ذلك. خلال السنوات العشر، تضاعف الدين العام لمصر (الداخلي +الخارجي)، نحو أربعة أضعاف، وأصبحت أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد بالغة الفداحة، مما وضع الحكومة المصرية تحت ضغط الدائنين لتنفيذ أسوأ الشروط الاقتصادية، التي جسدها العبارة الصريحة الواردة في تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في اتفاق قرض ديسمبر 2022، أي عبارة "تصفية ممتلكات الدولة divestment of state-owned assets"؛ فهذا هو قدر المدين العاجز عن السداد: بيع ممتلكات الدولة أو عفش البيت.

لهذا فإننا الآن نرى نتيجة تلك المرحلة، ونتيجة مراحل الانفتاح كلها منذ 1974: بين مارس 2022 ومارس 2024، انخفض الجنيه أمام الدولار لنحو ثلث قيمته، حينما انتقل سعر الدولار من 15.6 جنيه إلى 48 جنيه. أما إذا حسبنا مقدار الانخفاض خلال الأعوام الخمسين للانفتاح، لا تتجاوز قيمة الجنيه أمام الدولار سوى 8 في الألف من قيمته (من 40 قرشا للدولار حتى 1978 إلى 48 جنيها). كذلك انطلق قطار الخصخصة الشاملة بأقصى سرعة، وتبشر وثيقة ملكية الدولة بالكامل ل 79 مجالا (وليس شركة)، وخصخصة بأكثر من 50% لأربعين مجالا آخر، وخصخصة الباقي بأقل من 50%، مع مراجعة ملكية الدولة لكل ممتلكات الدولة في كل الوزارات (705 شركة) لتحديد ما هو لا يزال ضروريا وما يجب خصخصته! أصبحت تتم خصخصة الشركات القابضة بالمشاركة أو إعادة الهيكلة

شاملة التصفية، أو بيع شركات قابضة كلها، غير خصخصة واعتزام خصخصة أصول استراتيجية مثل المطارات والموانئ، ومباني الوزارات التاريخية، ووسط البلد التاريخي (القاهرة الخديوية) وغيرها.

ما هو الحصاد الاقتصادي والاجتماعي لذلك الوضع خلال الأعوام الخمسين الأخيرة وحتى الآن؟ النتائج الواضحة، بالذات من آخر وثيقتين حكوميتين: "الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، للعام 2024/2023"[163]، و"بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2025/2024"[164]. يوضح الحساب الختامي أن إجمالي دين أجهزة الموازنة في آخر يونيو 2024 يساوي 82% من ن م إ، ولكن بعد أن أعدنا الحساب على أساس سعر الدولار الحقيقي في ذلك التاريخ نجد أن الدين العام يساوي 111% من ن م إ، مناصفة تقريبا بين الدين الخارجي والداخلي.

أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين العام (خارجي + داخلي)، والتي تشمل الفوائد + الأقساط في كل منهما، فتساوي 2.6 ترليون جنيه، بنسبة 26% من ن م إ، أي أكثر من ربع ن م إ، وتبلغ منها نسبة أعباء الديون الخارجية من أقساط وفوائد 5.6% من ن م إ، بينما تبلغ نسبة أقساط وفوائد الدين الداخلي 20.1% من ن م أ[165].

كما يبين ميزان المدفوعات عن عام 2025/2024 أن أعباء الدين الخارجي وحده في ذلك العام، 25/24، تبلغ 18.8 مليار دولار، تساوي 902 مليار جنيه، بنسبة 6.4% من ن م أ. ولم يصدر حتى تاريخه حجم الدين الداخلي في عام 2025، ولا أعباؤه بالطبع. ولكن نزح الفائض الاقتصادي للخارج لا يقتصر على أعباء خدمة

---

163 أنظر الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، للعام المالي 2024/2023، مصدر سابق

164 أنظر "بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2025/2024" على موقع البنك المركزي، الرابط: https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/10/07/17/35/bop-fy-2024-2025

165 أنظر: "الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، للعام المالي 2024/2023"، مصدر سابق، ص 100، ويورد جدولا منفصل الفوائد كل من الدين الداخلي والخارجي، وجدول آخر لأقساط كل منهما، وقمنا بتجميع الرقمين، وتنسيبه للناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، 10.1 ترليون جنيه.

الدين، إذ يشمل أيضا عوائد رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر، وهو، حسب ميزان المدفوعات نفسه، يساوي 11.4 مليار دولار (وهو بند مدفوعات دخل الاستثمار مخصوما منها فوائد الدين الخارجي)، وتساوي 549 مليار جنيه مصري، بنسبة 4% من ن م إ. أي إن إجمالي نزح الفائض المصري للخارج في صورة كل من خدمة الدين الخارجي بالإضافة إلى عوائد الاستثمار الخارجي في مصر يساوي 10.6% من ن م إ.

توضح إحصاءات توزيع الدخل في مصر أن أغنى 10% من المواطنين يساوي دخلهم نصف الناتج المحلي الإجمالي 47%، بينما يتقاسم 90% من الشعب النصف الآخر. كما إن نصيب تلك ال 10% الأغنى من الشعب تحوز نحو ثلثي الثروة (62% من الثروة القومية)، بينما يقتصر نصيب 50% الأفقر على 3.7% من الثروة. وتوضح تلك الإحصائيات أن مشاكل مصر لا يصح تبسيطها في إنها ناتجة عن ظروف دولية طارئة أو عن زيادة النسل (؟!) إنما يعود السبب لخلل الهيكل الرئيسي في المجتمع الذي يجعل 10.6% من ن م إ ينزح للخارج لخدمة أصحاب القروض والاستثمارات الأجانب، وما يبقى يستأثر بالقسم الأكبر منه أغنى 10% من شعبنا. بالطبع يفسر هذا تزايد بؤس شعبنا، إلا أن هذا ليس قدرا لا فكاك منه، ولننظر للتاريخ.

شعب مصر شعب ذكي ونشيط، وأدهشت أنشطته العالم، ليس فقط تاريخيا، ولكن خلال القرنين الأخيرين، وخاض معارك باسلة لاكتساب استقلاله. وإذا كانت ظروف تغيرات نصف القرن الأخير، السياسية والاقتصادية، قد أوصلته إلى هذا الواقع غير السعيد، فإن أبناءه قادرون على تجاوز هذا الوضع، بوعي أبنائها، ومجهود شعبها، لتغيير ذلك الواقع، كما شهدت بلادنا من تغييرات كثيرة خلال تاريخها الحديث. ليس هذا قدرا، ولكن بمقدار وعي شعبنا ونشاطه، سيستطيع بشكل أكيد تغيير واقعه للأفضل بمختلف السبل، ففي النهاية، كما يعلمنا التاريخ، تنتصر إرادة الشعوب.

الفهرس

مشكلة الديون في جميع أرجاء العالم هي أنها، وفق تقرير التنمية العربية الخامس، تضع المدين في وضع الضعف أمام إرادات الدائنين في الشروط السياسية والاقتصادية، حتى لو تعارضت أحيانا مع إرادات الدولة المدينة. ولم تعد شروط الدول الدائنة يتم فرضها من دول منفردة، بل بالأحرى من خلال منظمات التمويل الدولية، التي تنوب عن الدول الكبرى، حيث هم بالطبع الدائنون الكبار، على الدول المدينة. من أهم تلك المؤسسات، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يتم هذا بالطبع وفقا للعقيدة الثابتة لتلك المؤسسات التي تتبنى الأفكار النيوليبرالية، والتي تركز على تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وبالتالي دعم خصخصة مرافق الدولة، وبالذات في الإنتاج. كذلك تبرز أهمية أن يلعب القطاع الخاص، المحلي والدولي، الدور الرئيسي في التنمية. من هنا تنبع أهمية فتح السبل أمامه من خلال تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتأمين حرية دخول وخروج رؤوس الأموال.

فكيف تطور تطبيق سياسات الانفتاح في مصر؟ وما هي آثارها الاقتصادية في المحل الأول، وما يستتبعها من آثار اجتماعية وسياسية على مستوى المجتمع؟ ذلك ما نحاول تتبعه عبر المتابعة الملموسة والإحصائية خلال تلك الفترة، وبالذات خلال تسارعها الملحوظ في الفترة الأخيرة. لهذا نقسم الانفتاح الاقتصادي إلى خمس مراحل مر بها خلال نصف القرن المنصرم، بالذات آخر مرحلتين منها، التي تميزت بكثافة مشاريع اتفاقيات القروض من صندوق النقد الدولي (خمس قروض بين أعوام ٢٠١٦ و٢٠٢٤)، ونحاول دراسة أوجه آثارها المتعددة على مختلف النواحي، بالذات من منظور ما هو مستهدف من تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة واحتوائية.